تنسيق وإعداد

مصطفى العادل-سلام اورحمة

الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للعلوم اللغوية العربية

أبحاث محكمة

مراجعة وتقديم: الأستاذ الدكتور محمد أزهري

بحوث محكمة

الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للعلوم اللغوية العربية

مؤلف جماعي

إعداد وتنسيق

سلام اورحمة   مصطفى العادل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة محمد الأول-وجدة-المغرب

مراجعة وتقديم: الأستاذ الدكتور محمد أزهري

الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية
للعلوم اللغوية العربية

إعداد وتنسيق

سلام اورحمة   مصطفى العادل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة محمد الأول-وجدة-المغرب

مراجعة وتقديم: الأستاذ الدكتور محمد أزهري

جامعة السلطان مولاي سليمان- كلية الآداب والعلوم الإنسانية-بني ملال-المغرب

إهداء

إلى علمائنا الأجلاء، أهل العربية قديما وحديثا

إلى المؤسسين للعلوم اللغوية العربية

إلى نجوم سماء حضارتنا المزدهرة يوما بالعلم

إلى القادمين الذين لن تمنعهم العتمة السائلة من تقليب مجلدات علومنا اللغوية العربية.

أعضاء اللجنة العلمية

- د. محمد أزهري، جامعة السلطان مولاي سليمان- كلية الآداب والعلوم الإنسانية-بني ملال-المغرب.
- د. أحمد قادم، عميد كلية اللغة العربية بالنيابة، مراكش، جامعة القاضي عياض-المغرب.
- د. امحمد إسماعيلي علوي، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب-بني ملال-المغرب.
- د. جمال والزين، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب.
- د. خاليد حسني، جامعة محمد الأول- كلية الآداب-وجدة-المغرب.
- د. زكرياء سلمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش-المغرب.
- د. سعيد العوادي، كلية اللغة العربية مراكش-المغرب.
- د. شوقي المقري، جامعة محمد الأول-وجدة-المغرب.
- د. عبد الحميد أسقال، جامعة محمد الأول- كلية الآداب-وجدة-المغرب.
- د. عبد الرحيم بودلال، جامعة محمد الأول- كلية الآداب-وجدة-المغرب.
- د. عبد الفتاح شهيد، جامعة السلطان مولاي سليمان، الكلية المتعددة التخصصات-خريبكة-المغرب.

- د. عبد الكبير الحسني-كلية الآداب-جامعة السلطان مولاي سليمان-بني ملال-المغرب.
- د. عبد المجيد طلحة، الكلية المتعددة التخصصات-الرشيدي-المغرب.
- د. عبد الواحد الدكيكي، جامعة المولى إسماعيل-كلية الآداب-مكناس-المغرب.
- د. فريد أمعضشو، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين-وجدة-المغرب.
- د. فؤاد بوعلي، الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية-المغرب.
- د. لقاح عبد القادر، جامعة محمد الأول-كلية الآداب-وجدة-المغرب.
- د. محمد السهول، جامعة مولاي إسماعيل، الكلية المتعددة التخصصات-الرشيدية-المغرب.
- د. مولاي أحمد رفيق الخير، جامعة القاضي عياض، كلية اللغة العربية-مراكش-المغرب.
- دة. فاطمة أخدجو-كلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض-مراكش-المغرب.

المحتويات:

أعضاء اللجنة العلمية..4

المحتويات:...6

تقديم بقلم الأستاذ الدكتور محمد أزهري 8

مقدمة المنسقَيْن..17

الدراسة الصوتية في رسائل الفلسفة العربية: رسائل إخوان الصفا وابن سينا نموذجين19

إدريس شريفي علوي...19

التكامل المعرفي في بنية الفكر اللغوي: بناء النظرية النحوية العربية أنموذجا.............40

رشيد سيعدي...40

حدود التكامل المعرفي في الإعراب بين المعنى والعلامة لدى عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)..70

د. بن عبد الله الحفياني..70

الدراسات اللغوية العربية القديمة: النشأة ودواعي التأسيس.....................118

عبد الحفيظ اشريطية...118

الدرس اللغوي والشرعي بين التداخل والتكامل ـ بحث في أصول العلاقة بينهما ـ 146

السّعيد انفضواك...146

بنية الجملة في اللغة العربية: دراسة في المرجعيات الصورية المؤسسة للغة النحوية.......172

بنيونس عليوي..172

الأسسُ العقلانيةُ المؤسِّسَةُ للتبويبِ النّحويِّ السّيبويهيِّ................................ 204
سلام اورحمة 204
البلاغة العربية القديمة: سيرورة التأسيس والتأثر.................................... 235
يوسف العمراوي.. 235
جينيالوجيا البلاغة العربية: بحثٌ في أصول الدرس البلاغي العربي وأُسسه............. 268
رفعت الكنياري.. 268
الأسس اللغوية والمنهجية المؤسسة للدرس المعجمي العربي: قراءة في المنجز "الخليلي".. 310
عبد العلي صغيري 310

مراجعة وتقديم بقلم الأستاذ الدكتور محمد أزهري[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، خالق الخلق أجمعين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وأكرم المرسلين، أفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء، خير من نطق بأجود لسان، وعبّر بأحسن بيان، تكريما له من الواهب المنان، إلى يوم الدين.

أما بعد: فالكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم، هو ثمرة جهد جماعي، قامت به صَرَّةٌ من الباحثين الشباب الغيورين على لغتهم، تنادوا جميعا أن هلموا للإسهام ببحوث جادة في العلوم اللغوية العربية، بغية الكشف عن أسسها المعرفية، ورصد مرجعياتها الفلسفية. وهم ينتسبون -علميا-إلى خمس جامعات مغربية، بحكم انتمائهم إلى بعض بنيات البحث بها، أو تحضيرهم لأطروحاتهم الجامعية بمؤسسة من مؤسساتها العلمية. وتلك الجامعات هي:

جامعة محمد الأول، بوجدة،

وجامعة سيدي محمد بن عبد الله، بفاس،

وجامعة القاضي عياض، بمراكش،

وجامعة عبد المالك السعدي، بتطوان،

وجامعة ابن طفيل، بالقنيطرة.

---

[1]- عميد كلية اللغة العربية بمراكش، سابقا. أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، المغرب، حاليا.

وبلغ مجموع تلك البحوث عشرة، ركزت على محورين كبيرين، هما:

أولا: محور التداخل والتكامل المعرفي في العلوم اللغوية العربية: ضم بحوثا، تناول أحدها التداخل بين الدرس اللغوي والشرعي، وتطرق آخر للتكامل المعرفي في بنية الفكر اللغوي، وبحَث آخر في حدود التكامل المعرفي في الإعراب بين المعنى والعلامة لدى عالم بارز هو عبد القاهر الجرجاني.

ثانيا: محور الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية لتلك العلوم: توزعت بحوثه بين بحوث عامة وبحوث خاصة، ومن البحوث العامة: الدراسات اللغوية العربية القديمة: النشأة ودواعي التأسيس. أما البحوث الخاصة، فاجتهد أصحابها في إبراز تلك الأسس والمرجعيات، في عِلْم محدد، لدى عَلَم محدد أو أكثر، من خلال مصادر محددة : وهكذا ركز بحث منها على علم الأصوات، وهو: "الدراسة الصوتية في رسائل الفلسفة العربية: رسائل إخوان الصفا وابن سينا نموذجين"، وركز بحثان على علم النحو، وهما: "بنية الجملة في اللغة العربية: دراسة في المرجعيات الصورية المؤسسة للغة النحوية"، و"الأسس العقلانية المؤسسة للتبويب النحوي السيبويهي"، وركز بحث على علم المعجم، وهو: "الأسس اللغوية والمنهجية للدرس المعجمي العربي: قراءة في المنجز الخليلي"، بينما ركز بحثان آخران على علم البلاغة، وهما: "البلاغة العربية القديمة: سيرورة التأسيس والتأثر"، و"جينيالوجيا البلاغة العربية: بحث في أصول الدرس البلاغي العربي وأسسه".

ومن ثم، يلاحظ أن هذه البحوث كلها حاولت أن تغطي علوما عدة، من خلال مصادر بعينها، وأعلام معينين. وهذا مظهر من مظاهر التداخل والتكامل،

يبدو أن بصمة منسقَيْ هذا العمل-سلام اورحمة ومصطفى العادل -واضحة المعالم، سواء في اختيار المحور العام، أو في تناول جزئياته. فلهما الشكر الوافر، والخير العام. والشكر موصول إلى بقية الباحثين العشرة الذين خاضوا غمار هذه التجربة العلمية، واقتنعوا أيما اقتناع بالعمل الجماعي، وما له من أدوار إيجابية في مجال البحث العلمي، أساسها التنسيق، وعدتها التعاون، وثمرتها تبادل الخبرات والتجارب، وفي ذلك خير كثير لأمتنا.

وتأتي هذه التجربة بعد تجربة سابقة سنة 2019م، قام بإعدادها وتنسيقها الباحثان الشابان الجادان: مصطفى العادل وبنيونس عليوي، وأسفرت عن كتاب جماعي، يضم بحوثا محكمة في الأدب واللغة، تحت عنوان:

"قضايا في اللسانيات والأدب وتحليل الخطاب"[1]

وتجربة أخرى قام بإعدادها وتنسيقها الباحث مصطفى العادل والباحثة هدى اعمارة، أسفرت عن كتاب جماعي يضم بحوثا أخرى في كتابات الشيخ علي الطنطاوي، بعنوان:

"أبحاث لغوية وأدبية في كتابات الشيخ علي الطنطاوي"[2]

وقد أسفر هذا الجهد الجماعي الثالث عن إنجاز هذا الكتاب الذي جاء بعنوان:

1- صادر عن عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن. 2021

[2] صادر عن عالم الكتب الحديث بالأردن، ضمن منشورات مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 2021

"الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للعلوم اللغوية العربية"

وهو موضوع خاض فيه الخائضون، وبحث فيه الباحثون، قديما وحديثا؛ ومع ذلك ما يزال يغري الدارسين، فما عليهم إلا أن يولوا وجوههم شطره، وأقلامهم نحوه. ومعلوم أنه لا يمكن أن يدرك تلك الأسس والمرجعيات إلا "مَن كَثُرَ نظرُه، واتسع علمُه، وفهِمَ مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب، وما خصَّ الله به لغتها دون جميع اللغات؛ فإنه ليس في جميع الأمم أُمَّةٌ أوتيتْ من العارضة والبيان، واتساع المجال، ما أُوتِيَتْهُ العَرب"[1].

وكان القاسم المشترك بين بحوث هذا الكتاب هو اجتهاد أصحابها-كل حسب طاقته ووسعه-في الكشف عن تلك الأسس والمرجعيات التي كانت وراء تأليف علمائنا الأفاضل كتبا ورسائل في العلوم اللغوية العربية المختلفة.

فما المراد بالأسس والمرجعيات؟

1-مفهوم الأسس:

الأُسُس لغة: جمع أَسَاس. ومن معانيه: أصْلُ الشيء وقاعدته[2]. قال أحمد بن فارس: "الهمزةُ والسِّينُ يدلاّن على الأصل والشيء الوطيد الثابت، فالأُسّ:

1- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، شرح ونشر: السيد أحمد صقر، ط:2، مكتبة دار التراث، 1973م، ص: 12.

2- جاء في كتاب العين: "الأُسُّ: أصْلُ تأسيس البِنَاء". الخليل بن أحمد (ت 175 هـ)، كتاب العين، ترجمة وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط،1، 2003-1424، دار الكتب العلمية، بيروت، /أس، ج،1، ص: 69. ومن ثم يقال: "بنى بيته على أساسه الأول"، الزمخشري،

أَصْلُ البِنَاء، وجمعه آساس. يقال للواحد: أساس، بقصر الألف، والجمع: أُسُسٌ[1]. قالوا: الأُسُّ: أصل الرجل، والأُسُّ: وجْهُ الدّهر، ويقولون كان ذلك على أسّ الدّهر"[2].

ومن ثم يقال: "أَسَّسَ بنيانَه: جَعَل له أُسّاً، وهو قاعدته التي يُبْتَنَى عليها. يقال: أُسٌّ وأَسَاسٌ"[3].

الأُسُس اصطلاحا: أُخذ المفهوم الاصطلاحي لِ "الأسس"، من معناه اللغوي: أصل الشيء وقاعدته. جاء في (معجم اللغة العربية المعاصرة): "أساس: [مفرد]: ج أُسُس: مبدأ عام تعتمد عليه طائفة من الظواهر أو القضايا "[4].

أساس البلاغة، تحقيق: الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 1399هـ-1979م، /أسس، ص: 6.

1- ذكر الخليل صيغا أخرى لجمع "الأساس"، فقال: "والجمع: الإِساس، وفي لغة: الأَسَسُ: والجميع الآساس". المصدر السابق. وقال الراغب الأصفهاني: "وجمع الأُسّ: إساسٌ، وجمع الإساس: أُسُس". الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، /أس، ص: 13.

2 - أحمد بن فارس (ت 395 هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، (د.ت)، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، / أس، ج.1، ص: 14.

3 - الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن،/أس، ص: 13.

4- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1429هـ-2008م، /أس، 92/1.

ويقصد بالأسس، في هذا الكتاب، مجموع الركائز التي يقوم عليها علم من العلوم، أو فن من الفنون، بحيث لا تقوم له قائمة من غير تلك الركائز. أي مجموع المبادئ التي تقوم عليها أية معرفة.

وقد تضمنت عناوين بعض الكتب مصطلح "الأساس"، بصيغة المفرد، أو "الأسس" بصيغة الجمع، قديما وحديثا، كما في: "أساس البلاغة" للزمخشري، و"أسس النقد الأدبي عند العرب"، للدكتور أحمد أحمد بدوي.

ويُعبَّر عن تلك "الأسس" بمصطلحات أخرى، على سبيل الترادف التقريبي، فيقال:

"الأصول"[1]: كما في "أصول الفقه[2]"، و"أصول التفسير"، و"أصول النحو"، و"أصول النقد"[3]...

و"القواعد": كما في "قواعد التفسير".

و"المبادئ": جاء في (معجم اللغة العربية المعاصرة): "أساسيات: [جمع]: قواعد وأصول، مبادئ أساسية. "الإلمام بأساسيات العلوم ضروري"."[4].

1- جاء في كتاب التعريفات للجرجاني:" الأصل: ما يبتني عليه غيره"، ص: 28، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1403هـ- 1983م.

2- "هو العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه"، الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، ص28.

3- كما في كتاب : "أصول النقد الأدبي"، أحمد الشايب.

4- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، /أس، 92/1.

بينما فرّق علماء آخرون بين مفاهيم كل مصطلح من تلك المصطلحات. فهذا أبو هلال العسكري، مثلا، يميز بين "الأصل" و"الأس"، فيقول: "إن الأُسّ لا يكون إلا أصلا، وليس كل أصلٍ أُسّاً، وذلك أن أسّ الشيء لا يكون فرعا لغيره، مع كونه أصلاً، مثال ذلك أن أصل الحائط يسمى أسّ الحائط، وفرع الحائط لا يسمى أسا لعرفه"[1].

2-مفهوم المرجعيات:

"المرجعيات"، لغة: جمع "المرجعية". وهي مأخوذة من "المَرْجع" المأخوذ بدوره من الرجوع. و"الرجوع: العَوْدُ إلى ما كان منه البدْءُ، مكانا، أو فعلا، أو قولا، وبذاته كان رجوعه، أو بجزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله"[2].

وترد "المرجعية" بأحد هذين المعنَيَيْن:

"1- اسم مؤنث منسوب إلى مرجع: "الأسس المرجعية لعملية السلام"،

2- مصدر صناعي من مرجع: خلفية تاريخية سابقة"[3].

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: 4، 1400هـ- 1980م، ص: 156.

2- الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، /رجع، ص: 193.

3- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، /رجع، 863/1. وورد معنى آخر للمرجعية في هذا المعجم، وهو: "مرجعية دينية: سلطة جهة أو شخص ترجع إليه طائفة دينية فيما يخصها، أو يشكل عليها من أمرها".

و"المرجع" اصطلاحا: هو: "ما يرجع إليه في علم أو أدب أو كتاب"[1]. أي: العودة إلى ما بين العلم -أي علم- وبين ما تم استقاء مادته منه، والوقوف على ما بينها من علاقة. فقد تكون المرجعية دينية، أو فلسفية، أو تاريخية، أو ما إلى ذلك...

وقد شكل البحث في الأسس والمرجعيات الخاصة بعلوم اللغة العربية أكبر هاجس لدى باحثينا في هذا الكتاب، فميزوا فيها بين العام والخاص:

فبالنسبة للأسس والمرجعيات العامة اتفق باحثونا على إرجاعها إلى وحدة المصدر، وهو مصدر ديني أساسا، إذ كان القاسم المشترك لعلوم اللغة العربية كلها هو خدمة الدين الإسلامي، وخدمة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

وبالنسبة للأسس والمرجعيات الخاصة اجتهد كل واحد من باحثينا في سبر أغوار كل مجال علمي من تلك المجالات، بحكم خصوصية كل علم من علوم اللغة العربية، دون إغفال التطرق لما بين تلك العلوم كلها من علاقات وأواصر، هي التي عبروا عنها بالتداخل والتكامل.

وبهذا يتضح للباحث الحصيف أن الخوض في أي علم من تلك العلوم لا ينبغي أن يحيد عن البحث في أسسه ومرجعياته، بغية إحكامها وتأصيلها. فهذا مجال من مجالات البحث له أهميته، على غرار بقية المجالات الأخرى التي يُبحث فيها عن موضوعات كل علم على حدة، وعن مصطلحاته، ومناهج تناول ذلك كله...

---

[1]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، 331/1.

وأخيرا، أسأل الله عز وجل أن يوفق هؤلاء الباحثين المسهمين في هذا الكتاب، حاضرا ومستقبلا، وأن يعينهم على إنجاز أعمال علمية أخرى. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

"إِنْ يعلَمِ اللهُ في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا"[1].

صدق الله العظيم.

كتبه العبد الفقير

راجي عفو ربه الكبير

محمد عبد العزيز أزهري

رحم الله عبدا دعا له بالرحمة

ببني ملال، يوم الثلاثاء 08 محرم 1443هـ

الموافق ل: 24 غشت 2021م.

[1]- سورة الأنفال، الآية : 71.

مقدمة المنسقَيْن

البحث في الظواهر اللغوية والإنسانية والاجتماعية يحكمه جانبان: جانب علمي، وآخر معرفي؛ والأول منوط به البحث في وصف الظاهرة واستنباط قواعدها، أما الثاني فهو رؤية لما وراء الظاهرة من خلال استحضار الأفكار القابعة وراءها، إنه بحث في العقل المؤسس، وفي جملة العوامل الخفية التي شكلت الظاهرة، إنه بحث في الأسس المعرفية التي كانت وراء تأسيس القواعد ووضع القوانين، ولا تُستثنى الصناعة اللغوية من هذا الوضع.

فقد تتابعت دراسات الرعيل الأول من اللغويين العرب ومن تلاهم، من أمثال الخليل وسيبويه والكسائي والسيرافي وأبي علي الفارسي وابن جني والزجاجي والجرجاني والزمخشري، ومن في طبقتهم من اللغويين الذين شرحوا وعللوا ودقّقوا وجرّدوا ورتّبوا وصنفوا، انطلاقا من أسس معرفية وخلفيات فلسفية، جاءت معلنة باديةٍ للعيان تارة، وخفية مضمرة تارة أخرى، فقاموا بخدمات جليلة، من خلال تِبْيان قوانين اللغة وقواعدهَا الصَّرْفِيَّةِ والنَّحْوِيّةِ وَوَصْفِ أَصْوَاتِهَا، وَرَصْدِ دَلالَاتِ ثروتها اللَّفْظِيَّةِ فيمَا صَنَعُوهُ من مَعَاجِمَ، بحيْثُ اسْتَطَاعُوا الوصولَ إِلى نَتائِج عِلْمِيةٍ دقيقةٍ في ميدان الدراسات اللُّغَوِيّةِ، وتمكَّنوا مِنْ بناءِ النظرية اللغوية العربية العامة.

ومن ثم، يأتي هذا المؤلف الجماعي صادرا من الإيمان بأن وراء هذه الدراسات اللغوية بمختلف مستوياتها، أسسا معرفية ومرجعيات فلسفية، وُضع له

عنوانٌ دال على مدلوله "الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للدراسات اللغوية العربية". وهو يسعى إلى إبراز الأسس المعرفية والفلسفية للدراسات اللغوية في مستوياتها: النحوية، والصرفية، والصوتية، والمعجمية، والبلاغية، والوقوف على المنطلقات والمرجعيات التي كانت وراء تأسيس القواعد، شرحا، وتعليلا، وترتيبا وتصنيفا، اعتمدها هؤلاء العلماء -تصريحا أو تلميحا-في دراساتهم للقضايا اللغوية.

والله الموفق للصّواب

كتبها: سلام اورحمة ومصطفى العادل

في 20 يوليوز 2021

الدراسة الصوتية في رسائل الفلسفة العربية: رسائل إخوان الصفا وابن سينا نموذجين

إدريس شريفي علوي[1]

ملخص:

تبرز أهمية الاشتغال على الدرس الصوتي لدى الفلاسفة المسلمين من خلال نموذجي إخوان الصفا وابن سينا فيما يلي:

1-الاطلاع على الخلفيات النظرية للدرس الصوتي عند الفلاسفة المسلمين.

2-رصد ملامح المنهجية الفلسفية في الدراسة الصوتية لدى إخوان الصفا وابن سينا.

3-العناية بجنس الرسائل الفلسفية باعتبارها حمالة قضايا فلسفية وفكرية وكذا لغوية.

4- بسط أوجه التشابه والاختلاف بين طريقة ابن سينا وطريقة إخوان الصفا في عرضهما للقضايا الصوتية.

5-مد جسور التواصل بين الدراسات الصوتية العربية القديمة والدراسات الصوتية الحديثة.

1ـ أستاذ مبرز وباحث بسلك الدكتوراه، جامعة القاضي عياض- كلية اللغة العربية ـ مراكش

ويأتي هذا البحث ليجيب عن إشكالية عامة هي: ما مميزات الدرس الصوتي عند الفلاسفة المسلمين من خلال نموذجي رسائل إخوان الصفا ورسائل ابن سينا؟

ومحاولة مني للإجابة عن الإشكالية العامة للبحث، وكذا أسئلته الفرعية انتهجت سبيل خطة قسمت البحث من خلالها إلى خمسة محاور هي: أولا- تصور ابن سينا وإخوان الصفا للصوت. ثانيا-الفرق بين الحرف والصوت عند ابن سينا وإخوان الصفا. ثالثا-مخارج الأصوات وصفاتها في الرسالتين. رابعا- معايير تقسيم أنواع الأصوات عند ابن سينا وإخوان الصفا. خامسا-الدراسة الصوتية في الرسائل الإسلامية في ضوء اللسانيات الحديثة.

وتوسلت في كل ذلك بمنهج يجمع بين الوصف والمقارنة، فيكون الوصف للمنهج المتبع في الدرس الصوتي عند الفلاسفة المسلمين، والطريقة المعتمدة في وصف النظام الصوتي العربي. أما المقارنة فستكون من خلال مقابلة النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة المتنين المعنيين والبحث في تأثيرات المرجعية الصوفية والطبية لأصحابها من جهة، ومقابلة بعض قضاياها مع ما جاء في الدراسات الصوتية الحديثة من جهة ثانية.

مقدمة:

يعد جنس الرسائل من أنفس الآثار التي تحمل بين طياتها خصائص الحضارة الإسلامية، والجهود العلمية المبذولة من علماء الزمن الذي كتبت فيه. وقد تكون الرسالة خاصة إذا كانت موجهة إلى شخص ما، كما قد تكون عامة

إذا رمت إلى تصوير المشروع الفكري لصاحبها. ومن أشهر الرسائل في الثقافة الإسلامية رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا التي تناولت قضايا مختلفة تتعلق بالكلام، والعقيدة، والصوت، وغيرها من القضايا التي عرضت لها من أجل الانتصار لتلك الغاية التي كان تصبو إليها وهي إقامة الصلح بين الدين والفلسفة. ومن بين تلك الرسائل أيضا رسالة ابن سينا "أسباب حدوث الحروف" التي حاول من خلالها الشيخ الرئيس أن يمد جسور التواصل بين الدراسة الصوتية وعلم التشريح والطب.

وقبل أن نعرض للقضايا الصوتية في رسالة أسباب حدوث الحروف ورسائل إخوان الصفا، لا بأس أن نعرج أولا على الأسباب الثاوية وراء تأليفهما. ففن الرسائل كما هو معلوم يكون بغاية الإهداء لشخص ما، أو استجابة لحاجة أو طلبا للبسط في موضوع، لذلك تكون غايته دقيقة، ومنهجه ثابتا. ولم تكن رسالة أسباب الحروف ورسائل إخوان الصفا بدعا من هاته القاعدة؛ إذ إن الشيخ الرئيس قد ألف الأولى استجابة منه لرغبة العالم النحوي الجبان.[1] كما أن الثانية لإخوان الصفا تلخصت في الرغبة الشديدة لدى أصحابها

1 جاء في تعريفه في معجم الأدباء لياقوت الحموي: أبو منصور بن الجبان، أحد حسنات الري وعلمائها الأعيان، جيد المعرفة باللغة، باقعة الوقت وفرد الدهر، وبحر العلم وروضة الأدب. تصانيفه سائرة في الآفاق. كان من ندماء الصاحب بن عباد ثم استوحش منه. وصنف أبنية الأفعال، وشرح الفصيح، والشامل في اللغة، قرئ عليه في سنة ستة عشرة وأربعمائة.

في استمالة الأنصار لبناء مدينتهم الروحانية الفاضلة لذلك أتى أسلوبها بسيطا وميسرا هدفه التأثير لا وعورة الفهم والتناول.

أما القضايا الصوتية التي رصدناها في الرسالتين وعرضناها لها في محاور هاته الدراسة فقد توزعت بين مباحث تقليدية تخوض في مخارج الأصوات وصفاتها، ومباحث أخرى ترمي إلى المقابلة الفونيتيكية بين اللغات، ورصد ما بينها من تشابهات وتباينات، ومباحث ثالثة تبحث في الجانب الوصفي والتأثيري للأصوات.

1-تصور ابن سينا وإخوان الصفا للصوت:

لا يحتاج الدارس كبير عناء ليدرك التصور الأولي لابن سينا في نظره إلى الصوت، إذ إن عنوان الرسالة هو عتبة دالة يوضح هذا التصور. فالصوت عند ابن سينا أمر يوجد بالحدوث الذي يكون من خلال التصادم الحاصل بين شيئين وهو ما سماه ابن سينا في رسالته "القرع".[1] ومعنى ذلك أن الصوت لا يكتسب وجوده الذاتي من داخله، بل من خلال علاقات خارجية يكون الصوت فيها نتيجة لا علة. ولكي يظهر الفرق أكثر بين القرع والقلع بوصفهما سببا لحدوث الصوت وليسا صوتا، نقدم تفسير ابن سينا لحدوث الصوت حيث يقول في رسالته: "أظن أن الصوت سببه القريب تموج الهواء دفعة بسرعة وقوة،

---

1 يميز ابن سينا بين مصطلحين اثنين هما القرع والقلع. فالأول، يكون باصطدام جسمين اثنين فينتج عنهما الصوت. أما الثاني فيكون بإبعاد جسم عن جسم آخر مما يؤدي إلى القلع وهو سبب آخر لحدوث الصوت.

من أي سبب كان". وما يستشف من هذا التفسير لحدوث الصوت عند ابن سينا أن تموج الهواء ما هو إلا سبب لهذا الحدوث، أي أن الصوت ليس تموجا للهواء فقط، بل إن العلاقة بين هذين الجزءين هي علاقة السبب والنتيجة، وهذا السبب هو القرع، وينعته ابن سينا بالسبب الأكثري لحدوث الصوت.[1] وفي استعماله لاسم التفضيل "أكثر" دلالة على المفاضلة بين شيئين هما هنا سببا حدوث الصوت. فالذي يريده ابن سينا من ذلك أن القرع سبب غالب في حدوث الصوت لكنه ليس السبب الوحيد، بل يضاف إليه القرع الذي يحدث التبعيد بين الأجزاء. وهذا الذي ذهبنا إليه نجد تأييدا له فيما ورد عند إبراهيم أنيس حيث يقول معلقا على ما ورد عند ابن سينا في تفسيره لحدوث الحرف: "إن ابن سينا يتردد في الإدلاء بحكم قاطع حاسم ويتجلى ذلك في استعماله فعل الشك "أظن". لكنه، فيما هو، كان أميل إلى القول إن الصوت شيء ثالث. لا هو نفس القرع والقلع، ولا نفس التموج".[2] لكن هذين العنصرين الأخيرين يشكلان في اجتماعهما مع العضو المستقبل للذبذبات العملية الصوتية ككل والتي يلخص ابن سينا حدوثها قائلا: "ثم ذلك الموج

---

1 ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسان الطيان ومحمود مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ص 56 57

2 أنيس، ابراهيم، الأصوات اللغوية، 1975، مكتبة الأنجلو مصرية، ط5، ص 139

يتأدّى إلى الهواء الراكد في الصماخ (الأذن الداخلية) فيموجه فتحس به العصبة المفروشة في سطحه".[1]

ويلتقي تصور إخوان الصفا للصوت مع تصور ابن سينا إذ بينوا أن سبب حدوث الصوت يعود إلى "قرع يحدث في الهواء من تصادم الأجرام ....متى كان صدمها بشدة وسرعة، لأن الهواء عند ذلك يندفع مفاجأة، ويتموج بحركته إلى الجهات الست بسرعة، فيحدث الصوت".[2] ويستحق أن يكون هذا النظر المتقدم من ابن سينا وإخوان الصفا في النظر إلى ماهية الصوت وأسباب حدوثه أن يكون من صميم النظر الأكوستيكي أو الفزيائي للأصوات.[3]

2-الفرق بين الحرف والصوت عند ابن سينا وإخوان الصفا:

يميز ابن سينا بين الصوت والحرف من جهة السبب الذي يكون وراء حدوث كل واحد منهما، ويقول في ذلك: "أما نفس التموج فإنه يفعل الصوت... وأما حال التموج من الهيئات التي يستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه فتفعل الحرف"[4] فالشيخ الرئيس يجعل فاعل (سبب) الصوت هو

1 ابن سينا، مصدر سابق، ص 58

2 إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، مراجعة خير الدين الزركلي، دار القلم، بيروت، لبنان: ج 1، ص 188

3 بشر، كمال، علم الأصوات، 2000، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، ص 123

4 ابن سينا، مصدر سابق، ص ص 59-60

التموج ذاته، عكس سبب الحرف الذي يرجعه إلى حال التموج لا التموج في حد ذاته، أي أن الحرف هو حالة الصوت وفق التشكلات المختلفة التي تميزه عن صوت آخر، وهو "هيئة للصوت عارضة له يتميز عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تمييزا في المسموع".[1] ويظهر حرص ابن سينا الشديد على التمييز بين الصوت والحرف من خلال تخصيصه فصلا كاملا من الرسالة موضوع الدراسة عنونه ب "في سبب حدوث الصوت" للحديث عن الصوت، في حين خصص باقي الفصول للحديث عن هيئاتها (الحروف). ويذهب الدكتور مبارك حنون إلى أن ابن سينا جعل الحرف هو ما يعرض للصوت فيقطع استمراره واتصاله وامتداده واستطالته، وما يعرض للصوت هو عضو من أعضاء النطق كالحلق واللسان والشفة التي تشكل حواجز وعوارض توقف زمن الهواء.[2]

ومن التمييزات الأخرى التي يقدمها ابن سينا هي جعله الصوت غير دائم وثابت، فهو يحدث ويزول. يقول موضحا ذلك: "فالصوت ليس أمرا قائم الذات ثابتا موجودا يجوز فيه ما يجوز في البياض والسواد والشكل في أحكام الثبات"[3]

---

1 ابن سينا، مصدر سابق، ص 60

2 حنون، مبارك، مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء، 2002، مجلة الدراسات المعجمية، عدد 1، منشورات الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط

3 المصدر نفسه ص 62

وعليه، فالصوت عند ابن سينا يلتقي مع ما ذهب إليه ابن جني الذي اعتبر الصوت عرضا يخرج من النفس مستطيلا حتى يعرض له في أحد المخارج عارض يثنيه عن امتداده، ويسمى المقطع أينما عرض له "حرفا".[1]

وفي الجانب الثاني، نجد إخوان الصفا لم يميزوا بين الصوت والحرف حين عدوا أصوات العربية ثمانية وعشرين صوتا أو حرفا. ودليل ذلك قولهم: "اعلم أن الحروف اللفظية إنما هي أصوات تحدث في الحلقوم والحنك وبين اللسان والشفتين عند خروج النفس من الرئة بعد ترويحها الحرارة الغريزية التي هي في القلب وهي ثمانية وعشرون حرفا في اللغة العربية، وأما في سائر اللغات فربما تزيد وتنقص".[2] وقد صنفت الجماعة الحروف إلى ثلاثة أصناف: فكرية تتمظهر في الجانب الروحي غير المادي، ولفظية مادية تدرك بالحواس، وخطية تتعلق بجانب الرسم والتشكيل.[3]

ويبدو من خلال النص أعلاه والتصنيف الذي أتى بعده أن الجماعة قد خلطت بين الجوانب الفيزيائية للصوت والجوانب المتعلقة بالكتابة والخط. وهذا الخلط لم يسم تصور الجماعة وحدها، بل إن العديد من اللغويين يطلق المصطلح الواحد ويعني به الجانبين معا.

---

1 ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، 1985، دار القلم، دمشق، ط1، ص 6

2 إخوان الصفا، مصدر سابق، ص 315

3 المصدر السابق، ص 315

3-مخارج الأصوات وصفاتها في الرسالتين:

تميز الوصف الصوتي لمخارج الأصوات العربية وصفاتها عند الشيخ الرئيس بتفرده، وقد أعان ابن سينا اللغويَّ في ذلك ابن سينا الحكيمُ العارف بعلم التشريح، ووظائف كل عضو في الجسد الإنساني. ويطالعنا المصطلح الصوتي كأول تميز تفرد به ابن سينا عن سابقيه، فقد اختار مصطلح (المحابس)[1] بدل المصطلحات الأخرى الشهيرة التي جاءت عند اللغويين والفلاسفة قبله. وفي اعتقادنا أن هذا الاصطلاح يملك من الجدارة والكفاءة ما يجعله خيارا موفقا للحديث عن محابس الأصوات. فالدلالة اللغوية لجذر الكلمة (ح-ب-س) تفيد التوقف وتعطيل النشاط والحركة والوقوف لمدة زمنية. وهذا عينه ما يصيب الصوت الذي ينطلق مستطيلا كما قال ابن جني قبل أن يحبس عند الشفتين أو غيرها من المحابس التي تثنيه وتحبسه عن امتداده ونشاطه.

ويشكل الفصل الرابع من رسالة ابن سينا - قيد الدراسة-تصوره لعدد المحابس وصفات الأصوات، وهو في هذا التصور يتميز عن الدراسات اللغوية السابقة لسيبويه وابن جني وغيرهما ممن عني بهذا الحقل العلمي. ونقدم فيما يلي مجمل محابس أصوات العربية كما عرضها ابن سينا في رسالته، والحروف التي تخرج منها:[2]

1 يأتي الحبس عند ابن سينا ومشتقاته للدلالة على مخارج الحروف، أما المخرج فيشير عنده إلى مجرى الهواء وطريقه.

2 ابن سينا، مصدر سابق، ص 114 وما بعدها

1-الحَنجرة: وتخرج منها حروف الهاء والعين والحاء.

2-بين اللهاة والحنك: يخرج منها صوتا الخاء والقاف.

3-الرطوبة الحنكية: الغين والكاف.

4-طرف اللسان وسطح الحنك: الجيم والشين والضاد.

5-بين اللسان وثلثي السطح المفروش تحت الحنك والمنخر: الصاد والسين والزاي.

6-سطح اللسان وأطراف الأسنان: الثاء والذال والظاء.

7-طرف اللسان: اللام.

8_ سطح اللسان: الراء.

9-آخر الثنية العليا مع الشفة: الفاء والواو.

10-الشفتان: الباء والميم.

11-طرف اللسان وعضو آخر أرطب من الشفة: النون.

12-إطلاق الهواء دون حابس معترض لسبيله: الألف المصوتة وأختها الفتحة والواو المصوتة وأختها الضمة والياء المصوتة وأختها الكسرة.

أما حديثه عن صفات الأصوات فقد تركز على صفتين رئيستين هما: (الحدة والثقل) حيث يقول: "أما نفس التموج فإنه يفعل الصوت، وأما حال التموج في نفسه من اتصال أجزائه وتملسها، أو تشظيها وتشذبها فيفعل "الحدة" و"الثقل"؛ أما الحدة فيفعلها الأولان، وأما الثقل فيفعله الثانيان".[1] ويفسر إبراهيم أنيس

---

1 ابن سينا، مصدر سابق، ص 59

هذا النص فيرى أن صفة الحدة عند صاحب "الأسباب" تكون ناتجة عن اتصال أجزاء الجسم المقروع وتماسكها أي حين تكون كثافته كبيرة كالأجسام الصلبة، أما في حالة الكثافة القليلة فإن الصوت يكون ثقيلا.[1]

وعلى الطرف الثاني نجد أن جماعة إخوان الصفا قد تميزت أيضا بجهازها المصطلحي الصوتي الخاص بها، فعبر منتسبوها عن مخارج الأصوات ب "تقطيع الصياح"، ويبدو من خلال هذا المصطلح أن الجماعة تنظر إلى الصوت باعتباره صياحا/ هواء منطلقا من الرئة التي عدوها مستودع النفس حين قالوا: "والصوت من الجسم في الرئة بيت الهواء".[2] ويتعرض هذا الهواء في مساره إلى مجموعة من التقطيعات التي تخرجه في هيئات مختلفة هي الأصوات المتباينة.

وعلى عكس ما وجدناه من تحديد لمحابس/ مخارج الأصوات عند ابن سينا فإن جماعة إخوان الصفا لم تول اهتماما لعدد المخارج ولا لصفات الأصوات. ومرد ذلك إلى المرجعية الفكرية التي حكمت التوجهين. فإذا كان الاهتمام بعلم التشريح ومعرفة الأعضاء قد وجها اهتمام الشيخ الرئيس للمخارج وصفاتها، فإن الذي وجه الجماعة كان هو البحث في الصوت لا من جانب مصدر الصدور وسببه، بل من جانب الوظيفة والأثر الذي يخلقه هذا الصوت في النفوس. فربطوا بين الصوت والموسيقى التي تحرك النفوس إلى الأعمال الشاقة،

1 أنيس، ابراهيم، الأصوات اللغوية، 1975، مكتبة الأنجلو مصرية ص 140

2 إخوان الصفا، مصدر سابق، الجزء 2، ص 428

والصنائع المتعبة، ورأوا أن بعض الألحان والأنفاس الناتجة عن بعض الأصوات تسكن سورة الغضب، وتحل الأحقاد وتوقع الصلح.[1]

كان هذا عن المخارج، أما فيما يتعلق بصفات الأصوات، فنجد الجماعة قد وقفت عند ثنائية الحدة والثقل في الصوت حيث يقول أعضاء الجماعة: "وأما الحاد والغليظ من الأصوات بإضافة بعضها إلى بعض، فهي كأصوات نقرات الزير وحدته، بالإضافة إلى نقرات المثنى والمثنى إلى المثلث والمثلث إلى البم، فإنها تكون حادة".[2] ونستشف من هذا النص العناية الكبيرة للجماعة الإخوانية بالموسيقى. فعلاوة على تحديدهم صفتي الحدة والثقل كصفتين مميزتين للأصوات الصادرة عن الأعضاء البشرية غير مجددين في ذلك عما جاء في كتب من قبلهم، نجدهم قد تفردوا بالحديث عن تلك الصفات في الآلات الموسيقية ممثلة في صور وأنغام مختلفة باختلاف الأوتار. كما أن هذا النص يؤكد نظرة الجماعة الواحدة للصوت سواء أكان إنسانيا أم غير إنساني. وعليه، فلا تختلف صفتا الحدة والشدة في الصوت الموسيقي عن نظيرتها في الصوت الإنساني.

4- معايير تقسيم أنواع الأصوات عند ابن سينا وإخوان الصفا:

4-1-تقسيمات ابن سينا للأصوات:

---

1 وحدي علوي، حنان، الموسيقى وملامح الدرس الصوتي في رسائل إخوان الصفا، شبكة ضياء، ص 4

2 إخوان الصفا، مصدر سابق، ج1، ص ص 168 169

4-1-1-الأصوات العربية والأصوات غير العربية:

يشير ابن سينا في الفصل الخامس من الرسالة الموسوم ب "في الحروف الشبيهة بهذه الحروف وليست في لغة العرب" إلى عدد من الحروف التي سمعها في لغات أخرى غير اللغة العربية. ويبرز ذلك في قوله: "وهاهنا حروف غير هذه الحروف تحدث بين حرفين فيما يجانس كل واحد منها بشركة في سببه"[1] . وما يستشف من هذا القول أن أغلب هاته الحروف التي يعرض لذكرها في هذا الفصل تتميز بالمزج بين حرفين لاشتراك بينهما إما على مستوى المخرج أو على مستوى الصفة. ونجمل فيما يلي أهم تلك الحروف التي أحصاها ابن سينا:

أ-الكاف الخفيفة:

وهي الكاف التي يستعملها العرب بدل القاف، إذ إنها تحدث مكان حدوث الكاف غير أنها أدخل قليلا والحبس فيها أضعف.[2] وينتشر استعمال هذا الحرف حسب ابن سينا في اللغات الفارسية والتركمانية، لكن لما حدث تداخل بين الأنظمة الصوتية للغات المختلفة تمكن هذا التلوين الصوتي من اللسان العربي.

ب-الحروف الشبيهة بالجيم العربية:

وقد توزعت هاته الحروف بين لغات مختلفة عرفها ابن سينا من خلال اطلاعه الواسع، ومعرفته الدقيقة باللغات الأخرى. وأول تلك الحروف هي

---

1 ابن سينا، مصدر سابق، ص 86

2 المصدر نفسه، ص 74

"الجيم التي يفعلها إطباق من طرف اللسان أكثر وأشد وضغط للهواء عند القلع أقوى".[1] وهذه الجيم حسب إبراهيم أنيس هي التي يرمز لها في الانجليزية ب (ch) وهي غير (sh) التي تنطق (ش). أما باقي الحروف التي رصدها ابن سينا والتي رأى بينها وبين الحروف العربية شبها فيرجعها ابراهيم أنيس إلى أصل يوناني.[2]

ج-السين الزائية/ الزاي السينية:

يرجع ابن سينا أصل السين الزائية في رسالته إلى اللغة الخوارزمية، وهي سين جهر بها قليلا فأشبهت الزاي. يقول عنها ابن سينا: "ومن ذلك سين زائية تكثر في لغة أهل خوارزم، وتحدث بأن تتهيأ الهيئة التي عن مثلها تحدث السين، ثم يحدث في العضلة الباطحة للسان ارتعاد كما يحدث في الزاي يلزم ذلك الارتعاد مماسات خفية غير محسوسة يحتبس لها الهواء احتباسات غير محسوسة فتضرب السين بذلك إلى مشابهة الزاي".[3] ويوضح هذا القول ما يحدث في هاته السين من ارتعاد يقربها من حرف الزاي المرتعد. أما الزاي السينية فينسبها الشيخ للغة الفارسية، وهي على عكس الزاي السينية همس بها قليلا فأشبهت السين. يقول عنها ابن سينا: "تسمع في اللغة الفارسية عند قولهم:

1 المصدر نفسه، ص 86

2 أنيس، ابراهيم، مرجع سابق، ص 145

3 ابن سينا، مصدر سابق، ص 129

"زرف" (وفي رواية "زرد") وهي سين لا تقوى ولكن تعرض باهتزاز سطح طرف اللسان والاستعانة بخلل الأسنان".[1]

ويمكن أن نلخص ما قاله ابن سينا في وصفه لهذين الصوتين فيما يلي:

1) السين الزاي = (سين+ جهر وارتعاد)

2) الزاي السين (سين+ همس واهتزاز)

4-2-تقسيمات إخوان الصفا للأصوات:

أما إخوان الصفا فلم يعنوا كثيرا بهذا التقسيم الذي يقوم على التمييز بين أحرف عربية وأحرف غير عربية، والسبب كما نرى هو تناولهم الصوت في جانبه الموسيقي، والموسيقى كما نعلم هي الصوت الكوني الذي تنتفي فيه الإثنيات والجغرافيات. ونجد تصنيفاتهم للأصوات تنهض على هذا المعيار الموسيقي باعتبار الموسيقى لديهم سر كل صناعة.[2] وفيما يلي رصد لأبرز تلك التمييزات التي قدمها إخوان الصفا:

4-2-1- الأصوات المنفصلة والأصوات المتصلة: فالأولى هي التي يفصل بين لحظات حدوثها فاصل زمني محسوس أما الثانية فهي التي ينتفي فيها هذا الفاصل الزمني وتكون متواصلة الحدوث. ولتوضيح ذلك يتوسل إخوان الصفا بالآلات الموسيقية للتمثيل لكل نوع فيقولون: "فالمنفصلة هي التي بين أزمان

1 المصدر نفسه، ص 129

2 ديفو، جيوم، رسائل إخوان الصفا، 2017، الهيئة المصرية العامة للكتّاب، ص 107

حركة نقراتها زمان سكون محسوس مثل نقرات الأوتار وإيقاعات القضبان، وأما المتصلة فهي مثل أصوات النايات والنواعير وما شاكلها".

4-2-2- الأصوات المفهومة وغير المفهومة: فالأولى هي الأصوات الحيوانية، والثانية هي أصوات سائر الأجسام مثل الحجر والمدر وسائر المعدنيات. وتقسم الأولى بدورها إلى قسمين: منطقية وغير منطقية. فالثانية هي أصوات وليست منطقا وهي تصدر عن الحيوانات غير الناطقة. أما الأولى فتنقسم أيضا إلى دالة وغير دالة. فالثانية كالبكاء والضحك والسعال والأنين، أما الأولى فهي الكلام والأقاويل.[1]

5-الدراسة الصوتية في الرسائل الإسلامية في ضوء اللسانيات الحديثة:

5-1-ابن سينا:

يمكن أن نجمل مختلف القضايا الصوتية لدى الشيخ الرئيس من منظور علم الأصوات الحديث فيما يلي: التقابل الفونيمي-العلاقات التناسبية للفونيمات-الملامح الصوتية الفارقة.

5-1-1-التقابل الفونيمي: يظهر هذا التقابل حينما يتحدث ابن سينا في رسالة أسباب حدوث الحروف عن التغيرات والظروف المواكبة لتحققات الأصوات إذ يستعين في التمثيل لتلك التغيرات بأصوات اللغات الأخرى والمقابلة بينها كما رأينا مثلا عند حديثه عن أصوات اللغة العربية ومقابلتها

1 إخوان الصفا، مصدر سابق، ج2، ص 419

بأصوات اللغات الأخرى. فالتعبير الفونيمي التقابلي "سين صادية" يقابل (sS) حيث تشير (s) إلى الحرف (السين) ويشير المتغير الصوتي (S) إلى الصاد.

ويرى الدكتور محمد الضالع أن ابن سينا قد أدرك قضية التقابل الفونيمي، وأنه استعان بأصوات لغات أخرى يعرفها ليبين تقارب الأصوات المتغايرة من بعضها البعض لدرجة التداخل بسبب تحايد صوتي وهذا ما يطلق عليه Neutralization.[1]

5-1-2-العلاقة التناسبية بين الفونيمات:

وتهتم بالعلاقات بين فونيمات النظام الصوتي كأن تصنف الفونيمات بناء على صفتي الجهر والهمس أو الإطباق والانفتاح أو غيرها من صور التمييز. ونمثل على ذلك بما يلي:

ت/ط = د/ض = س/ص = ز/ظ

فما تختلف فيه فونيمات التاء والدال والسين والزاي عن فونيمات الطاء والضاد والصاد والظاء هو صفة الإطباق والانفتاح. فالفونيمات الأولى منفتحة والثانية مطبقة. ويمكن أن نعبر عن ذلك بعلاقات رياضية كالتالي:

ت = الطاء -إطباق والطاء = التاء+ إطباق / س= الصاد – إطباق والصاد= السين + إطباق /

1 جرادات، ناصر أحمد، الأصوات اللغوية عند ابن سينا: عيوب النطق وعلاجه، 2015، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 131

د= الضاد - إطباق والضاد= الدال+ إطباق / ز= الظاء-إطباق والظاء= الزاي+ إطباق.

ونلاحظ هذا الوعي الصوتي بالعلاقات بين فونيمات النظام الصوتي الواحد عند ابن سينا في قوله مثلا: "ونسبة الكاف إلى الغين هي نسبة القاف إلى الخاء" حيث ك/غ= ق/الخاء فالكاف والخاء مهموستان والغين والقاف مجهورتان.

5-2- إخوان الصفا:

اهتمت الرسائل الصفوية بدراسة الخصائص المادية أو الفزيائية لأصوات الكلام. ولئن لم يسموا الأشياء بمصطلحات علم اللغة الحديث، غير أن وعيهم بالعمليات الصوتية والعوامل المؤثرة في عملية التصويت يكاد يطابق ما جاء به علم اللغة الحديث.

5-2-1- التردد: أدرك إخوان الصفا التردد، ويظهر ذلك في حديثهم عن الحركة البسيطة والسريعة في رسائلهم "فالسريعة هي التي يقطع المتحرك بها مسافة بعيدة في زمان قصير، والبطيئة هي التي يقطع المتحرك بها مسافة أقل منها في ذلك الزمان بعينه"[1]. ويوضح هذا النص مفهوم التردد وتتابع الأصوات في الصوت الواحد واهتزازها بشكل دوري. هذا ما أكدته النظرية الصوتية الحديثة حيث يوجد بين كل حركة وحركة سكون حتى وإن لم يكن ظاهرا.

5-2-2- سرعة الصوت: من القضايا التي أثارها كذلك إخوان الصفا في رسائلهم مسألة سرعة الصوت، وقد كانت لهم نظرة ثاقبة في التحدث عن هذا

---

1 إخوان الصفا، مصدر سابق، ص 168

المكون في علاقته بالضوء.[1] ويظهر من خلال هاته المقارنة العلمية الدقيقة حجم الوعي الذي يتأسس عليه النظر الصفوي في غياب أي آلات حديثة لقياس الصوت عندهم. وربط إخوان الصفا عن معدل سرعتي الضوء والصوت أثناء حديثهم عن ظاهرتي الرعد والبرق حيث تكون السرعة التي تنتشر بها الموجة الصوتية أدنى من معدل سرعة الضوء، ويفسرون ذلك برؤية ضوء البرق قبل سماع هزيم الرعد.

خاتمة:

تأسيسا على ما تقدم، يظهر الدور الجلي الذي قدمه ابن سينا وإخوان الصفا للدرس الصوتي العربي، وكفاءتهما التحليلية والتفسيرية لعملية التصويت رغم ضعف الإمكانات المتوفرة في تلك الفترة. ويمكن إجمال أهم خلاصات هذه الدراسة فيما يلي:

1- توسل كل طرف بتخصصه في النظر إلى القضايا الصوتية، حيث برز دور التشريح عند ابن سينا، وبرزت النزعة الصوفية الروحية عند إخوان الصفا في تفسير القضايا الصوتية.

2- إدراك كل من ابن سينا وإخوان الصفا لمجموعة من القضايا التي عالجها المحدثون كعلاقات التناسب والتردد وعلاقة الصوت بالضوء.

---

1 حسين، علي خليف، منهج الدرس الصوتي عند العرب، 2011، دار الكتب العلمية، لبنان، ص 46

3-اهتمام ابن سينا بالجانب التشريحي أثناء حديثه عن مخارج الأصوات وصفاتها، وعناية إخوان الصفا بالجانب الموسيقي في تلك الأصوات وما تحدثه من حالات شعورية مختلفة.

4-اعتماد معايير مختلفة في تصنيف الأصوات عن تلك المعايير التي جاءت عند اللغويين وعلماء التجويد، فنجد إخوان الصفا قد عنوا بالأصوات غير الإنسانية ومرد ذلك إلى عنايتهم بالآلات الموسيقية، في حين يظهر هذا التفرد عند ابن سينا في تقديمه وصفا تشريحيا مختلفا للأصوات

وما من سبيل إلى إنكار الخدمة الجليلة التي قدمتها الرسالتان في التعريف ببعض جوانب الدراسة الصوتية العربية. لقد استطاعت الرسالتان أن تصنعا لهما مكانا في بيئة كانت تحارب الفكر السنوي والصوفي دون النظر إلى طبيعة المنجز العلمي لأصحابه.

لائحة المصادر والمراجع

- إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، مراجعة خير الدين الزركلي، دار القلم، بيروت، لبنان.
- أنيس، ابراهيم، الأصوات اللغوية، 1975، مكتبة الأنجلو مصرية.
- بشر، كمال، علم الأصوات، 2000، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة.
- جرادات، ناصر أحمد، الأصوات اللغوية عند ابن سينا: عيوب النطق وعلاجه، 2015، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

- ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، 1985، دار القلم، دمشق.
- حسين، علي خليف، منهج الدرس الصوتي عند العرب، 2011، دار الكتب العلمية، لبنان
- حنون، مبارك، مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء، 2002، مجلة الدراسات المعجمية، عدد 1، منشورات الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط.
- ديفو، جيوم، رسائل إخوان الصفا، 2017، الهيئة المصرية العامة للكتاب
- ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسان الطبان ويحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- وحدي علوي، حنان، الموسيقى وملامح الدرس الصوتي في رسائل إخوان الصفا، شبكة ضياء.

التكامل المعرفي في بنية الفكر اللغوي: بناء النظرية النحوية العربية أنموذجا

رشيد سيعدي[1]

ملخص:

يخوض البحث في إشكالية التكامل والتداخل المعرفي بين العلوم الإسلامية وعلوم اللغة، من منظور تأسيسي ونقدي في آن. والهدف هو بسط مواضيع التداخل ومواطن التكامل بين علوم الوحي وعلوم اللغة، ثم بيان أهمية هذا التكامل في تشكيل بنية العقل العربي المسلم، وفي بناء النظرية النحوي العربية أيضا.

وتتأسس فرضية البحث على الإشكال في حد ذاته؛ إذ إن الإشكال هو ذاته الافتراض الذي نروم التحقق منه، من خلال نماذج وقضايا نمحص من خلالها الفرضية. مفاد الافتراض أن معظم الدراسات المؤسسة لبنية التفكير العربي كانت متداخلة فيما بينها، فالنحو والبلاغة وأصول الفقه وعلم الكلام، هي أساس العقل النظري العربي، ومن ثم أساس النظرية النحوية العربية، بدليل أن دراسة القرآن الكريم كانت تتطلب تضافر العديد من المعارف وصنوف العلوم، بدءًا من

1 ـ باحث في اللسانيات المعرفية ونحو الخطاب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس ـ المغرب.

التفسير وأصول الفقه وعلم الكلام والحديث، إلى النحو والصرف والمعجم والمنطق وغيرها. وهذا معناه أن فكرة التكامل المعرفي، متأصلة في بنية التفكير العربي. ومن ثمة، فهي مؤسسة للنظرية النحوية العربية.

نعالج الإشكال وفق منهج وصفي ونقدي وتحليلي بغرض محاورة الأرضية التأسيسية للعلاقة بين العلوم الإسلامية وعلوم اللغة. وتكمن أهمية البحث في إعادة الاعتبار لحظة التأسيس الأولى للنظرية النحوية العربية، وهو ما يمكن أن يسهم في فهم كثير من الظواهر النحوية؛ بل وإعادة قراءتها في ضوء نظرية التكامل المعرفي التي نرى أن النظرية النحوية العربية قامت عليها.

تمهيد:

تتأطر نظرية التكامل المعرفي ضمن فلسفة الفكر، وضمن فلسفة العلم أيضا؛ باعتبارها أولا وأخيرا "قضية فكرية ومنهجية، من حيث إنها ترتبط بالنشاط الفكري والممارسة البحثية وطرق التعامل مع الأفكار"[1]. ويمكن أن تتحدد نظرية التكامل المعرفي ضمن مجالات معرفية متنوعة؛ بالنظر أولا للغرض من تناول هذه النظرية، وبالنظر ثانيا للمنهج المتبع في معالجة هذه النظرية. وبهذا الاعتبار قد تتحدد نظرية التكامل المعرفي ضمن مجال نظري تجريدي كالمجال الفلسفي أو أحد مباحثه، كعلم الوجود أو علم المعرفة أو علم القيم، أو المجال الصوفي ضمن أحد مباحثه؛ كمبحث وحدة الوجود ووحدة المعرفة، أو التكامل

1حسن فتحي ملكاوي؛ منهجية التكامل المعرفي، مقدمات في المنهجية الإسلامية، 2016 الطبعة 2، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص، 21.

بين الروح والجسد، والعقل والقلب، والحس والذوق. كما أن نظرية التكامل المعرفي قد تتحدد ضمن مجال تطبيقي عملي، كما في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

إن التكامل المعرفي ليس إطارا نظريا فضفاضا، وإنما هو جهد في التحليل، واجتهاد في التفكيك والنقد وإعادة التركيب، وفق قاعدة "الأرضية المشتركة" ووحدة الأصول. بمعنى أن التكامل المعرفي يقتضي القدرة على تفكيك القضية "وتحديد عناصرها وفهم آليات عملها وافتراضاتها النظرية الكامنة "[1].

التكامل المعرفي -فضلا عن بعده النظري العقلي والفكري-له بعد عملي إجرائي. يتمثل في "توظيف الأبنية الفكرية التي يقوم عليها التكامل في فهم الظواهر أو القضايا موضع الدراسة وتمييز العناصر المميزة للمعرفة في إطارها التكاملي، وتسهيل نقل هذه المعرفة إلى الآخرين"[2].

ومعنى ذلك أن للتكامل بعدين أساسين؛ بعد نظري مجرد، وبعد عملي تطبيقي. والفرق بينهما يشبه الفرق بين "العالم الفيزيائي الذي يكتشف القانون العلمي والعالم التكنولوجي الذي يطور الآلة التي يقوم عليها القانون من جهة والمعلم الذي يعلم مادة الفيزياء والفني الذي عمل في المصنع الذي تستخدم فيه الآلة من جهة أخرى"[3].

---

1 المرجع نفسه، ص، 22.

2المرجع نفسه، ص، 22.

3 فتحي حسن ملكاوي، المرجع نفسه، ص: 22

إن نظرية التكامل المعرفي لا تعني بتاتا التشبيك والجمع بين مجالات علمية ومعرفية متنافرة ومتباينة، بقدر ما ترتبط بحسن التركيب والتأكيد على مناطق التماس والالتقاء بين هذه العلوم. أي البحث عما يخدم القضية موضع الدراسة بالاستفادة من أكثر عدد من المعارف والتخصصات العلمية بطريقة عملية ناجعة لأغراض محددة ودقيقة وواضحة.

والتكامل المعرفي في المجال العلمي مهم أكثر من غيره من المجالات، إذ أن العلم ذاته قائم على التكامل. وقد صنف بوير boyer العمل العلمي إلى أربعة مجالات: "الأول: الاكتشاف، وهو ما يوافق الجهود المعرفية في إجراءات البحث في حقول معرفية معينة؛ والثاني: التطبيق، وهو التأمل في إمكانية الاستعمال العملي للمعرفة المكتشفة؛ والثالث: التعليم، وهو نقل المعرفة وتوريثها من جيل إلى الجيل الذي يليه؛ والرابع: التكامل بوصفه نشاطا يتم فيه دمج التركيب في المعنى، وهو المجال الذي يعطي العمل العلمي في مجالاته الثلاثة السابقة معانيه ودلالاته في الواقع، ويعقب على ذلك بتأكيد طبيعة التكامل وأهميته بالقول: إنه من خلال التكامل فقط يصبح البحث جديرا بالثقة"[1].

---

1 Boyer, Ernest. Scholarship reconsidered, Priorities of Professoriate. 1990 Princeton, NJ, Carnegie Foundation for the Advancement of Teaching. نقلا عن حسن ملكاوي ، المرجع السابق، ص:23

إن اختيارنا لمفهوم التكامل دون غيره، وتأكيدنا عليه، نابع من اعتبارات منهجية محددة، أهمها أن مفهوم التكامل أنجع من التداخل أو التفاعل وذلك لأنه:

أولا: إن التداخل أم التفاعل قد لا يعنيان بالضرورة النجاعة أو الفائدة. فقد تتداخل الأشياء والمعطيات والمعارف دون أن يعني بالضرورة حصول فائدة مرجوة. بل إنه قد يؤدي إلى الالتباس. كما أن التفاعل لا يضمن أن يكون إيجابيا فقد يكون سلبيا، في حين أن من معاني التكامل الفائدة والنجاعة والكمال والتمام. أي تمام القصد وليس تمام المعرفة أو العلم. فالمعنى هنا أن المعارف تتكامل لتحصيل غاية مرجوة مقصودة عن طريق البحث عن المشترك الأفضل والأنجع من ضمن المتعدد من المعارف والعلوم. وقد قال تعالى "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا" فالتمام والكمال هنا هو تمام القصد والغاية لا تمام البحث والعلم والمعرفة.

وبقدر ما أسهمت الحداثة في تنوع المعرفة وإثرائها طرحت تحديات الإحاطة بهذه المعرفة. ولم يعد المشكل في مدى توفر المعلومة والمعرفة بل في القدرة على توظيفها توظيفا مناسبا وفي القدرة على استيعابها، مما أدى إلى تفتيت العلوم إلى تخصصات فرعية تجزئ المعرفة إلى حقول متنوعة من أجل القدرة على التعامل معها وحسن استثمارها.

وهذا ما قاد في نهاية المطاف إلى بروز "أنظمة تربوية ومجتمعات مغرقة في التجزئة والتخصص الفرعي، وأنتجت من ثمة أفرادا يركزون بطريقة مبالغ فيها

على أجزاء الحقيقة المختزلة، والراهنة، والمباشرة، ويفتقدون بطريقة متزايدة الوحدة التاريخية للصورة الكبيرة الكلية الأقل وضوحا..أي أنه في الوقت الذي أصبحنا فيه أناسا نعرف أكثر فأكثر عن الأشياء الأقل فالأقل، فإننا في الوقت نفسه_ للأسف _ أصبحنا أناسا نعرف أقل فأقل عن الأكثر فالأكثر"[1].

ولتجاوز هذا المأزق المنهجي المعرفي فإن العالم بدأ يسير باتجاه "التفكير الشمولي عن الحقيقة المطلقة" إذ تتداخل المادة والعقل لإحداث انقلاب منهجي وإبدال معرفي يبتعد عن التأكيد على الأنا الفردية لإعادة الاعتبار للنحن الجماعية ضمن ما يمكن تسميته بالوحدة الكونية التي تؤكد على أهمية دراسة أجزاء الحقيقة من أجل بلوغ الحقيقة المطلقة في كليتها. ففي النهاية كل جزء يرتبط في حقيقته بجزء آخر، كما أن "المعرفة والمعلومات تهبط بالكل نحو الأجزاء (من الواحد إلى المتعدد) وأن الكل يساوي مقدارا أكبر من مجموع الأجزاء"[2].

---

1 Utke, Allen. »The (Re) Unification of Knowledge: Why? How? Where? When? » In

Perspectives on the Unity and Integration of Knowledge, edited by Benson, G., R.

Glasberg and B. Griffith, New York: Peter Lang, 1998. p.28

2حسن فتحي ملكاوي، المرجع السابق ص:25 بتصرف.

ومن شأن هذا الإبدال المعرفي الجديد "البراديغم" أن يقدم طريقة فهم جديدة للوصول إلى نظام الحقيقة. ومن سمات هذا النظام أنه "متكامل في بنيته وخصائصه" وهو ما يشكل إيذانا بظهور ميلاد تصور جديد/قديم، للمعرفة والعلوم تتحقق ضمنه وحدة المعرفة، اعتبارا من أن مستقبل العلوم سينتهي بوحدتها في آخر المطاف تماما كما بدأت موحدة. وما من شك في أن وحدة المعرفة أساس منطقي لتكاملها.

1. فلسفة التكامل ومنطلقاته النظرية:

أ. التكامل في السياق المعرفي العربي الإسلامي:

من الشائع أن تستعمل بعض المصطلحات دون تحديد مفاهيمها، وبما أن المصطلحات مفاتيح العلوم، فلا مناص من ضبط دلالاتها اللغوية ومفاهيمها الاصطلاحية. ومن بين هذه المصطلحات: "التكامل المعرفي"، فقد يرد استعماله للدلالة على الموسوعية، وللتدليل على الثقافة الواسعة لشخص ما. وفي الثقافة العربية والإسلامية مثلا نجد العديد من العلماء المسلمين ممن اتصفوا بالموسوعية والتكامل المعرفي لكونهم برزوا في مجالات اللغة والأدب والفقه وعلوم القرآن والحديث والتاريخ والطب والفلك والرياضيات وغيرها من المجالات المعرفية. فالإمام الطبري مثلا كان مفسرا ومؤرخا وفقيها وشاعرا ومفسرا. كما أن ابن خلدون برز في علم الاجتماع وهو مؤرخ، وكان قاضيا لقضاة مصر، فضلا عن إلمامه بعلوم الاقتصاد والتربية. أما ابن سينا فقد كان فيلسوفا وطبيبا في آن. ثم ابن رشد الفيلسوف والطبيب والفقيه. وابن تيمية الفقيه الأصولي والمحدث في

الحديث العالم بالمنطق والتصوف. ووفق هذا المنوال كان علماء المسلمين والعرب يبدعون في أكثر من مجال.

وهذا يعني أن علماء المسلمين الأوائل كانوا سبّاقين للحديث عن التكامل بين العلم والعمل. فإذا كان ابن رشد قد فصل في إمكانية الاتصال بين الحكمة (الفلسفة والعقل) والشريعة (الوحي والنقل)، فإن ابن تيمية أكد على أهمية التكامل بين المنقول والمعقول متحدثا عن التعارض بين "صحيح المنقول وصريح المعقول". كما أن أقطاب الصوفية جمعوا بين الطريقة (القلبية الذوقية) والحقيقة (العقلية الحسية).

ماذا يعني ذلك؟ يعني، في السياق العربي الإسلامي على الأقل؛ أن ظاهرة التخصص ظاهرة مستجدة بحكم التطور الهائل في المعرفة وحقولها وأصنافها. وهو ما يصعب معه على عالم واحد أن يلم بكل المعارف والتخصصات.

وتنطلق نظرية التكامل المعرفي عند العلماء المسلمين من مبدأ "وحدة المصدر"، سواء تعلق الأمر بعلوم الوحي أو العلوم الحقة. فهي كلها من مصدر واحد هو الله تعالى، سواء عن طريق الوحي المباشر للأنبياء والرسل، أو من خلال تسخير الطبيعة بكل تجلياتها للإنسان وتيسير اكتشافها واكتسابها بالنظر والتأمل والعقل، لكي يؤدي مهمته الأساسية في الكون.

وعلى العموم يمكن اختصار التجربة العربية الإسلامية في تمثلها لمفهوم التكامل في التركيز على ثلاثة مستويات:

- التكامل بين مصدري المعرفة؛ الوحي والوجود (التجربة)

- التكامل بين أدوات المعرفة؛ العقل والحس (الواقع)
- التكامل بين المصادر والأدوات.

لقد نشأ النحو بعدما استوت مختلف العلوم الأخرى، مثل أصول الفقه والحديث وعلم الكلام. وقد استقى معظم أدواته ومفاهيمه من هذه العلوم. وبعيدا عن الجدل حول استفادة النحو من المنطق الأرسطي، فإن المؤكد أن العقل العربي له منطقه الخاص القائم على فكرة العلة والغاية والقياس. أي أن مقولات العقل العربي المسلم مرتبطة بطبيعتها باللغة. وقد كان العلماء المسلمون يطلقون كلمة العلم ويقصدون بها مختلف أنواع المعرفة والعلوم.

ب. التكامل في السياق المعرفي الغربي:

من المعلوم أن العلماء في الحضارة اليونانية أيضا اتصفوا بالموسوعية والتكامل واشتهروا بها، إلا أن بوادر التكامل المعرفي في السياق الغربي قد لاحت منذ القرن الثاني الميلادي حين تفطن (تورقيون) إلى أهمية الجمع بين العهد القديم والعهد الجديد، بعد المخاض الذي شهدته الدول الغربية والحروب والنزاعات المستمرة بينها. فاتجهت هذه الدول إلى التكامل بينها. وقد اتخذ هذا التكامل مسارين مختلفين: "تكامل جزئي ذري يتحكم فيه البراديغم الجزئي أو الذري الذي يخص كل دولة على حدة يمكن أن نصطلح عليه "التكامل المعرفي الوطني"،

وتكامل كلياني يتحكم فيه براديغم كلياني يتجه نحو الحضارة بجمع الجهود من أجل أن يمسك بزمامها، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بالتكامل المعرفي الحضاري"[1].

ويبدو أن ثمة من انتبه إلى أهمية التكامل المعرفي بين العلوم، في العصر الحديث. فمنذ منتصف القرن العشرين لاحظ اللورد البريطاني سنو snowاتساع الهوة وضعف التواصل بين المختصين في العلوم الإنسانية والمختصين في العلوم الطبيعية والتطبيقية، فألف تقريره المعروف "الثقافتان: the two cultures داعيا إلى التكامل المعرفي بين الثقافتين"[2]، وهو ما دفع العلماء إلى بناء نسق متكامل يجمع بين المبادئ والنظريات من جهة، وبين التطبيق والإجراء من جهة أخرى. ذلك أن العلم في السياق الغربي هو "مجموعة من القوانين المكتشفة بالبحث التجريبي والتي يمكن التحقق منها والتي تعبر تعبيرا مباشرا عن العلاقات بين الظواهر، وتتعدد العلوم بتعدد الظواهر إنسانية طبيعية وبيولوجية"[3].

وبهذا المعنى، فإن هذا المصطلح المركب يمكن اختزاله في لفظ واحد وهو العلم "ثم القيام بتشعيبه وتفريعه وتوسيعه ومقارنته بالمفاهيم المقاربة، فتولد

1عمار قاسيمي؛ التكامل المعرفي مقاربة مفهومية،2017 مجلة الشباب، العدد 8، سبتمبر، ص:187

2 Snow, C. P. *The two Culture*, London: 1993 Cambridge University Press. نقلا عن حسن ملكاوي، المرجع السابق، ص:20.

3عمار قاسيمي، المرجع نفسه، ص:183

شعب العلم التي تنصهر في بوتقة واحدة هي العلم"[1] بل إن ما يسمى بفلسفة العلوم ما هو في حقيقة الأمر إلا تعبير ضمني عن سمة التكامل المعرفي بين العلوم التي خرجت من رحم الفلسفة، إذ بعدما تشعبت وتطورت عادت تنشد العودة إلى الأصل الذي تولدت عنه في المبتدأ.

وإلى جانب فلسفة العلوم، ثمة مصطلح آخر، في هذا السياق، يتداخل مع مفهوم التكامل المعرفي، وهو تاريخ العلوم يهدف إلى البحث في الخط الرابط بين مختلف العلوم والحقول المعرفية. والبحث في البنية الفلسفية المتحكمة في إنتاجها والمسؤولة عن آليات اشتغالها.

كما أن ازدهار العلوم في مطلع القرن العشرين جعل حاجة الفيزياء إلى النظريات والطبيعيات وحاجة البيولوجيا إلى الكيمياء، فظهرت العلوم البينية التي تؤكد أن التقدم في علم ما إنما هو ناتج بالضرورة عن "التقدم في علم آخر أو علوم أخرى.

إن فكرة التكامل أو نظرية التكامل أعمق من مجرد ربط صلات وعقد علاقات بين علوم مختلفة في الوسائل ومتفقة في الهدف ومتحدة في المصدر، وإنما قد تمتد لتعلن أن التكامل ينشأ أيضا بين العلوم ومنبتها الاجتماعي وسياقها

1المرجع نفسه، ص:184

الفلسفي والمعرفي. وأن عزل أي علم أو معرفة عن هذا المنبت والسياق إنما هو تجزيء للعلم والمعرفة.[1]

2: التأسيس التكاملي للنظرية النحوية العربية: السياق والخصائص:

شكل ظهور الإسلام نقلة نوعية في مجال الثقافة والفكر العربيين، لما منحه من دفعة قوية نحو إعمال النظر والعقل والتفكير في الظواهر الطبيعية والمجتمعية بغية استخلاص القوانين المتحكمة فيها.

فإذا كان مستوى التفكير العربي قبل الإسلام لم يرق لمستوى التجريد وعقلنة الظواهر الطبيعية والإنسانية، إذ تم التعامل معها بنوع من السطحية الأقرب إلى النظر العفوي البدوي المشتت والتلقائي والعشوائي الذي لا يلزم نفسه بالتعليل والغائية، فإن الإسلام قد أسهم في تجميع بنية العقل والتفكير العربي في بنية واحدة ذات تصور كلي دال وشامل وموحد. أي أنه عقلن الفكر العربي بجعله فكرا غائيا تعليلا ومنظما ومتسقا ومنسجما.

وإن كنا نفترض عدم الجزم في عشوائية الفكر العربي قبل الإسلام[2]، إذ الراجح أنه كان غير منظم في بنية تصورية واحدة. فلا يعقل أن يجز لنا عقل

1 هناك مدرسة تسمى الإجماليين تعتقد أن كل العلوم بما فيها العلوم الطبيعية يتم بناؤها اجتماعيا، وتتصف بأنها أداتيه، أي أنها أدوات ووسائل للعمل وأن فائدتها العملية هي التي تقرر قيمتها.

2 عز الدين إسماعيل، المكونات الأولى للثقافة العربية، دراسات في نشأة الآداب والمعارف العربية وتطورها (د.ت) بعض الملامح العلمية لدى العرب. ص 183.

ثقافي منجزا ثقافيا وأدبيا رفيعا بمثل الشعر الجاهلي ولا سيما المعلقات وما تنطوي عليه من قيمة معرفية معتبرة، فيكون عقلا عشوائيا. ولذلك نفترض أنه لربما اتسم بعدم التنظيم والافتقاد لأدوات التعليل العلمي ووسائل البرهنة المعروفة، ولم يكن ضعيفا من الناحية الثقافية. ومعنى ذلك أنه "ليس مما يستقيم في العقل مثلا أن يبلغ فن كفن الشعر درجة عالية من الاستواء والنضج في العصر الجاهلي في بيئة فقيرة وهزيلة ثقافيا"[1].

ولم تكن النظرية النحوية بمنأى عن هذا التأثير، فانطبعت بالأثر الإسلامي في التفكير العِلِّي والسببي والغائي. ومن ثمة، تأثر النحو بالقرآن الكريم وعلومه. ما نتج عنه اتصاف النظر اللغوي بالخاصية العقلية التي تبتغي التفسير العقلي للقوانين المؤطرة للاستعمال اللغوي. ومن نماذج هذا التأثير نذكر مفهوم العلة الذي تم اقتباسه من أصول الفقه وعلم الكلام، ومن تم محاولة تحديد علاقة العلة بالقياس الفقهي وبالمنطق من خلال نظرية العامل.

ومن المعلوم أن النشاط العلمي العربي الإسلامي في بداياته الأولى الذي امتد تقريبا منذ صدر الإسلام إلى أواخر الدولة الأموية، قد انقسم إلى ثلاثة اتجاهات: "اتجاه ديني بحث في تفسير القرآن الكريم والحديث والتشريع ونحوه؛ وآخر في التاريخ والقصص والسير ونحوها؛ واتجاه ثالث فلسفي بحث في المنطق والكيمياء والطب وما إليها... وهذه الاتجاهات الثلاثة لنواة الحركة العلمية

1عز الدين إسماعيل، المرجع نفسه، ص: 10

المتكونة آنئذ كانت تتساند ويعاون بعضها بعضا..(إذ) أن المفسرين والمحدثين والفقهاء كانوا يستعينون بالشعر والأدب على تفهم معاني القرآن والحديث"[1] .

وهذا يثبت أن النظر النحوي في العلم اللغوي لم يكن مختصا فقط بالنحاة وإنما أيضا بالمفسرين والبلاغيين وعلماء الأصول والفقه وعلماء الكلام وغيرهم. بمعنى أن التخصص في علم محدد لم يكن واردا في تلك الفترة لأنه_ أي التخصص_ دور يأتي بعد تنظيم البحث، وهو ما لم يتأتَّ بعْدُ في ذلك العصر؛ "فقد كان القرن الأول الهجري يمثل مرحلة الومضات العفوية الخلاقة، أما القرن الثاني والثالث...فشهدا التنظيم والتقسيم وتأصيل القواعد والاستدلال منها، بينما جاوز القرن الرابع القواعد المجزأة المفرقة إلى المبادئ الفلسفية الشاملة"[2].

وإذا كان الفكر العربي قبل الإسلام كما ألمحنا إلى ذلك سلفا، يتسم بالافتقاد للدقة وحسن التنظيم والربط بين الظواهر وعللها؛ فإنه -منذ صدر الإسلام إلى الفترة العباسية -صار يتجه نحو التعليل والتدقيق والتمحيص، بغية الوصول إلى القوانين والقواعد المتحكمة في الظواهر، متأثرا في ذلك بطبيعة التفكير العقلي الجديد الذي جاء به الإسلام من خلال القرآن الكريم الذي

---

1 السعيد شنوقة، في العلة وأصول اللغة والنحو،2007 عالم الفكر، المجلد 36 يوليو_سبتمبر، العدد1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب_الكويت، ص:70 و71.

2 المرجع نفسه، ص:69

أدت الحاجة إلى فهمه وتمثل مضامينه إلى ظهور علوم إسلامية وعلوم أخرى مرتبطة بها، مثل القراءات القرآنية والتفسير والبلاغة.

فإذا كانت القراءات القرآنية "تقصد ضبط أداء النص القرآني، والتفسير يهدف إلى فهم معانيه ومعرفة أحكامه، فإن البلاغة بموازاة ذلك، تتوخى دراسة أوجه الإعجاز بصورة خاصة...وقد تميزت هذه العلوم في أواخر القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني باعتماد منهج علم الكلام وعلم أصول الفقه، وهما علمان يتسمان بالطابع العقلي. لكنه عقل من صميم البيئة الإسلامية ومستمد من معين "البيئة العربية وما أصلها فيها القرآن الكريم من أسس ومرجعية وآفاق فكرية"[1].

وبسبب التداخل بين الأمم والحضارات الأخرى مثل الفرس والروم فقد ظهرت نزوعات الوثنية والزرادشية أواخر الدولتين الأموية والعباسية، وهو ما جعل المسلمين يدفعون حججهم ومجادلتهم باعتماد اللغة، فارتكزوا "على الجدل وخاضوا في التعليل"[2] مستندين إلى حث الإسلام على التعليل عبر آيات كثيرة تحض على استعمال العقل في اعتبار الموجودات "فاعتبروا يا أولي الأبصار"(الحشر الآية:2). وأيضا قوله "أو لو لم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء"(الأعراف.الآية:85) ومثله "فلينظر الإنسان مما خلق"(الطارق.الآية:5). ومجمل هذه الآيات تتضمن تحريضا صريحا على

1 السعيد شنوقة، المرجع نفسه، ص: 72.

2السعيد شنوقة، لمرجع نفسه، ص:72.

إعمال العقل وتدقيق النظر والفكر فيما خلق الله تعالى من موجودات. ولذلك فقد شكَّلت أولى بدايات عقلنة الفكر العربي.

والمعول على إثباته هنا بذكر الآيات، إنما هو إثبات وحدة الأصول التي انبنى عليها الفكر العربي الإسلامي. وخاصة النظرية النحوية العربية مع تأكيد طابعها العقلي الغائي والتعليلي والقياسي. من هذا المنطلق يمكننا فهم أن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف مثلا مصدرا رئيسا من مصادر التعليل في الثقافة العربية الإسلامية. ومن ذلك أيضا أن بعض الأحاديث النبوية جاءت على شكل قضية شرطية "المقدم فيها علة للتالي"[1]. فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه"[2]. ومن هنا ترسخ الاعتقاد أن خاصية التعليل في القرآن الكريم وفق منطوق بعض الآيات المشار إليها أعلاه ووفق نص الحديث السالف تشكل بداية "يقظة العقل الإسلامي"[3].

1جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إبستمولوجية، 1994 الإسكندرية، ص 9.

2محي الدين أبو زكريا يحي النووي، صحيح رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، هذبه وحققه وضبطه أبو أسامة سليم بن عبد بن محمد، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، مكتبة الريان، الجزائر (د.ت) ص:20.

3جلال شمس الدين، المرجع نفسه، ص:10

ولعل أوثق العلوم التي كان لها بالغ الأثر في تشكيل النظرية النحوية العربية هما، علم الكلام وعلم الأصول. وقد كان بينها وبين النحو تأثير متبادل أخذا وعطاءً. وقد ألمح الزجاجي إلى هذا التأثير الذي أحدثه علم الكلام مبكرا في النحو، لا سيما بعد تقدم التعليل في النحو، بقوله "قال قائل قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين والحركة لا تبقى وقتين، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها. إن الحركة لا تبقى زمانين، وإنه محال قول من قال: فعل دائم، وقد جعلتم أنتم أيضا الأفعال ثلاثة أقسام، فقلتم: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال، فأما الماضي والمستقبل فمعقولان، ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال وإلا رجعتم إلى ما أنكرتموه"[1].

وبخصوص أصول الفقه فقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي معاصرا للإمام أبي حنيفة إمام الفقهاء في عصره، وصاحب "القياس الفقهي إحدى وسائل التعليل، إذ يعد أول من أدخل هذا المبحث الفقهي إلى الدرس اللغوي بالكوفة بغرض توظيفيه في التعليل.."[2]

ومما ورد لدى الطبري أبو جعفر أيضا أن أبا عمر الجرمي قال: "أنا مذ ثلاثين أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه...وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان سيبويه يتعلم منه النظر

1الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 1986 تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ص:86

2جلال شمس الدين، المرجع نفسه، ص:10 و11

والتفتيش.. وذكر ابن جني أن كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه"[1]

يتضح إذن المناخ المعرفي الذي تأسست في ضوئه النظرية النحوية العربية ونشأت في حضنه الدراسات النحوية، مناخ ثقافي تكاملي متسم بتداخل العلوم وتكامل بعضها مع بعض أخذا وعطاء وفق علاقة تفاعلية جدلية. وهكذا كانت لحظة التأسيس الأولى للنظرية النحوية العربية. وهو أمر أضحى لزاما أخذه بعين الاعتبار بل ووضعه نصب أعين النحاة العرب الجدد والباحثين اللغويين الذين غالبا ما يغفلون لحظة التأسيس الأولى ورهاناتها اللحظية والزمنية وكذا السياقات المحيطة بها والعوامل الثقافية المرتبطة بها.

ومما اتسمت به هذه البيئة الثقافية والفكرية الحاضنة للنظرية النحوية أنها ذات طابع ديني مرتبط بظهور الدين الجديد ونشر الدعوة الإسلامية والحفاظ على "النص القرآني من أهواء التحريف وأخطاء اللحن"[2]. وقد تجسد هذا الهاجس المرتبط بالخوف على القرآن الكريم من الفتنة، في موقف عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي أمر الحفاظ الثقات بكتابة ما تفرق في الصحاف وسعف النخل وتوحيد القراءة القرآنية على مصحف واحد، واستبعاد ما عداه

---

1 السعيد شنوقة، المرجع نفسه، ص:73

2 تمام حسان، الأصول دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، 1991دار الثقافة، الدار البيضاء، ص:23.

من القراءات الأخرى، التي كادت المفاضلة بينها أن تؤدي إلى فتنة كبيرة في دين الناس.

وهنا يظهر جليا الأثر الديني الحاسم في تأسيس النظرية النحوية العربية. إذ أنه لولا تباين القراءات القرآنية في الأمصار ومفاضلة القراء بعضهم البعض، لما تم تجميع ما تفرق من القرآن الكريم في مصحف واحد، ولما استفرغ أبو الأسود الدؤلي جهده لتنقيط "المصحف ضبطا لإعرابه"[1]، خشية عليه من اللحن بعد الفتح الإسلامي، واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس والأمم الأخرى. وبهذا، شكل تعدد القراءات القرآنية حافزا للغويين من أجل العمل على تقعيد النظرية النحوية العربية وضبطها وتأسيسها.

وكان من الطبيعي أن تكون رهانات اللغوي ومعه النحاة متأثرة بهذه الغايات الدينية. وقد امتد هذا المناخ الذي نشأت فيه الدراسات النحوية إلى حدود الدولة العباسية. وهو مناخ سيطرت عليه العلوم الإسلامية لكنها كانت متداخلة ومتكاملة مع باقي العلوم الأخرى لا سيما العلوم اللغوية والنحوية على وجه التدقيق. فالثقافة آنذاك كانت بنية واحدة ونسقا واحدا. بمعنى أنها كانت "كتلة واحدة ممتزجة من تفسير وحديث وفقه وما يلزمها من لغة وشعر"[2].

---

1 تمام حسان، المرجع نفسه، ص:23

2 السعيد شنوقة، المرجع نفسه، ص:73.

يظهر جليا مما تقدم أن القرآن الكريم قد شكَّل "محور الجهد الثقافي العربي من ألفه إلى يائه"[1] إذ أن غاية نشر الدين الجديد والحفاظ عليه والتمكين له أدت إلى استنفار العرب لجهدهم من أجل إنشاء "ثقافة قومية يجعلون بها الرسالة التي أغدقت عليهم نعمة الفتح والغلبة رسالة مقبولة لدى المغلوبين المثقفين"[2]. ومعنى ذلك أن الإسلام جزء من بنية الذات القومية والثقافية العربية. بل إن الإسلام، في واقع الأمر، هو من حفَّز العرب على تأسيس وعي قومي يؤسس لذات عربية ذات بنية فكرية/ثقافية وتصورية موحدة ومتجانسة لمواجهة ثقافة الأمم الأخرى أو على الأقل التفاعل معها والظهور أمامها بمظهر الثقافة العريقة والقوية والفاعلة والمنسجمة.

وفق هذا التصور إذن نفهم كيف أسهم البعد الديني في توجيه البعد القومي العربي، ومن ثمة تسريعه لتأسيس النظرية النحوية العربية تأسيسا علميا ينتقل بالنحو من الاستعمال الواقعي المتفرق إلى التقعيد النظري المنسجم. وهذا لا يمنع من الإقرار بوجود حياة معرفية وفكرية نشيطة لدى العرب قبل الإسلام، لكنها كما سبقت الإشارة إلى ذلك لم ترق إلى مستوى البحث في الأسباب والنظر في الغايات والمآلات، وربط العلة بالغاية أو ربط الظواهر بأسبابها العاملة فيها. لقد كان نظرا بسيطا عفويا وتلقائيا يفتقد للتنظيم ولوحدة التصور. وهو ما جعل العقل العربي حينئذ عقلا مشتتا وشاردا عن النظر العِلّي والسببي

1 تمام حسان، المرجع نفسه، ص: 25 و26.

2 تمام حسان، المرجع نفسه، ص: 25

والغائي. إذ لا توجد أية إشارات على أن العلوم التي لها أساس منطقي وعقلي مثل الطب والفلسفة والمنطق كان لها حضور معتبر لدى العرب في تلك الحقبة. وهذا لايعد قدحا في النشاط المعرفي لعصر ما قبل الإسلام بقدر ما هو توصيف للحياة الفكرية للعرب الذين عاشوا في مناطق جغرافية مترامية بين الشمال والجنوب. ومن دون شك، فإن الإسلام قاد بشكل لافت إلى تأسيس بنية العقل العربي على أساس وحدة النسق الثقافي والتصور الفكري.

لقد كان القرآن الكريم الذي فيه ما "لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم"(آل عمران، الآية7) بحاجة ماسة لعلم ينكبُّ على التعمق في استكناه ما تضمنه القرآن الكريم من علم وتأويله للناس بعد شرحه وتفسيره، وهو ما عجَّل بظهور علم التفسير. بمثل ما شكّل علم الحديث وقواعده وتدقيق أسانيده وتمحيص روايته وطرق تلقيه وأخذه، مُكمِّلا للكتاب الكريم وشارحا له وما ورد فيه، مُخصصا ما جاء في صيغة العموم ومُبيِّنا ما استعصى فهمه.

وإذا كان القرآن قد "نزل بلسان عربي مبين" فقد ظهرت الحاجة الملحة لفهم هذه اللغة التي نزل بها ودراستها للوقوف على بلاغتها وسر إعجازها، ما جعل الجهود تتجه أيضا لدراسة الشعر الجاهلي، باعتباره ملحمة العرب الخالدة وديوانهم الجامع لتاريخهم وعاداتهم وقيمهم قبل ظهور الإسلام. ليس هذا فحسب؛ فالقرآن الكريم أيضا كان محفّزا رئيسا للخوض في تاريخ العرب وأيامهم الأولى وما سبقهم من أمم أخرى، بسبب ما ورد فيه من "أساطير الأولين" لاتخاذها عبرة من وقائع الأمم الأولى والسالفة. كما أن القرآن الكريم نص

مُعجز بلغته وببلاغته وأسلوبه وجمعه بين الحقيقة والمجاز. وهنا تبدّت الحاجة المُلحّة لدراسة مجاز القرآن الكريم، وهو ما مهّد الطريق لبروز علم البلاغة بأقسامه ومباحثه المعروفة.

وهكذا يتضح أن القرآن الكريم مثّل البوصلة الموجهة للدارسات الدينية واللغوية والثقافية في ذلك الوقت. أي أنه شكّل الموجه الرئيس والمحِفز الأساس لظهور مختلف العلوم والمباحث العلمية والفكرية. وهذا ما يزكي الافتراض بكون العرب قد بنوا مجدهم "وبنيانهم الثقافي الأصيل على القرآن"[1]، بمعنى أن التفكير اللغوي العربي يمثل مجهودا واحدا موجها نحو دراسة النص القرآني بشهادة المفكرين العرب القدامى أنفسهم"[2].

ومن البّين أن العامل الديني شجع العرب على حفظ نص القرآن الكريم بينما جعلهم العامل القومي يجنون ثمار القرآن الكريم. وسيسهم العامل السياسي ـ خاصة بعد تفرع الدولة الإسلامية وتحولها من خلافة إسلامية إلى ملك عضود خاص بالعرب دون غيرهم ـ إلى دفع الموالي أيام الدولة الأموية إلى تعلم النحو من أجل الوصول إلى مراكز القرار السياسي والاقتصادي في الدولة الإسلامية التي احتكر فيها العرب النفوذ والسلطة والمناصب العليا. فتعلموه وبرعوا فيه، والدليل أن جمهرة النحاة منهم، سرعان ما حوَّلوا النحو العربي "من منهج علمي

1السعيد شنوقة، المرجع نفسه، ص:26

2خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، 2001، المؤسسة العربية للتوزيع، وكلية الآداب جامعة منوبة، تونس، ط1 ص:33.

إلى منهج تعليمي، وشتان بين المنهجين. وبالسعي إلى تحقيق الغاية التعليمية وجدنا المؤدبين من النحاة يكتبون المختصرات منذ عهد الكسائي، لا ليؤدبوا بها أبناء الخلفاء وأبناء أعيان الدولة فقط، ولكن ليجعلوا تعلم اللغة في متناول من شاء من الموالي والمولدين على حد سواء...فكيَّف النحاة نحوهم وتفكيرهم النحوي بكيفيات هذه الظروف"[1].

وهكذا أسهمت رغبة الموالي في التمكُّن السياسي في مفاصل السلطة في العصر الأموي والمشاركة في الحياة العامة إلى إقبالهم على تعلم لغة الدين والدولة، وهو ما أسهم في الدفع بعجلة النهوض باللغة العربية. وهو ما تأتَّى لهم في العصر العباسي كونهم أتقنوا لغة الدين والدولة والسلطة. وبهذه الطريقة لم تعمل السياسة على دفع "الدراسة النحوية فحسب، بل أدت الى ازدهارها وإخضاعها للتطبيق والانحراف بها الى الطابع التعليمي".[2]

ويظهر أن القرن الأول الهجري كان قرن التأسيس التكاملي لبنية الفكر العربي ومعه العلوم اللغوية ولا سيما النظرية النحوية العربية، التي نشأت جنبا إلى جنب مع باقي العلوم الإسلامية خاصة علم أصول الفقه وعلم الكلام. ولعل تأثير علم الكلام البيّن في النظرية النحوية العربية؛ بالنظر لنزوعه نحو المحاججة والمجادلة والمدافعة العقلية، أقوى دليل على أن النظرية النحوية وبنية النسق النحوي العربي ذات طبيعة عقلية خالصة. بمعنى أن البعد العقلي للنظرية

---

1 تمام حسان، المرجع نفسه، ص: 28

2 تمام حسان، المرجع نفسه، ص:28

النحوية ملمح أصيل في ذاتها، بالرغم من الدعاوى الكثيرة التي تذهب لتأثير النحو الأرسطي في التقعيد للنظرية النحوية العربية. طبعا قد نتفق في وجود تأثير أرسطي يطبع بنية النحو العربي، لكنه تأثير لاحق؛ إذ أن الأصل هو سبق تأثير علم الكلام في طبع النحو العربي بالملامح العقلية.

ونحن نرجح إلى حد كبير الفكرة التي مفادها أن السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي ينعكس على الوعي الفكري والعقلي والنظري للعلوم. معنى ذلك أن هذا السياق بمختلف أبعاده يوجه اهتمامات العلوم ورهاناتها؛ بل وطبيعة تفريعها وآليات اشتغالها. ومن ثمة، فمن القصور المنهجي والعملي إغفال لحظة التأسيس الأولى في مسار نشأة العلوم، ولا سيما العلوم اللغوية ومنها النظرية النحوية العربية.

ومجمل القول، إن مركزية النص القرآني كانت الموجه الأساسي لمختلف العلوم آنذاك. إذ أن وحدة الهدف والرهان كانت تجمعها جميعا. وهذا الرهان المرتبط بمركزية النص القرآني كان المحفز الرئيس لمختلف الدراسات؛ الفقهية والبلاغية واللغوية وغيرها. وهو ما يثبت أن وحدة الرهان مرتبطة بطبيعة السياق الذي تولدت عنه هذه العلوم. وهو سياق متداخل ومترابط وموجَّه بوحدة الغاية، وهي فهم القرآن الكريم وشرحه واستيعابه والدفاع عن مركزيته في الحقبة الجديدة التي رسم معالمها وتوجهاتها الدين الإسلامي الجديد.

وبهذه الطريقة شكلت وحدة الغاية وتجانس الكتلة الثقافية ركيزة في توحيد بنية العلوم، بل وتشكيل أولى ملامح فلسفة التكامل العلمي المرتكز على وحدة

التصور والهدف، ما جعل من العلوم الإسلامية واللغوية ذات نسق علمي وإبستمولوجي واحد. فإذا كانت القراءات القرآنية قد أمدت "النحو بالنقل والاعتماد على الرواية،(فقد) أمده عِلما أصول الفقه والكلام بالطابع العقلي الذي جعل العقل فيه لا يتوقف عند ظواهر اللغة بالوصف المباشر، وإنما يتعداه إلى التفسير العقلي الموصل إلى القوانين التي يرونها فيما وراء الاستعمال اللغوي...وما دامت صلة النحو قوية بهذه العلوم فإن منهجه لم يكن نقلا محضا ولا عقلا محضا "[1] فمعلوم أن علم الكلام هو "علم الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية"[2] وعليه، فقد أفاد منه علم النحو "منهج التعليل وعقلنة الظواهر" لكون علم الكلام يقوم على أن "الحوادث في عالم الكائنات سواء كانت من الذوات أو من الأفعال البشرية أو الحيوانية فلابد لها من أسباب متقدمة عليها بها تقع في مستقر العادة، وعنها يتم كونه."[3]

ومع بدايات القرن الثاني الهجري بدأت هذه العلوم تتجه نحو تميز بعضها عن بعض، لا سيما في عهد الدولة العباسية. إذ أنه ومنذ سنة 143 ه، بدأ علماء الإسلام "يدونون الحديث والفقه ويضعون المصنفات، وفيها كثر تدوين العلم وتبويبه، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم، أو يروون العلم من صحف صحيحة غير

1السعيد شنوقة، المرجع نفسه، ص:75.

2 عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، 2005، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ص:429

3عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع نفسه، ص:429

مرتبة"[1]. وفي هذا العصر أيضا ظهرت علوم دنيوية أخرى مثل الطب والفلسفة إلى جانب الطبيعيات والكيمياء والمنطق والإلهيات. فانقسمت العلوم إلى نوعين، دينية تمحورت حول القرآن والحديث، ودنيوية تمحورت حول الطب والفلسفة.

وفي هذه المرحلة بالذات اتجه الجهد النظري نحو تنظيم المسائل العلمية الجزئية المبعثرة وتدوينها وتقسيمها وتصنيفها وتأصيل قواعدها والاستدلال عليها، خاصة العلوم الدينية واللغوية والأدبية، ومنها النحو العربي. ولعل العمل الفكري والنظري الذي ما قام به سيبويه في الكتاب ومقدمته خير دليل على ما بلغه "الدرس النحوي في القرن الثاني الهجري من نضج ارتقى به إلى مستوى تجريد المفاهيم الجوهرية المؤسسة للنظرية النحوية العربية. فباب الإسناد هو من هذه الأبواب التي تفصح عن نزعة صاحب الكتاب إلى الانطلاق من تصور عام للأبنية الدلالية وأقسام عناصرها، وذلك بتجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثا عن اندراجها في نظام متكامل رغم اختلاف معطياتها، متماسك رغم تنوع مكوناته، أو بوضع جهاز نظري يعقلن ما يبدو فوضويا، ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فردية في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحَّد يفي بكل كلام مهما كانت دواعيه وغاياته، ومهما كان مجال تصرُّف المتكلِّم فيه"[2].

---

1 السعيد شنوقة، المرجع نفسه، ص:74

2خالد ميلاد، المرجع نفسه، ص:52

بهذا المعنى، كان سيبويه فقيها لغويا اتسم بالنظر العقلي المجرد، نخاض في العلل وبحث في الأسباب ودقق في العوامل المؤسسة للنظرية النحوية العربية." ذلك أن "النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يُقبل إلا ببراهين وحجج"[1]. ومن ثمة، فالبحث فيما وراء اللغة ونحوها وصرفها وأصواتها ودلالتها إنما هو بحث في النظرية العامة للغة، تلك النظرية التي تنير للمشتغلين في اللغة طريقهم في التعليم والبحث والنظر والتعليل. أما علم الكلام فهو "علم الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية"[2]وهو علم وطيد الصلة باللغة. هذا فضلا عن أن "التنظير الموروث يقوم على الصورة العامة لأصول الفقه في الإسلام التي تبنى الأحكام على النص المتمثل بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ثم القياس ثم الإجماع...وهذا التنظير ليس متعارضا مع النحو العربي بشكل عام"[3].

خاتمة:

نشأت الدراسات اللغوية ضمن هذا السياق التكاملي الذي ميز الحركية العلمية والنشاط البحثي للثقافة العربية، فتكونت معها النظرية النحوية العربية. ومن غير

1الزجاجي عبد الرحمان بن إسحاق، الايضاح في علل النحو، 1979، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ص:45/41

2عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع نفسه، ص:429

3حسن خميس الملخ، الحجاج في الدرس النحوي، 2011 عالم الفكر، المجلد 40، العدد 2، أكتوبر دجنبر، ص:119 و120.

المنطقي إغفال هذه اللحظات التأسيسية الأولى للنظرية النحوية العربية التي تبين من خلال ما سبق أنها نشأت في مناخ ثقافي ومعرفي تكاملي بين علوم مختلفة.

ومن غير الواضح متى بدأت نزعة التخصصات تطفو في الدراسات العربية، إلا أن المؤكد أن تأثيرها كان كبيرا على المنجز الثقافي العربي ولا سيما النحوي منه. فقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة في مجال العلوم المعرفية وفي اللسانيات أساسا أن البحث فيها يتجه نحو التكامل المعرفي بين مختلف الحقول المعرفية. وقد شكّلت الثورة المعرفية في أواخر القرن العشرين منطلقا لإعادة الاعتبار للتكامل المعرفي في دراسة الظواهر اللغوية. ولم يعد بالإمكان دراسة اللغة والظواهر النحوية بمعزل عما استُجد في علم الأعصاب والأحياء والحاسوب وعلم النفس والفلسفية وغيرها من العلوم. هي عودة إذن إلى الأصل، لحظة البدء، وإلى طفولة الزمن المعرفي، حيث منشأ العلوم واحد وغايتها واحدة.

وإذا كنا في هذا المقال قد سعينا إلى بناء تصور نظري حول الأصول الفلسفية لمفهوم التكامل وبداياته وسياقه في الفكر العربي والغربي، وسعينا إلى التفصيل في مكامن التكامل بين العلوم الإسلامية والعلوم الأدبية واللغوية في بنية الفكر العربي الإسلامي لحظة التأسيس، فإننا سنسعى في مقال لاحق إلى التفصيل في المفاهيم الإجرائية للنظرية النحوية التي استقتها من أصول الفقه وعلم الكلام وعلم التفسير والحديث الشريف وغيرها من روافد الثقافة الإسلامية في عصر التأسيس والتكامل، مثلما سنسعى إلى تبيان ملامح التكامل في المعرفي في الدراسات اللسانية الحديثة.

لائحة المصادر والمراجع:

- تمام حسان، الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي،1991، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة ايبستمولوجية، 1994، الإسكندرية.
- حسن خميس الملخ، الحجاج في الدرس النحوي، 2011، عالم الفكر، المجلد 40 العدد 2، أكتوبر دجنبر.
- حسن فتحي ملكاوي، منهجية التكامل المعرفي، مقدمات في المنهجية الإسلامية،2016 الطبعة 2، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية،2001، المؤسسة العربية للتوزيع، وكلية الآداب جامعة منوبة، تونس، ط1.
- الزجاجي عبد الرحمان بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، 1986، تحقيق مازن المبارك، ط 5، دار النفائس.
- السعيد شنوقة، في العلة وأصول اللغة والنحو، 2007، عالم الفكر، المجلد 36 العدد 1، يوليو_سبتمبر.
- عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، 2005، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

- عزالدين إسماعيل، المكونات الأولى للثقافة العربية، دراسات في نشأة الآداب والمعارف العربية وتطورها (د.ت) بعض الملامح العلمية لدى العرب.
- عمار قاسيمي، التكامل المعرفي مقاربة مفهومية، 2017، مجلة الشباب، عدد 8، سبتمبر.
- محي الدين أبو زكريا يحي النووي، صحيح رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، هذبه وحققه وضبطه أبو أسامة سليم بن عبد بن محمد، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، مكتبة الريان، الجزائر(د.ت).

حدود التكامل المعرفي في الإعراب بين المعنى والعلامة لدى عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)

د. بن عبد الله الحفياني[1]

ملخص:

يهدف المقال إلى الكشف عن مفهوم الإعراب عند عبد القاهر الجرجاني وبيانه بيانا معلوما اعتمادا على مستويات متعددة: المستوى الأول تعدد مرجعيات الجرجاني الثقافية واللغوية وأثرها في نظرته لمفهوم الإعراب، والمستوى الثاني: بيان طبيعة المثلث الذي حكم به الجرجاني دلالة المصطلح، وهو مثلث الماهية والوظيفة والقصد، وثالث المستويات يرتبط بمخرجات مصطلح الإعراب عند الجرجاني التي تتراوح بين كونه وظيفة من وظائف العامل النحوي، وكونه دليلا على المعاني التي يوجبها العامل النحوي في لفظ المعمول، مع ضرورة فصله بين المعاني والمقاصد المختلفة، وأخيرا مسؤوليته المباشرة في بناء المعنى الدلالي للجمل، من خلال خضوع النظم والتأليف والترتيب لقوانين النحو وأحكامه، وبناء على ذلك، سيكون من واجب المقال محاولة التحقق من الفرضيات التالية: هل القول بكون الإعراب علامة على عمل العامل، يعفيه من تبعات التأثير في دلالة اللفظين المتعلقين ببعضهما (العامل والمعمول)؟ وإذا سلمنا

1أستاذ مبرز بمركز تحضير شهادة التقني العالي-تاونات-المغرب.

بهذا التأثير في المعنى، فما طبيعة هذا المعنى؟ هل يقتصر على مجرد المعنى النحوي، كالفاعلية والمفعولية أم يشمل المعنى التصوري المجرد الذي يحققه العامل المعنوي، أم إنه يتعدى ذلك إلى بناء المعنى الدلالي للجملة أو التركيب بغض النظر عن أي سياق مقاليا كان أم مقاميا؟

مقدمة:

لقد آلت مخرجات بعض النظريات اللسانية الحديثة إلى أن اللغات الطبيعية كلها لغات معربة، بمعنى أنها تمتلك القدرة على التمييز بين طبيعة الشكل المورفولوجي لوحداتها المعجمية وبين الوظائف النحوية والأدوار الدلالية التي تؤديها هذه الوحدات داخل الجملة، إلا أن الخصيصة التي تمتاز بها العربية عن غيرها أنها لغة تحقق الإعراب، بمعنى أن مقولاتها النحوية تستقل بوظائفها التركيبية وتعبر عن أدوارها المحورية اعتبارا للحركات الإعرابية المتعاقبة على أواخرها، وبذلك فهي لا تخضع لمنطق الرتبة في تحقيق ذلك إلا فيما تعذر فيه ظهور هذه العلامات كالمبنيات والممنوعات من الصرف وغيرها. ووفق هذا يمكن أن تنجلي الفاعلية من المفعولية، سواء تقدم موقع المقولة المعبرة عنه في التركيب أو تأخر، وهذا سبيل ما يحمل عليها من الفروع كذلك كالمبتدأ والخبر، وسائر ما يقتضيه الفعل في الاسم من مفعولات.

وتنبئ هذه الميزة للعربية عن فرادة قوانينها التركيبية ومرونة أنساقها المشكلة للرتبة تأليفا وتعليقا من جهة، وعن غموض ظاهرة الإعراب، أو على الأقل اتساع دلالة مصطلحها ليشمل اللفظ والمعنى، وما يحتمل من تقاطعاتهما وما يرد

من جهة ثانية، وهو النبأ الذي وقر به اليقين في تلازم العربية والإعراب التلازم المعلوم الذي تدل عليه شواهد كثيرة، أدناها المجانسة الصوتية بين لفظ العربية والإعراب، وأعلاها وسم النحو الذي انتحى به العرب سمت هذه اللغة في كثير من الأحيان بعلم الإعراب، وقصر دلالته عليه، حتى لكأن النحو من دونه، لا يرقى إلى مرتبة العلم، بحسب ما تواتر من رسومه وحدوده، ثم إن بين هذا الأعلى وذاك الأدنى من الوشائج ما يعز على الوصف والكشف.

حري بنا إذن أن ننظر إلى الإعراب نظرة كلية غير مجتزأة، وفق لا استحقه من مكانة عند نحويي العربية باختلاف طبقاتهم ومدارسهم، وما اعترى هذا الاختلاف الزماني والمذهبي من تطور لدلالة المصطلح وتنازع حول طبيعته، أهو باللفظ أعقد، كما يدل عليه ظاهر الإجراءات الإعرابية البسيطة داخل الجملة، أم إنه لا كمال للمعنى إلا بقوانينه كما ذهب إلى ذلك كثير من النحاة؟ وانطلاقا من نظرة عبد القاهر الجرجاني له التي تجعله من وظائف العامل المعتبرة في التأثير في لفظ المعمول، واقتضاء المعنى وإيجابه، والفصل بين المعاني والمقاصد في أحيان كثيرة، لكن هذا الربط الظاهري للإعراب بالعامل لا يعفيه من التبعات الدلالية؛ إذ يكفي أن نقول إن العامل نفسه عند الجرجاني لا يقتصر على ما كان من العمل لفظيا، بل إن عمله يشمل المعنى والحكم بدلالات متفاوتة، لكنها تتناصر جميعها لتشكل معاني النحو وأحكامه وقوانينه المعبرة عن النظم وما يرتبط به من التعليق والتأليف والترتيب والائتلاف، وما يتمخض عن ذلك من بناء الدلالات التي ترقى إلى أن تكون محايثة للتأويل النحوي الذي نحت منه عبد

القاهر نظريته في الإعجاز القرآني والبلاغي، فكانت خير شاهد على نبوغه وريادته في ذلك.

وفي كل الأحوال، فإن الخصوصية التي حضر بها الإعراب عند الجرجاني لم تكن بمعزل عن التكامل المعرفي الذي انتحاه في تراثه بين العلوم التي نبغ فيها، وهي النحو والبلاغة بالأصالة، والتفسير والصرف والعروض بالتبع، ولم يكن مفصولا عن السياقات الفكرية والخلفيات العقدية التي طبعت شخصية هذا العلم الفذ، خصوصا ما تعلق بمذهبه الشافعي في العبادات وميوله الأشعري في العقيدة، وما تتطلبه المنافحة عنهما من جدال وحجاج. وبناء على ذلك، سيكون من واجب المقال محاولة التحقق من الفرضيات التالية: هل القول بكون الإعراب علامة على عمل العامل، يعفيه من تبعات التأثير في دلالة اللفظين المتعلقين ببعضهما (العامل والمعمول)؟ وإذا سلمنا بهذا التأثير في المعنى، فما طبيعة هذا المعنى؟ هل يقتصر على مجرد المعنى النحوي، كالفاعلية والمفعولية أم يشمل المعنى التصوري المجرد الذي يحققه العامل المعنوي؟ أم إنه يتعداهما إلى بناء المعنى الدلالي للجملة أو التركيب بغض النظر عن أي سياق، مقاليا كان أم مقاميا؟

المحور الأول: مفهوم الإعراب لدى عبد القاهر الجرجاني:

من المهم أن نشير، قبل النظر في دلالة مصطلح الإعراب لدى الجرجاني، إلى الملاحظات المرتبطة بسؤال الأولية والبدايات قياسا إلى بعض مصطلحات شبكته المفهومية الوثيقة الصلة به، كالنقط والإعجام وحركات الإعراب والكلام وأقسامه، كالآتي:

✓ إن الإعراب رغم عمدته في النحو، إلا أنه لم يكن أسبق من الحركات التي هي آلته، على الرغم من الغموض الذي يشوب هذه المرحلة التاريخية من عمر المصطلح النحوي نظرا لتعدد الروايات وتضاربها، وهو ما يشكل نوعا من البياض التاريخي الذي يستحيل معه الحسم في تاريخ محدد لظهور المصطلحات النحوية وصياغتها كما كان ذلك في النحو نفسه، إلا أن الإشارات التي تفيد بكون أول ما وضع من النحو هو النقط والإعجام وحركات الإعراب أو ما يفيد معناها على الأقل في صنيع أبي الأسود الدؤلي(ت69هـ) في القصة المشهورة أكبر من أن ينالها الجحود والإنكار. وقد كان عمل أبي الأسود أو غيره من نحاة هذه المرحلة إيذانا ببداية النحو وجهازه المفهومي الوصفي والتفسيري. ونظير ذلك ما ذهب إليه بعض الدارسين، ومنهم عشير عبد السلام، حين رأوا أن الخطوات التأسيسية للنحو كانت من خلال النقط وحركات الإعراب، "وكانت عملية وضع النقط على الحروف التي تنسب إلى نصر بن عاصم، ثم كانت عملية وضع الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات المنسوبة إلى أبي الأسود الدؤلي، وهي عمليات أسست للنحو العربي"[1]. فالحركات التي هي آلة الإعراب وعلامة دخول العامل كانت أول ما جادت به قرائح النحاة وأفكارهم، بوصفها اللبنة الأولى لصرح لن يكون تمامه إلا بما لا يحصى من المصطلحات. "لقد نشأت الحركات إذن، وهي أساس الإعراب الذي هو من أبرز سمات النحو على يد أبي الأسود

1- عشير، عبد السلام، تطور التفكير اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى 2010، ص 13

الدؤلي، وقيل عل يد غيره"[1]. ليس المهم في النص إنباؤه عن مؤسس الحركات على سبيل التعيين؛ لأن دون ذلك استكاه كتب أصحاب الطبقات؛ وهو جهد كبير خاض فيه الخائضون، فسددوا وقاربوا ورجحوا... لكن المهم هو تركيزه على أن أول النحو علما ومصطلحات كان هو حركات الإعراب؛ وهو رأي تسنده أدلة كثيرة، منها:

✓ إذا كانت المرحلة الأولى من دراسة العربية انصبت على النقط والإعجام لتمييز ما تشابه من الحروف في الرسم، كالجيم والحاء والخاء مثلا؛ فإن الأولى بعد فصل المتشابه من الحروف، أن يعمد إلى الفصل بين الحركات المتعاقبة على الحروف وتمييز بعضها من بعض.

✓ إذا كانت علة وجود النحو نفسه هي فساد الألسن والطبائع بكثرة اللحن والخطأ؛ فذلك مدعاة لضبط حركات الإعراب وتعيينها بحسب ما يناسبها؛ لأن اللحن إنما يكون بنصب ما حقه الرفع، ورفع ما حقه النصب أو الجر، وكذا الباب.

✓ لا يمكن أن يكون تقسيم الكلام إلى أقسامه الثلاثة المعتبرة هو أول ما وضع من مصطلحات النحو؛ لأن الحاجة لم تكن في البداية داعية إلى ذلك؛ إذ كان حفظ الألسن من الضلال اللغوي دونه ضبط النقط والإعراب، ثم تأتي قسمة الكلام بعد حصول المقصود من الأولين.

1-مصطفى، محمد إبراهيم محمد، القيمة الدلالية لحركات الإعراب بين القدماء والمحدثين، دار الكلمة، 2012، ص17

✓ إذا كان المفهوم سابقا على العلامة التي تسميه أو اللفظ الذي يعينه ويصفه، فإن الموصوف في صنيع أبي الأسود حين طلب من تلميذه أن يضع النقط عند الحروف بحسب حركات فمه بين الضم والفتح والكسر، هو ذلك المعنى أو المفهوم الذي يستحيل التعبير عنه إلا بألقاب هذه الحركات. "فقد ذكر مصطلحات (الفتحة والضمة والكسرة)، ولكنه قصد حركة فمه أثناء النطق بالحركات الإعرابية. إذن، يمكن أن نقول إن هذه القصة تؤكد أن وضع الحركات بدأ صوتيا وانتهى -كما سنرى-عند غيره إلى مصطلحات نحوية تستعمل إلى يومنا هذا. لذا تعد من المصطلحات المستقرة من أول وضعها"[1].

✓ لا يستقيم بعد الذي تقدم ما أورده بعض الباحثين من كون أول مصطلح نحوي وضع هو الإعراب معتمدين على ورود لفظه في بعض آثار الصحابة أمثال عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما بمعنى مرتبط بالعربية فصاحة وبيانا، كقول مرزا يوحنا الخامس: "نستنتج من هذا أن مصطلح الإعراب هو أول مصطلح وضع في النحو"[2]. والداعي إلى رد هذا القول: إن الإعراب لم يستعمل بادئ الأمر بدلالته الاصطلاحية المعلومة عند النحاة بوصفه اختلافا في أواخر الكلم لاختلاف العامل، وإنما ورد بدلالته اللغوية المعجمية البسيطة التي تقترن بالإفصاح عن الشيء وبيانه. وهو في هذا يجري

1- الخامس، يوحنا مرزا، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، ط1، 2012: ج 79/1

2- نفسه: 1/ 35

مجرى مصطلح النحو نفسه الذي لم يرد عند نحويي الطبقتين الأولى والثانية بمن فيهم أبو الأسود بمعناه الاصطلاحي الذي تبنى فيه أحكامه على مقاييس مستنبطة من كلام العرب. وإنما تم تداوله بمعناه اللغوي الدال على القصد والجهة والمقدار والمثل؛ وهو ما يعبر عنه الدكتور عوض القوزي بقوله: "وأما ورود هذا اللفظ في عباراتهم فهو لا يتعدى المعنى اللغوي (القصد والناحية) أو بمعنى التمثيل في الكلام، كقولنا لمن تضرب له الأمثلة: (نحو كذا وكذا أو نحو قول الشاعر كذا) وما أشبه ذلك. وربما يكون هذا المصطلح قد انتقل إلى العلم من هذه الطريق، وذلك بعد أن ألفته الألسنة والأسماع، فاستطاع ابن أبي إسحاق رجل الطبقة الثالثة البصرية وعبقريها أن ينقله هذه النقلة، ليعبر به بوضوح عن علم العربية. في حين أصبح الإعراب جزءا داخلا فيه لا مرادفا له كما كان من قبل"[1].

✓ من الأمور التي تؤيد ذلك أيضا أن الإعراب في حقيقته معنى لا لفظ يعبر عنه بالحركات. فكيف يستقيم أن يشكك في الروايات التي تنسب إلى علي رضي الله عنه تقسيمه الكلام إلى أقسامه الثلاثة المعروفة بذريعة أن التقسيم فلسفي لا تستوعبه طبيعة المرحلة، ثم يتم الاطمئنان في الوقت نفسه إلى كون الإعراب بمفهومه التجريدي أول هذه المصطلحات، مع أنه ورد –طبعا بدلالته

1- القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى 1981، ص 19-20

المعجمية-عند الصحابة قبل علي بن أبي طالب؟ أو ليست تجريدية الإعراب أبعد في الاستحالة في الورود من فلسفية أقسام الكلام؟

وبغض النظر عن سؤال الأسبقية التاريخية الذي لا يستطاع حسمه بالنزر اليسير مما ذكر من معطيات، فقد أسهب النحاة في الحديث عن الإعراب إسهابا كبيرا، باعتبار مركزيته في علم النحو كما تقدم، فعرفوه التعاريف اللازمة لمصطلحه ماهية ووظيفة وفق ما يتجاذبه من اللفظ والمعنى مما هو معلوم ولا سبيل إلى اجترارِه في هذا المقام.

وقد ورد الإعراب عند عبد القاهر الجرجاني بالمعاني نفسها على وجه التقريب في مستويي اللغة والاصطلاح؛ وهي تسهم جميعها في بيان طبيعة الدلالة المتميزة التي يمتاز بها عن سائر مصطلحات أبواب النحو، مع فارق بسيط متمثل في شحن المصطلح بكل دلالة تجعله خاضعا للتقاطعات والخلفيات العلمية التي ميزت التراث العربي وطبعت شخصية الجرجاني على الخصوص، علاوة على ارتباطه بثنائية اللفظ والمعنى التي أسست للنزاع الحاصل عند النقاد على اختلاف مذاهبهم، واللغويين على اختلاف مشاربهم، وجماع هذه المعاني ثلاث: التعبير عما يختلج في النفس من المعاني والإفصاح عن ذلك، ثم الدلالة على كونه من وظائف العامل المعتبرة، بالإضافة إلى اعتباره معنى، والدلالة، أخيرا، على علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب، وهو قرين النحو إذا استقل عن التصريف.

وفيما يلي تفصيل بعض هذه المعاني كما وردت عنده:

▪ **معاني التعبير:**

تنتظم هذه المعاني في مستوى الدلالة المعجمية البسيطة للمصطلح، والجامع بينها هو التعبير عما غمض وفسد، والقدرة على البيان والإفصاح وإيصال المراد من القصد. ومن ذلك التعبير عما في الضمير وإيضاح المعاني والكشف عن المقاصد، وبيان ذلك قول الجرجاني: "اعلم أن معنى الإعراب على وجهين: أحدهما أن يكون من قولهم (أعرب عن نفسه)، إذا بين ما في ضميره وأوضحه، لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعاني... والمعرب: الفصيح الذي يكشف عن مقاصده ويوضحها"[1]. فليس الفصيح بهذا المعنى الذي ينتقي ألفاظه فصيحة، وإنما الذي يعرب عنها بالشكل الذي يجليها ويكشف عن أغراضها ودلالاتها، وهو ما يؤيده في موضع آخر بقوله: "الإعراب أن يعرب المتكلم عما في نفسه، ويوضح الغرض ويكشف اللبس[2]"، فلا يكون ثمة إيضاح لهذه الأغراض المختلجة في النفس وما يقترن بها من المقاصد إلا إذا رفع اللبس عنها وزال الغبش. وقد يأتي الإعراب لإزالة الفساد ورفع الإبهام، وهو ما يعبر عنه بالقول:

1- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث 2009: ج1/ 74-75

2- الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، شركة القدس، الطبعة الأولى 1991، ص 72

"والوجه الثاني: أن يكون (أعرب) منقولا من قولهم: (عربت معدته): إذا فسدت، فكأن المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام"[1].

إن المتوقف عند مجرد منطوق النصوص الآنفة دون استكناه مفاهيمها، يمكن أن يستقر به الفهم عند معنيين منفصلين للإعراب لا ثالث لهما، هما التعبير وإزالة الغموض والفساد. والحال أن الإعراب بهذه الكيفية ليس من قبيل الوارد عند عبد القاهر، إذ ما الحاجة إلى إزالة الفساد والغموض عن الشيء الذي لا ترجى مزيته أو تتضح أغراضه؟ وإنما المزية المحصلة من التأليف بهذه الكيفية التي يسهم فيها الإعراب أن يعبر الكلام عن أغراض المتكلم المختلفة على وجه من الكمال اللغوي المتحقق من خلال السير على هدي قوانين النحو وأحكامه، ثم ما نفع التعبير عن هذه المقاصد، إذا كانت هي نفسها ملتبسة وفاسدة؟ وهل يستقيم أن يكون التعبير عن الفاسد الغامض إعرابا؟ من أجل ذلك، يجب أن نضع في الاعتبار أمرين اثنين: يتعلق أولهما بكون ما تمخض عن الحدود السابقة، لا يعدو أن يكون معنى واحدا، هو الإفصاح عن المعاني وتأدية الكلام على وجه من وجوه موافقة العربية. في حين يفصح الثاني عن كون الدلالات المعجمية البسيطة للمصطلح عند الجرجاني، ليست منفصلة عما يمكن أن يرد له من دلالات فنية اصطلاحية، وإنما هي تؤسس لذلك وتفضي إليه ضرورة، بالنظر إلى تعيينها لأحد أضلاع مثلثه المتمثلة في القصدية، من حيث إن الإعراب في تصوري عند الجرجاني لا يعدو أمورا ثلاثة، هي الماهية ممثلة في

1- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، مصدر سابق: 75/1

المعنى، والوظيفة المقترنة بعمل العامل في الكلام، والقصد، وهو التعبير الآنف ذكره دونما فساد أو غموض؛ وإذ قد كشف هذا المستوى من التعريف القصدَ، على الأقل، في دلالته البسيطة؛ فعسى أن يأتي بيان جوهره مقترنا بالماهية والوظيفة الاقتران الذي يفصح عن بنيته وطبيعته في القادم من الصفحات.

- **الإعراب معنى يتحقق بالعامل:**

يعرف الجرجاني العامل بقوله: وكل ما رفع أو نصب أو جر أو جزم سمي عاملا"[1]، وهو تعريف عام بالنظر إلى خصوصية العامل نفسه عند الجرجاني الذي يمكن أن يقتصر على ما يوجب الفاعلية والمفعولية والإضافة، ويمكن في الآن ذاته أن يتسع، فيتجاوز العمل في ألفاظ المعمولات، فيعمل فيها أو لا يعمل، بحسب قوته أو ضعفه، لكنه مع ذلك يعمل في المعنى أو في الحكم كما هو مفصل في التراث النحوي للجرجاني[2]. وأيا كانت طبيعة هذا العامل وعمله الذي يمكن التسليم بها، فإن الذي لا ينفك منه هو الإعراب؛ لأنه إذا لم يحصل موجبه، "فلن يكون للعامل تأثير في اللفظ"[3]، وتختلف صور هذا التأثير وتتناثر في مجموعة من تعاريف مصطلح الإعراب في تراث عبد القاهر؛ وهي جميعها تثبت في

1- الجرجاني، عبد القاهر، الجمل في النحو، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط1، 1990، ص 58

2- ينظر قضية أقسام الحروف في العمل من كتاب المقتصد للجرجاني، مصدر سابق: الصفحات 67 -68-69

3- الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 1/ 96

الآن ذاته أن الإعراب معنى جوهره الاختلاف الذي لا يكون إلا بتعاقب الحركات على آخر اللفظ، وهما أمران يتناصران لبيان ما تقدم من صلة الإعراب بالعامل، مع بيان كيفية إسهام العامل في تحقيقه من خلال تأثيره المباشر في أواخر الكلم، بحيث إن مصطلح الإعراب لا يكون إلا باختلاف آخر الكلمة بين الرفع والنصب والجر التي لا تكون إلا بعامل حال كون الاسم متمكنا. وتسعفنا حدود الإعراب في النصوص المختلفة في التأكد من هذه الصلة بين العامل والإعراب، بوصف تحقيقه وتحققه من وظائف العامل الملازمة له، ومن جماع تلك النصوص قوله: "وحد الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها، كما رأيت من اختلاف آخر (زيد) لاختلاف ما دخل عليه من (جاءني ورأيت والباء)"[1]. فالإعراب متحقق بما يتعاقب على آخر الكلمة من حركات مختلفة. وهذا الاختلاف هو بسبب اختلاف العوامل، وتفسير ذلك قوله: "الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل ثم الاختلاف على ضربين: اختلاف بالحركات واختلاف بالحروف، فمثال الأول (جاءني زيد) و(رأيت زيدا) و(مررت بزيد)، وإنما كان هذا الاختلاف الذي نراه من أجل العوامل الداخلة عليه التي هي

1- الجرجاني، الجمل، مصدر سابق: 41

(جاءني) و(رأيت) و(الباء)، وهي كما لا يخفى مختلفة؛ لأن كل واحد منها يقتضي في الاسم معنى غير ما يقتضيه الآخران"[1].

يقدم النص بيانا لمسؤولية العامل في تحقيق الإعراب من خلال الاختلاف الظاهر على أواخر ألفاظ المعمول، وهو الاختلاف الذي يكون بحركات الإعراب المختلفة، أو ما ينوب منابها ويقوم مقامها من الحروف. ومن الأدلة على كون العامل يؤدي وظيفة تحقيق الإعراب، أن آخر الكلمة قد يختلف، فلا يكون اختلافه دليلا على الإعراب. ومما جاء في هذا الأمر: "فإن قلت: فكيف قال: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل، فقيد ولم يطلق، فيقول: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم؟ فالجواب: أن آخر الكلمة قد يختلف ولا يكون ذلك الاختلاف إعرابا"[2]. ولم يستحق هذا الاختلاف المذكور أن يكون إعرابا، لأنه لم يكن من عامل، " فإنما قال: أن تختلف أواخر الكلم، لاختلاف العامل، لينفصل من هذا الاختلاف الذي وصفنا؛ لأن ذلك ليس له عامل. ألا ترى أن الفتح في قولك: (مِنَ الرجل) ليس له عامل، كما يكون النصب في قولك (رأيت زيدا) بـ (رأيت)"[3]. وذلك حال المبنيات التي قد

1- الجرجاني، عبد القاهر، شرح الجمل في النحو، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 2011، ص 49

2- الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 76/1

3- نفسه

تختلف حركات البناء على آخرها، لكنه اختلاف غير منسوب للعامل وليس بسببه.

ويقدم حد البناء مؤشرا قويا على علاقة العامل بالإعراب على الوجه الذي بيناه سابقا، ومؤداه تحرر الآخر من أي ارتباط بالعامل وعدم اختلافه لاختلافه، يقول الفارسي في هذا الشأن: "البناء خلاف الإعراب، وهو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل"[1]. ويعقب الجرجاني على هذا التعريف مؤكدا عدم تغير صورة الكلمة بالرغم من دخول العوامل المختلفة بقوله: "اعلم أن البناء نقيض الإعراب، لأن حقيقته أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة، فلا يتغير بدخول العوامل المختلفة"[2]. فكل هذه النصوص تنتظم في سياق واحد لإثبات علاقة العامل بوظيفة تحقيق الإعراب إلى جانب دلالتها على مفهومه وماهيته .

ومن ثمة فإن الداعي إلى القول بتحقيق العامل للإعراب أن العامل مسؤول عن إظهاره دون إيجاده، لأن الإعراب في الحقيقة معنى وليس لفظا، يقول عبد القاهر: "وبعد، فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ، ولهذا قال: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل"[3]. فكونه معنى هو الذي جعل العامل يحققه في اختلاف الحركات المتعاقبة بسببه، فكان الإعراب

1- نفسه: 1/ 78

2-الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 1/ 78

3- نفسه: 1/ 75

حاصلا بهذه الحركات أو الحروف التي تقوم مقامها، ودليله قوله: "وذلك أنا قد أثبتنا الإعراب عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف[1]". وتنبع مركزية هذا المعنى في الإعراب اعتبارا لأصالته؛ فالكلام كله مبني على معان ثلاثة، هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وما عداها فمحمول عليها وليس بأصل، ومن ذلك قوله: "اعلم أن الكلام مداره على ثلاثة معان: الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول والجر للمضاف إليه، وما خرج من هذه فمحمول عليها وليس بأصل"[2]. وإنما يأتي العامل للتمييز بين المعاني التي يقتضيها في المعمول، والفصل بينها عن طريق حركات الإعراب المختلفة أو ما يقوم مقامها؛ إذ لو لم يقع الإعراب الذي أصله اختلاف الآخر لاختلاف العامل كما تقدم، ما كان ممكنا تمييز هذه المعاني عن بعضها. وقد أورد الجرجاني بهذا الخصوص نصوصا كثيرة، تختلف عباراتها أحيانا، لكنها تدندن حول هذا المقصد الذي ذكر، ومنها قوله: "اعلم أن أصل الأسماء الإعراب، وأصل الأفعال والحروف البناء، لأجل أن الاسم تكون فيه معان توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تأت بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد"[3]. فاختلاف الحركات المتعاقبة بين الرفع والنصب والجر هو الذي يمكن من تمييز الفاعلية من المفعولية والإضافة. ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى الإعراب الذي يسم آخر الكلمة بعلامة تدل على

1- نفسه: 1/ 77

2- الجرجاني، الجمل، مصدر سابق: 103

3- الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 1/ 83

معنى دون آخر، ولذلك يقول الجرجاني: "اعلم أن الذي له احتيج أن يكون للاسم إعراب، أنه كان من شأنه أن تعتوره معان لا يكون في طبيعته دليل عليها، فالأصل في ذلك الفاعلية والمفعولية والإضافة"[1]. فلو أن أواخر الكلم كانت على صورة واحدة، كأن تكون جميعها ساكنة، ما أمكن التمييز بين الفاعل والمفعول، مثلا. ومما جاء معبرا عن هذا المعنى قوله: "فلو قدرنا ألا يكون هاهنا إعراب، لم ينفصل الفاعل من المفعول؛ إذ لو قيل (ضرب زيدْ عمرْو) بإسكانهما، لم يعلم الفاعل منهما من المفعول"[2]. واستحالة الفصل مع التسكين متأتية من كون الفعل يقتضي في الاسم، كما بينا آنفا الفاعل كما يقتضي المفعول، ومنه قوله: "والدليل على ذلك أنه لو لم يكن في الكلام إعراب، لكان لا يكون هاهنا دليل يفصل الفاعل عن المفعول، من حيث كان الفعل الواحد يقتضي الفاعل والمفعول، كقولك (ضرب زيد عمرا). ولو لم تجعل آخر الذي تجعله فاعلا مخالفا لآخر الذي تجعله مفعولا، لم يعلم أحدهما من الآخر"[3]. فاختلاف الآخر ضرورة لازمة لإقامة هذا الفصل. ومعلوم أنه لا يتحقق هذا الاختلاف إلا بدخول العوامل المختلفة على الكلمة التي ترفعها تارة وتنصبها تارة وتجرها تارة أخرى، فيكون تغير العامل مدعاة لتغير الحركة، ويكون تغير الحركة مدعاة لتغير المعنى، يقول عبد القاهر: "فإذا قيل لك في قولك: (جاءني زيد): ما الإعراب؟ فقل:

1- الجرجاني، شرح الجمل، مصدر سابق: 241

2- الجرجاني، شرح الجمل، مصدر سابق: 241

3- نفسه: 242

اختصاص الضمة بهذه الحال. ومعنى الاختصاص: أنها تزول في قولك: (مررت بزيد)، فكل واحدة منها قد خصت للدلالة على معنى، فهي تزول بزوال ذلك المعنى، وتأتي صاحبتها الموضوعة للمعنى الثاني، وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث"[1].

وبناء على ذلك يكون اختلاف حركات الإعراب سببا رئيسا في تواتر المعاني المختلفة التي يقتضيها العامل في معموله، وأن الفصل بينها لا يكون إلا عبر الاختلاف الذي يدين، فيما أعرب من الكلم للعامل دون سواه . ومن الأمور التي تزكي هذا المعنى وتثبته ما يحدثه عمل الفعل في كل من الفاعل والمفعول؛ فإنه إنما عمل فيهما مجتمعين من أجل معرفة ارتباط المعنى الذي اشتق منه بكليهما؛ فكان عمله في الفاعل مؤكدا للمعنى من جهة وقوعه منه (الفعل يقع من الفاعل)، وكان عمله في المفعول مبرزا للمعنى من جهة وقوعه عليه (الفعل يقع على المفعول). وبيان ذلك قوله: "فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما، إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل، ليعلم التباسه من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه"[2].

1- الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 1/ 76

2-الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، الطبعة الأولى 2004، ص 136

يتضح، إذن، أن صلة هذا الإعراب بالعامل تكمن في كون تحققه لا يكون إلا بالعامل كما تقدم. تفسير ذلك أن الإعراب يكون بالحركات أو ما يقوم مقامها، ولا يمكن لهذه الحركات أن تتوالى على آخر اللفظ وتتعاقب عليه، إلا بدخول العوامل المختلفة. وما يزيد من هذه الصلة أن حركة الاسم المعرب وسكونه، كما دلت على ذلك النصوص السالفة، لا يكونان إلا بعامل، في حين قد يختلف آخر المبني، ولا يكون اختلافه بسبب العامل. وبهذا يحقق مصطلح الإعراب فائدتين هامتين: الأولى: كونه من وظائف العامل المنظورة، إذ كان سبيله الاختلاف. والثانية: إسهامه في بيان آثار العامل؛ لأن كون المعمول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما بسبب العامل، يفيد أن الرفع كان بعلامة هي الضمة أو ما تنزل منزلتها وكذا الحال مع الباقي. وأما ارتباطه بالمعنى، فإنه بالرغم من ورود لفظه في النصوص المتقدمة إلى حد التواتر، واقترانه بموجب الإعراب ودخول العامل؛ فإنه لا يرقى مع ذلك إلى القول إن الإعراب عند الجرجاني، في هذا المستوى من التحليل على الأقل، يعبر عن الجانب الدلالي في المعنى الذي يفهم منه خضوع دلالة الكلمات المتآلفة في الجملة إلى منطق الإعراب وحكمه ليفصل في طبيعتها؛ وإنما المقصود بالمعنى ما تقدم من موجبات الإعراب التي يقتضيها العامل في المعمول، كالفاعلية والمفعولية والإضافة التي اصطلح على العوامل الموجبة لها بالحقيقية تمييزا لها عن العوامل التي تعمل في غيرها دون اقتضاء أي معنى فيها، كنواصب الفعل وجوازمه وحروف الجر وغيرها... وإذ قد تبين عنصران من الإعراب وهما القصد والوظيفة؛ فإن

السؤال الملح للمرحلة المقبلة مرتبط بالماهية باعتبار تعدد أوجهها ومعانيها، فهل بإمكان الإعراب أن يعبر عن معان أخرى غير المعنى النحوي الذي تم إظهاره سلفا، كالتعبير عن التجرد في العوامل المعنوية، وبيان المعنى الدلالي الذي يرد في السياقات المختلفة، أم أنه سيظل حبيس الجانب اللفظي الذي يسمه بكونه مجرد علامة على دخول العامل؟

المحور الثاني: الإعراب بين العلامة والمعنى:

لست أقصد من العلامة والمعنى فقط ما يمكن أن يقع في الفهم من تراوح الإعراب بين التعبير عن الأثر[1] الذي يحدثه العامل وسبيله الاختلاف عبر الحركات، ثم ما يقتضيه الاختلاف بهذه الكيفية من معان قد لا ترقى إلى مفارقة التركيب إلا فيما ندر، وهي معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهو الأصل في الإعراب علامة ومفهوما كما تقدم بيانه، بل إن القصد يمكن أن يتوجه بالتبع إلى الإعراب باعتباره علامة[2] بالمعنى المصطلحي لها الذي يعتبرها الصورة اللفظية لكل لفظ يتشكل في سياق تداولي خاص، وإلى المعنى بوصفه

1- يقصر السكاكي الإعراب على الأثر فقط، ويسمي العامل فاعلا والمعرب أو المعمول قابلا، وذلك قوله: "يظهر من هذا أن الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة: القابل والفاعل والأثر، فلنضمنه ثلاثة أبواب: أحدها في القابل وهو المسمى عند أصحابنا معربا، وثانيها في الفاعل وهو المسمى عاملا، وثالثها في الأثر وهو المسمى إعرابا". مفتاح العلوم: 126

2- وأقصد بالعلامة الصورة الصوتية للمصطلح، وهي ما يقابل الدال بالنسبة للعلامة اللغوية، وإن شئت التقريب أكثر قلت: إن العلامة هي ما يعبر به عن المفهوم أو المعنى الخاص، سواء أكانت لفظا أو رمزا أو تعبيرا أو شيئا مما شاكل ذلك.

المعادل الموضوعي للمفهوم، وهو المعنى الخاص الذي يعبر عنه كل مصطلح؛ وهو ما يعني أن النظر في الإعراب علامة ومفهوما، من هذه الزاوية، يفضي إلى محاولة بيان طبيعة المصطلح وبنيته وتطوره، باعتباره مصطلحا، لا باعتباره بابا من أبواب النحو المعلومة فقط؛ ولا شك أن النظر بهذه الكيفية يفضي إلى القول بكون الإعراب عند عبد القاهر تخلص من عفوية البداية، وأصبح مصطلحا معبرا عن مفهوم علمي دقيق مشكل من أقطاب ثلاثة هي: القصد والوظيفة والماهية كما تقدم بيانه؛ إذ ليس هناك أدنى شك في أن الإعراب علامة على دخول العامل، وأما كونه أثرا من آثاره اللفظية المتمثلة في الرفع والنصب والجر والجزم أو ما يقوم مقامها من الحروف فأظهر من أن يطاله اللبس أو يستوعبه الوهم؛ لأن اللغة نفسها تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلا عيه وخلافه"[1]. ناهيك عن ارتباطه بالمعنى النحوي الذي يقتضيه، بالإضافة إلى غرض الإفصاح عن المعاني والتعبير عنها ورفع اللبس.

وتبقى مسألة تراوح الإعراب عند الجرجاني بين العلامة والمعنى شائكة؛ إذا لم يعلم القصد من المعنى على وجه التحديد. والأصل في ذلك أن يعلم أن

1- الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق: 376

"الإعراب هو العلامة الضرورية للدلالة على تلك المعاني النحوية"[1] وأن هذا التجاذب بين القطبين، إذا قصد به الوقوف عند المعنى النحوي السالف ذكره ليس شيئا ذا بال، لأن العلامة والمعنى آنئذ سيكونان معبرين عن أصل واحد، هو الصورة اللفظية والصورة المعنوية للتركيب، في تعلق كلمه بعضه ببعض، لكن إذا انزاح المعنى عن دلالة النحو إلى التعبير عن قضية التجرد أو قضية الدلالة، فإن ذلك سيكون مدعاة للتساؤل حول طبيعة العلاقة بين العلامة والمعنى في صنيع الجرجاني. فقضية التجرد مثلا من القضايا المرتبطة بالعوامل المعنوية التي هي عوامل غير لفظية ولا حظ للسان فيها وإنما تعرف بالقلب. وإذا شئنا استعارة عبارة ابن جني، قلنا: إن العامل المعنوي ما كان عمله غير متعلق بلفظ يصحبه، فعمله يظهر على آخر المعمول دون أن يكون هو نفسه لفظا معلوما في موقع ما من الكلام أو الجملة[2]. وبهذا المعنى عرفه النحاة[3]. ولم يكن عبد

1- الحسيني، شكري العراقي، الثابت في مفهوم الإعراب عند النحاة العرب القدامى، ضمن الكتاب الجماعي لأعمال ندوة: الإعراب: المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 1، يونيو 1997، ص 29

2- الحسيني، شكري العراقي، الثابت في مفهوم الإعراب عند النحاة العرب القدامى، 1997، ص 117

3- يقول الشريف الجرجاني في تعريفه " العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان حظ فيه، وإنما هو معنى يعرف بالقلب". التعريفات: باب العين مع الألف. ويعرفه الشيخ خالد الأزهري بالقول: " والعوامل المعنوية ما تعرف بالجنان، ولا تتلفظ باللسان مثلا، كعامل المبتدأ والخبر، أعني التجريد عن العوامل اللفظية، فإن ذلك التجريد عامل معنوي يعرف

القاهر مخالفا لإجماعهم؛ فلذلك كان تصوره لهذا العامل مبنيا أساسا على أنه معنى أولا، وعلى أنه معرى من اللفظ أو غير لفظ ثانيا، وأنه لا يوجد بالخارج ثالثا. وهذا ما تواترت نصوص المتن في إثباته كما في قوله: "اعلم أن العوامل على ضربين: عامل لفظي وعامل معنوي لا حظ للسان فيه"[1]. وإنما انقطع حظ اللسان فيه، لأنه لا يلفظ به ما دام غير لفظ، ولا يكون معه لفظ؛ ولأنه معنى كذلك، وقد حازت هذه العوامل اهتماما كبيرا في تراث الجرجاني، وإن كان مفهومها مرتبكا بالنظر إلى أنه أورد أقساما أخرى لهذا العامل لا يخفى أنها ليست كذلك، كنصب الفعل المضارع على الصرف، والنصب بنزع الخافض[2] رغم أن عواملها لفظية ظاهرة؛ وإنما اعتراها الإضمار أو الحذف لعلة من العلل أو لقرينة من القرائن مما يعزب المقام عن ذكره واستذكاره. لكن الشاهد عندنا في قضية هذا النوع من العوامل مما يهمنا أمره ويعنينا شأنه أمران أساسيان بارزان: الأمر الأول مرتبط بانتفاء المعنى النحوي الذي يمكن أن يقتضيه العامل في المعمول، وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة، لكنه مع ذلك أثر في لفظه بعلامة الإعراب

بالجنان، ولا يتلفظ باللسان". شرح العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية: 18. وعرفه محمد علان الصديقي المكي بقوله: "الأول تقسيمها إلى معنوي، وهو ما لا صورة له في اللفظ، وإنما هوا أمر موجود ذهنا، وذلك الابتداء في المبتدأ، والتجرد عن الناصب والجازم في المضارع". شرح قلائد الجمان في نظم عوامل عالم جرجان: 95

1- الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 177/1

2- لمزيد من التفصيل، ينظر كتاب درج الدرر لعبد القاهر الجرجاني: 636/2 وما بعدها.

على آخره، فأوجب له هيئة معلومة لا تختص إلا به، وهي الرفع. تفسير ذلك أن القسمين المعتبرين للعامل المعنوي هما رافع الفعل المضارع، والعامل في المبتدأ والخبر، وكلا العاملين لا يوجب أحد المعاني السالفة في معموله، فلا الفعل ولا المبتدأ والخبر يمكن أن يكون أحدها فاعلا أو مفعولا أو مضافا حال كونه على ما هو عليه من اقترانه بهذا العامل المعنوي. وأما الأمر الثاني: فانتفاء التعليق بين العامل ومعموله المفضي إلى حصول أي نوع من الدلالة؛ ذلك أن العامل معنى مجرد يعرف بالقلب وليس لفظا يمكن أن يأتلف مع غيره من الألفاظ، فيعرف بالحس، فكيف يتعلق الملفوظ المحسوس بالمجرد، ثم ينتج عن ذلك إعراب يحققه هذا التجرد في هذا اللفظ من غير اقتضاء لمعنى، ومن غير حصول للتأليف أو التعليق على الهيئة المعلومة من تعلق الفعل بالاسم وتعلق الاسم بالاسم وتعلق الحرف بهما[1]. صحيح أنه قد يجاب في أحدهما وهو العامل في المبتدأ والخبر، أن حقيقته لا تكون إلا بعد تضام المبتدأ والخبر، لأن اللفظ الواحد لا يكون له إعراب، "فالاسم بهذا الاعتبار لا يعرى من العوامل اللفظية إلا لأن يخبر عنه، فإن لفظ بـ(زيد) من غير خبر مظهر أو مضمر لم يكن مبتدأ، بل كان بمنزلة أن تصوت صوتا، وذلك لا يكون له إعراب وإنما تقول: (زيد) وتسكت"[2]. فغياب الخبر هو غياب للعلاقة الإسنادية المستوجبة لعمل العامل المعنوي في كل من المبتدأ والخبر والذي ليس شيئا آخر غير الابتداء، ولذلك استعمل الجرجاني على

1- ينظر تعريف التعليق من كتاب دلائل الإعجاز: 46-47-48-49

2- الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 178/1

مستوى المصطلح إشارات ذكية لبيان حقيقة هذا الابتداء حين عبر عنه بمصطلحات أخرى، كمصطلح كونه أولا لثان، ذلك الثاني حديث عنه، ثم مصطلح الإسناد، وهما مصطلحان يحدان بنسبة ما من تصورية التعري من العوامل اللفظية وتجريديته، فكأن الإعراب كان من أجل هذا التضام وذلك التعلق بين المعمولين عوضا عن تعلقهما بالعامل، وهو ما حقق الإعراب اللفظي أو الموضعي في لفظ المعمول سواء ظهر أو قدر بحسب نوع الإعراب وطبيعته. ولكن إذا كان هذا شأن العامل في المبتدأ والخبر، فماذا عن الفعل المضارع الذي استحق الإعراب لوقوعه موقع الاسم، وهو إلى ذلك ليس معربا بالأصالة، وإنما على وجه التشابه مع الاسم؟ وماذا عن عامله الذي هو هذا الوقوع نفسه؟ وما مسوغ تحقق الإعراب في لفظه رغم غياب التأليف والتعلق وعدم اقتضاء المعنى؟

إن مسألة غياب المعنى وحصول الإعراب في الفعل المضارع، في اعتقادي، أمر عرضي؛ إذ ليست كل العوامل تقتضي معنى أو توجبه، كما تقدم، وتبقى مسألة التعلق رهينة بطبيعة الفعل النحوية بوصفه رأسا مقوليا لا بد له من إسقاطات على سائر ما تحته من مقولات في التصورات اللسانية الحديثة. والفعل عند النحاة وعند الجرجاني لا ينفك عن الصلة بالفاعل، فهو كالجزء منه. صحيح أن عبد القاهر لم يربط مسألة العمل في الفعل بأي تعلق حاصل أو في وارد الحصول، لكن الأصل في الفعل أن يدل على الفاعل ويقترن به اقترانا لازما ذكرا أو تقديرا؛ "فالذي أوجب في الأصل أن يكون الفعل عاملا في الاسم هو

اقتضاؤه معنى فيه. وأول ما يقتضيه الفعل في الاسم هو الفاعل، لأنه ما من فعل في الدنيا إلا وهو يقتضي فاعلا، ولا يكون له معنى من دونه"[1]. ومن دلائل أهميته وأصالته كذلك أنه بمنزلة الجزء من الفعل حتى أنه لا يجوز تقديمه عليه، فلا يقال في: (زيد ضرب) فاعل مقدم، و(ضرب) الفعل الذي عمل فيه الرفع مؤخر، وإنما (زيد) مرفوع بالابتداء، وفاعل (ضرب) ضمير مستتر تقديره (هو). ومقتضى ذلك قوله: "واعلم أن الفاعل كالجزء من الفعل، ولذلك لم يجز تقديمه عليه، نحو أن تقول: (الزيدان ضرب) فتقدم (الزيدان) على فعلهما الذي هو (ضرب)، وإنما مثلها بالمثنى دون المفرد، لأن من لا يحقق، يظن أنه لا فصل بين قولك (زيد ضرب) و(ضرب زيد)، حتى كأنه يرفع (زيدا) بـ (ضرب) مقدما كان أو مؤخرا"[2]. وبهذه الكيفية يمكن أن نبرر تحقق الإعراب رغم غياب التعليق بين العامل والمعمول وغياب المعنى النحوي؛ وهو ما يمكن من تحقيق الصلة الثانية للإعراب بالنوع الثاني من المعنى الذي هو التجرد أو التعري مما لفظ من العوامل. فإذا كان الاعراب يعرف بالاختلاف الذي يظهر على مستوى لفظ المعرب؛ فإنه لا سبيل إلى ذلك إلا بوجود العامل كما تقدم؛ وإذ قد علم أن هذا العامل معنوي غير لفظي، فذلك مدعاة إلى القول إن معنوية الإعراب في هذا المستوى من التحليل دالة على ماهيته باعتبار ما تقدم من وصفه ومرتبطة بوظيفته أيضا بوصفه متحققا من سائر العوامل لفظية كانت أو

1- الجرجاني، شرح الجمل، مصدر سابق: 49

2- الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 1/ 282

معنوية، سماعية أو قياسية، وفي ذلك لو تأملنا انتقال مهم نحو التخلص من الحتمية اللفظية التي لازمت الإعراب وقصرت دلالته على مجرد كونه علامة لدخول العامل على غيره إلى التعبير عن المعنى المجرد الذي يقتبس من العامل المعنوي. فهل يتصور أن يرتقي مراقي دلالية تجعله عنصرا حاسما في بناء المعنى الدلالي للجملة؟

تقتضي هذه المسألة إمعان النظر وإعمال الفكر فيما قرره الجرجاني، تحديدا في كتبه النحوية والبلاغية، ثم النظر بروية في الوشائج المعلنة والمضمرة بين النحو ومعانيه، وبين تفكيره النحوي وتفكيره البلاغي، بين فصاحة اللفظ منفردا وفصاحته مركبا مع غيره، بين العمل في اللفظ والعمل في المعنى، وسائر أنواع العامل. وسيرتب عن ذلكم الإمعان وذلكم النظر جملة معطيات ونتائج يمكن أن نعبر عنها في مستويين أساسيين: مستوى التأليف والقصد، ومستوى الفصاحة.

- **مستوى التأليف والقصد:**

إن الألفاظ عند عبد القاهر رغم أنها تستقل بمعانيها الخاصة، فإنها لا تستطيع بنفسها الإفصاح عنها ولا التعبير عما تحمله هذه المعاني من أغراض ومقاصد حتى يكون لها إعراب، ومقتضى ذلك قوله: "قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه[1]". وقد سبق نظير هذا المعنى في الفقرة السالفة فيما يخص مكانة اللفظ

1- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 28

منفردا، حيث يكون بمنزلة الصوت نصوت به ونسكت، مع فارق بسيط هو احتياج هذا الصوت للإسناد لحصول العلاقة الإعمالية، وارتباط هذا الثاني بالإعراب لانفتاح المعاني واستخراج الأغراض الكامنة، وبيان التمام دون النقصان في الكلام. قد يعترض على هذا معترض بالقول: أليس التعبير بهذه الكيفية مندرجا ضمن ما اصطلح عليه سابقا بالمعاني النحوية؟ والجواب عن هذا وغيره إنما يكون ببيان طبيعة أغراض المتكلم من كلامه عند الجرجاني أو عند غيره؛ فهل يتصور أن يكون غرض المتكلم من الكلام مجرد معرفة الفاعلية والمفعولية والإضافة؟ إن تصور مثل هذا هو تصور ما لا يكون؛ لأن فلسفة الجرجاني في بناء النظم وتوخي معاني النحو وأحكامه ليس الغرض منها الإنباء عن هذه المفاهيم النحوية، بقدر ما كان الغرض هو تأدية الكلام على صور من البيان، مع التعبير عن الأغراض المختلفة في السياقات المتعددة دون الإخلال بمنطق النحو وقوانينه، حتى "لا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا"[1]. فهل هذا التفكر في معاني الألفاظ بهذه الكيفية مقتصر على المعاني النحوية ومعاني التجرد، أم أن معنى اللفظ مرتبط بالدلالة والمفهوم الذي يمكن أن يعبر عنهما في نفسه قبل أن يتعلق بغيره؟ لقد حسم عبد القاهر هذه القضية حين عرف المعنى بأنه المفهوم من

1- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 263

ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بواسطة[1]، ثم انظر بعد ذلك مراده من إعمال الفعل في الاسم، وما ينتج عن هذا الإعمال من آثار لفظية يعبر عنها بالاختلاف الذي يكون بالحركات المتعاقبة، ثم تأمل تجد هذه الحركات دالة على الإعراب، حتى يثبت لك أن اجتماع دلالة العامل والمعمول رهينة بهذا التعلق الذي لا ينفك من الإعراب. ولولا هذا الاجتماع لما كان هناك قصد للمتكلم من الكلام يبلغه للمتلقي أو السامع، فإنه لا مزية لتعريف المتكلم معاني الكلمات منفردة ومنفصلة عن بعضها دون أن تكون على وجه من وجوه الإعراب والإعمال. "وليت شعري كيف يتصور قصد منك إلى معنى كلمة دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه"[2]. إن التركيز على إنباء السامع ما يجهل، يفضي إلى أن القصد غير مرتبط بالكلم المفردة، كما يفيد أن الأغراض المرادة من اجتماع الكلم وتآلفها لا يمكن أن تكون مجرد معان نحوية، وإن ارتبطت بمعاني النحو وأحكامه، لأن هذه الأخيرة مما لا اجتهاد للمتكلم في إنشائه، إذ الفاعلية والمفعولية أسبق في الحصول من مراده، ولأن التأليف أيضا هو "إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم، فلا يصير (ضرب) خبرا عن (زيد) بواضع اللغة بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا له"[3]. وإذا كانت الأمور تجري هذا المجرى، فلن

1- نفسه: 193

2- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 264

3- الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق: 408

يكون المقصود بالقصد والغرض افتراضا في هذا المقام غير المعنى الدلالي الذي يختلف مقاله بحسب المقام وبحسب الفائدة من دخول الألفاظ في التأليف فتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة"[1].

وإذا ثبت هذا، علم بذلك أن ليس للألفاظ نصيب ولا مزية في الحسن أو القبح ما دامت تعبر عن أنفس معانيها منفردة من دون تركيب ولا ترتيب، فشرط إفادتها "أن تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"[2]. وبهذه الكيفية المعلومة يستقيم الكلام من حيث المقاصد والدلالات المترتبة عنه بخضوعه للنحو وأحكامه ومراعاتها بما في ذلك الإعراب. وبيان ذلك قوله: "وعلى هذه الطريقة جرى تمثيل النحو في قولهم: النحو في الكلام، كالملح للطعام؛ إذ المعنى أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص"[3]؛ فالنحو، إذن، ومعانيه معيار الكلام وميزانه، وليسا غرضين من أغراض المتكلم أو الشاعر أو الخطيب يقصد إليهما كما يقصد إلى غيرهما. وفي ذلك دلالة واضحة على أن الإعراب بهذه الكيفية موجه للمعنى الدلالي وفاعل فيه فعلا معلوما.

1- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 76

2- الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق: 4

3- نفسه: 71-72

- **بين فصاحتين:**

إن مفهوم الفصاحة عند الجرجاني يرتبط بمستويين اثنين: المستوى الأول هو فصاحة اللفظ بنفسه بخلوه من أسباب التنافر والثقل وتقارب المخارج والصفات. والمستوى الثاني يرتبط بما يكتسبه من فصاحة بتركيبه مع غيره من الألفاظ، "فالكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين: قسم تعزى فيه المزية إلى اللفظ، وقسم تعزى فيه إلى النظم"[1]. وهذا المستوى الثاني هو الذي يعنينا لأن حقيقته أن تختلف فصاحته من تركيب إلى آخر، ومن تعلق لتعلق آخر؛ إذ لا تجد أحدا يقول: هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها"[2]. فهل ملاءمة المعنى للمعاني المتضامة في هذا الموضع من قبيل المعنى النحوي الذي يوجبه العامل للمعمول، أيا كانت طبيعة هذا المعمول، أم أن الأمر يتعلق بطبيعة الدلالة التي يعبر عنها اللفظ الفصيح في موضع ما من الكلام أو الجملة. وقد ينبو عن المزية منها إذا وقع في تركيب آخر، وقد يكون أكثر فصاحة من موضعه السابق في تركيب ثالث، إذا تآلف مع ألفاظه ائتلافا يخضع فيه لأحكام النحو وقوانينه من وجوه النظم المعروفة؛ كالإعمال والإعراب والترتيب والرتبة، وخاصة الإعراب الذي لا يكون للفظ المنفرد، بل يكون له إذا تعلق بغيره كما تقدم، وهذا شأن الفصاحة في هذ المقام؟ ولك أن تتصور بعد هذا أن تضع اللفظ بعد اللفظ دون أن يقتضي

1-الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 283

2- نفسه: 78

أحدهما في صاحبه حكما أو معنى أو يعمل فيه عملا أو يوجب له إعرابا، كجعل الفعل بإزاء الفعل، فهل تظهر مزية الفصاحة أو يستطاع لها طلبا؟

يحسم الجرجاني هذه المسألة وسواها وما ينبني عليها بأن الأصل أن يقع النظم على هيئة النحو ووفق أحكامه وقوانينه، فهو الكفيل بإبراز هذه الدلالة ومنحها حقها ومستحقها من بيان الأغراض والتعبير عنها بما لا يدع مجالا للشك والإعراض. وبيان ذلك قوله: "فقولهم بالنظم لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما، لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة، لكان ينبغي إذا قيل (ضحك خرج) أن يحدث من ضم (خرج) إلى (ضحك) فصاحة. وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما"[1]. وبهذا المعنى تغدو الكلمة المفردة في الفصاحة مما لا يقع في غرض المتكلم لأنها لا تعدو أن تعبر عن أنفس معانيها، وذلك مما لا يدخل في قصد المتكلم ولا في اهتمام السامع؛ لأن الحاجة إليها وإلى فصاحتها يكون في تآلفها، "فليس لنا إذا نحن تكلمنا عن البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل ولا هي منا بسبيل، وإنما نعمد إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب"[2].

نخلص، إذن، إلى أن النصوص السالفة المتعلقة بالتعليق والقصد والفصاحة تشترك في مسائل كثيرة، من أبرزها أن القصد والتعبير عن الأغراض وبيان

1- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 256

2- نفسه: 92

المزية من فصاحة اللفظ لا تكون إلا بالتعليق والنظم الخاضع لقوانين النحو. ومعلوم أنه لا تعليق بين الكلم إلا أن يكون أحدها فعلا لفاعل أو خبرا لمبتدأ أو حالا أو صفة أو غيرها، وكل ذلك يحتاج إلى الإعراب الموجب لعمل العامل، سواء كان العمل أصليا أو تبعيا أو فرعيا أو نيابيا أو متوسطا[1]. ومن هذه المسائل أن المقصود بالقصد والفصاحة كما تقدم، يتجاوز المعاني النحوية المقتضاة في لفظ المعمول المعرب، كما يتجاوز كذلك معاني التجرد المعبر عنها بالعامل المعنوي؛ وبناء عليه يبقى افتراض تعبير الإعراب عن المعنى الدلالي وفقا لما ذكر أمرا واردا، وإن كان دون ذلك تعميق البحث لإبراز تلك الصلات الواضحة المعالم بين الإعراب والمعنى الدلالي في صنيع عبد القاهر الجرجاني على وجه التحديد، وهو شيء يمكن أن يعمم على غيره من القدامى والمعاصرين، فابن جني مثلا يعتبر أن التعارض بين الإعراب والمعنى يوجب التمسك بالمعنى وتصحيح الإعراب[2]، صحيح أنه قد يفهم من ذلك أسبقية المعنى على الإعراب، وهو المعنى الذي يتوقف عنده الدارسون، لكن التعبير بالتصحيح يفهم منه أيضا أن

1- يقسم الجرجاني العوامل إلى أقسام كثيرة أهمها العوامل الحقيقية والعوامل الأصلية والعوامل الفرعية والعوامل التبعية والعوامل النيابية والعوامل المتوسطة والعوامل في النكرات دون المعرفة وغيرها. ينظر: العوامل المئة، الجرجاني: ص40 وما بعدها، والمصطلح النحوي في تراث عبد القاهر الجرجاني، بن عبد الله الحفياني: من 498 إلى 518

2- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى 2006، ص 253

الأصل أن يعبر هذا الإعراب عن المعنى، وأن التصحيح غير وارد إلا في نطاق ما بين الأمرين من تجانس وتكامل. ويبدو أن اللسانيين كانوا أكثرا وضوحا في التعبير عن هذه العلاقة والانزياح بها من الافتراض نحو التحقق، فهذا تشومسكي مثلا يعتبر أن الدور المحوري لا يمكن أن يأخذ تأويلا في الصورة المنطقية إلا إذا كان حاملا للإعراب"[1]، بمعنى إسقاطات الرأس المقولي الدلالية لا تتضح إلا بمعرفة إسقاطاته التركيبية، و لا يمكن إسناد الأدوار الدلالية إلا بعد تحديد المقولات إعرابيا، فمعرفة الفاعل سابقة على معرفة المنفذ، ومعرفة المفعول سابقة على المتقبل أو المستفيد، وكذلك الباب، ويختزل الفاسي الفهري المسألة في حتمية العلاقة بين التطابقين الإعرابي والوظيفي[2]، مبرزا كون الأول ناتجا عن الثاني وليس العكس، أما المتوكل فتجاوز مسألة الدلالة ومحاورها إلى اقتضاء الوظيفة التداولية، باعتبار مرجعيته اللسانية فيرى أن المكون يأخذ حالته الإعرابية على أساس دوره الدلالي أو وظيفته التركيبية أو وظيفته التداولية الملحقة به"[3]، وهو ما يعني أن الإعراب وهو الشكل الصائتي المعبر عنه بالحركة

---

1 لمزيد من التفصيل ينظر. -Holland، Dordrecht،Foris،Lectures on Governmet and Binding،(1981).N ،Chomsky-

2- الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، دار توبقال للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1993: 100/2

3- المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، 1985، البيضاء، ص47

في آخر اللفظ لا يتحقق بهذا المعنى إلا وفق شروط ثلاثة هي: حصول التركيب أو التأليف، وتعبير هذا التركيب عن دلالة عامة أو خاصة بحسب السياق، ثم اقتضاء معنى مقامي بحسب غرض المتكلم من كلامه والوظيفة التي أنشأه من أجل تأديتها، وهو ما يفضي أخيرا إلى الإفصاح عن العلائق المضمرة بين الإعراب والدلالة والكشف عن أنساقها المختلفة. ولعل التقاطعات المفهومية للإعراب في تراث هذا العلم الفذ تنبئ عن شيء في إثر ذلك.

المحور الثالث: التقاطعات المفهومية للإعراب:

لا يقصد بهذا النوع من المصطلحات ما كان من ضمائمه أو مشتقاته، أو حتى من علاقاته، بل هي مصطلحات متضايفة مع الإعراب ولها نوع من الصلة به، وتندرج ضمن شبكته المفهومية لسبب من الأسباب أو لعلة من العلل على غرار علاقته بالعامل التي بسط القول فيها آنفا. وأحسب أن الدراسة النظرية أو العملية للإعراب في الدرس النحوي عامة، وعند عبد القاهر خاصة، لا يمكن أن تفي بوعودها وتحقق مراميها، ما لم تستوعب مثل هذه المصطلحات التي تؤسس لفهم جديد يمكن أن يطال مفهوم الإعراب. وهذه المصطلحات هي: العامل والنظم والتأليف والتعليق والاقتضاء، وسنكتفي بالمصطلحين الأخيرين دليلين على ما نرمي إليه، طلبا للاختصار بعد أن تمت الإشارة إلى المصطلحات الأخرى في سياق الفقرات السابقة لهذا المقال ولو على استحياء.

- **التعليق:**

وهو مصطلح يعبر عن دلالتين خاصة وعامة، وتعين الدلالتان معا في بناء تصور حول الإعراب. فالدلالة الخاصة لمصطلح التعليق أن يمنع العامل من العمل في اللفظ، لكنه يعمل في المعنى؛ وذلك في باب (ظننت)، حيث يفصل فاصل بين الفعل ومعموليه، كـ(لام) الابتداء وحرف الاستفهام، فيمنعه من العمل فيهما لفظا دون أن يمس المعنى. ومقتضى ذلك قوله: "والرابعة أنها تعلق. ومعنى التعليق: أن تعمل في المعنى ولا تعمل في اللفظ، كقولك: (علمت أزيد أخوك أم عمرو)، منعت همزة الاستفهام (علمت) من أن تعمل في (زيد أخوك) في اللفظ، وهي على ذلك عاملة في المعنى؛ لأن العلم قد نفذ في مضمون الجملة"[1].

إن المزية التي يمكن استخلاصها من حقيقة هذا المصطلح، أن عمل العامل لا يجب أن يقتصر على الأمور اللفظية المحققة بتعاقب حركات الإعراب، بل يجب أن يشمل المعنى، وهذا ما أكدته حقيقة التعليق. ويبدو أن الجرجاني انتبه إلى هذه المسألة حين قسم الحروف إلى طوائف، باعتبار طبيعة عملها الذي لم يكن غير عمل في اللفظ والمعنى وآخر في اللفظ دون المعنى أو في المعنى دون اللفظ. ومن نماذج ذلك قوله: "والثالث انقسامها إلى العمل وغير العمل، وهي على ذلك ستة أقسام: الأول ما يعمل لفظا ومعنى كحروف الجر ... والقسم الثاني ما يعمل معنى ولا يعمل لفظا، كـ (هل وهمزة الاستفهام) ... والقسم الثالث: ما يعمل

1- الجرجاني، شرح الجمل، مصدر سابق: 81

لفظا ولا يعمل معنى، وذلك حروف الجر إذا كانت مزيدة. والقسم الرابع ما يعمل معنى ولفظا ولا يعمل حكما...والقسم الخامس ما يعمل حكما ولا يعمل معنى ولا يؤثر في لفظ... والقسم السادس: ما لا يعمل بوجه، وذلك مثل (ما) إذا كانت صلة[1]". فالناظر المحقق لا يكاد يجد حرفا لا يخصه الجرجاني بعمل، وهذا تصور جديد يحرر العامل من الحتمية التركيبية والشروط اللفظية، ويفتح أمام الدارس آفاقا دلالية واسعة.للنظر في الإعراب وسائر ابواب النحوية على اختلافها.

إن العامل وفق الدلالة الخاصة لمفهوم التعليق، وبناء على تقسيم الجرجاني للحروف، لا يمكن أن يتحدد بكونه محققا للإعراب فقط، بوصفه رافعا أو ناصبا أو جارا أو جازما، أو بكونه موجبا للمعنى في المعمول، وإنما وجب النظر إلى المعنى الذي يتحصل من اللفظ بعد دخوله بغض النظر عن تأثيره المباشر في آخره. ولعل مثل هذا هو ما جعل الجرجاني لا يخلي (إلا) التي هي للاستثناء من العمل، إذا اقتضى الاسم الذي بعدها عامل قبلها، بل أبقاها عاملة في المعنى دون اللفظ. وبيان ذلك قوله: "أول ما ينبغي أن تعلم في (إلا) أن يكون لها حالتان: حالة تكون فيها عاملة لفظا ومعنى، وحالة تكون فيها عاملة في المعنى دون اللفظ"[2].

1- الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 1/67-68-69-70

2- الجرجاني، شرح الجمل، مصدر سابق: 102

أما الدلالة العامة للتعليق، فتبين ارتباط الألفاظ بعضها ببعض في شكل علاقات إعمالية، وهو ما يفسر أن الإعراب لا يمكن تصوره في الكلم المفردة دون أن تأتلف فيما بينها أو تتعلق ببعضها كما سبق وصفه. ولهذا يكون التلفظ باللفظ المنفرد دون لفظ آخر يتعلق به، مجرد صوت لا يستحق إعرابا. ويعبر الجرجاني عما يقرب من هذا المعنى بقوله: "إذ الاسم لا يعرى من العوامل اللفظية، إلا لأن يخبر عنه، فإن لفظ بـ(زيد) من غير خبر مظهر أو مضمر لم يكن مبتدأ، بل كان بمنزلة أن تصوت، وذلك لا يكون له إعراب، وإنما تقول: (زيد) وتسكت"[1].

هكذا، إذن، يتضح أنه لا وجود للإعراب إلا في إطار من العلاقات الجامعة بين الألفاظ، وهي العلاقات التي تنقسم في إطار مصطلح التعليق إلى أقسام ثلاثة هي: تعلق الاسم بالاسم (بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له، صفة أو تأكيدا أو عطف بيان أو بدلا أو عطفا بحرف، أو بأن يكون الأول مضافا إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول"[2]. وقس على هذين القسمين الآخرين تعلق الاسم بالفعل وتعلق الحرف بهما. والمتعلق بصاحبه معمول له وداخل في حكمه. وإذا كان شأن التعليق في جعل الكلم بإزاء بعضها البعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، فإن من مزاياه المعتبرة أنه يمكن أن يفتح دراسة الإعراب على آفاق دلالية، لأن

1-الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق: 178/1

2- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 46-47

تعلق الألفاظ ببعضها ليس مجرد علاقات شكلية جوفاء، وإنما يترتب عن ذلك، ضرورة، حصول معنى يختلف من جملة إلى أخرى، كما يختلف باعتبار ما يميز مكونات هذه الجملة من ترتيب وتأليف. وبهذا المعنى يرتاد الدرس النحوي من خلال العامل وما تعلق به من صنوف الإعراب المختلفة مستويات أخرى في التناول، كأن تصير الأبواب النحوية محل اشتغال البلاغيين. وليس أدل على هذا النوع من الارتياد أن مصطلح النظم الذي توج نظرية عبد القاهر في البلاغة ليس شيئا آخر غير توخي معاني النحو، وبيان ذلك قوله: "ما أظن بك أيها القارئ لكتابنا إن كنت وفيته حقه من النظر وتدبرته حق التدبر إلا أنك قد علمت علما أبى أن يكون للشك فيه نصيب وللتوقف نحوك مذهب، أن ليس النظم شيئا إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم"[1]. فالنحو وأحكامه التي يشكل الإعراب الحيز الأكبر منها هي التي تحقق المعاني التي يكون النظم حاصلها. ويزيد من وضوح هذا المعنى اعتباره النظم وضع الكلام الوضع الذي تقتضيه قوانين النحو وأصوله حتى لا يكون له خروج عنها، وذلك قوله: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تضل بشيء منها"[2].

1- نفسه: 322

2- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 97

ويبدو أن مفهوم التعليق مفهوم مركزي في ربط الصلة بين العامل والنظم والإعراب، وإن شئت بين الدرس النحوي والبلاغي، لكون حقيقة النظم تتم بالتعليق الذي يتحقق بين الألفاظ بعضها ببعض، وذلك قوله: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف"[1]، والأصل في ذلك أن يعلم أن التعليق عند عبد القاهر الجرجاني" يتخذ بعدين متكاملين: الأول نحوي وهو ما يرتبط بطرق تعلق الكلم، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق الاسم بالاسم، وعلق الاسم بالفعل وتعلق حرف بهما. والثاني معنوي يتمثل في العلاقات الدلالية القائمة بين الألفاظ والجمل"[2]، وهو الأمر الذي سيجعل الإعراب رهين الدلالتين اللفظية بوصفه علامة على عمل العامل، والمعنوية باعتبار ما يتمخض عن هذا العمل من معان.

- **الاقتضاء:**

وهو مصطلح مركزي في النظر إلى العامل، لكنه يطرح أدنى إشكال لعل هذا الوضع يكون محل بيانه، فقد ذهب العديد من النحاة والباحثين في النحو[3] إلى

1- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: 46

2- إكيدير، عبد الرحمان، التعليق عند عبد القاهر الجرجاني، دراسة في التماسك النصي، كنوز المعرفة، ط1، 2018، ص 241

3- لمزيد من التفصيل تنظر الآراء الواردة في كتابي نظرية النحو العربي: دراسة تأصيلية تركيبية، الدكتور مصطفى بن حمزة: ص ص: 100-101-102 ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين للدكتور حسن خميس الملخ: ص ص 149-150

كونه هو العامل الحقيقي بعد المتكلم، وليس العامل النحوي المعلوم إلا علامة على عمله من خلال ما يحدثه في أواخر للكلم من حركات مختلفة، ويحضر المصطلح في تراث الجرجاني بما يقرب من آراء النحاة والباحثين؛ وذلك حين اعتبر أن موجب عمل الفعل في الاسم هو اقتضاؤه معنى فيه، كالفاعلية والمفعولية، ومقتضى ذلك قوله: "ومما يبين أن النصب الأصلي هو نصب المفعول، وأن ما عدا الأقسام الخمسة التي هي المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له من المنصوبات، فهو فرع على المفعول، أن الذي أوجب في الأصل أن يكون الفعل عاملا في الاسم هو اقتضاؤه معنى فيه، وأول ما يقتضيه الفعل في الاسم هو الفاعل، لأنه ما من فعل في الدنيا إلا ويقتضي فاعلا ولا يكون له معنى من دونه"[1].

يعبر منطوق النص على أن عمل الفعل في الاسم رهين اقتضائه معنى فيه، كما دل في مستوى آخر على أن اقتضاءه هذا المعنى أساسي في الفاعلية مثلا؛ لأنه يستحيل تصور فعل من دون فاعل، تماما كما لا يكون الحدث من دون محدث. وهو ما يؤسس لكون الاقتضاء، وفقا للنص، الموجب الأساس لعمل العامل في المعمول. ومما يؤيد هذا المعنى وصفه في سياق آخر للعامل الذي يوجب في الأسماء معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة بأنه عامل حقيقي، دون أن نعلم ماهية هذا العامل، أهو العامل في الاسم مباشرة، وذلك الفعل وما يتنزل منزلته في العمل إذا قصدت الفاعلية والمفعولية، والاسم إذا قصدت الإضافة أم شيء آخر

1- الجرجاني، شرح الجمل، مصدر سابق: 249

غير الفعل والاسم؟ فهذا وجه الشبه بين ما قرره النحاة والدارسون وما أقره الجرجاني في المتن. ويبدو، في تقديري، أن هناك بعض الإشارات التي لم يلتقطها الخائضون في هذه المسألة. وقد سبق أن نبهت عليها في موضع آخر، وتتمثل أولا في أنه ليست كل العوامل تعمل في الأسماء، فهناك ما يقتصر عمله على الأفعال، كالنواصب والجوازم. يضاف إلى ذلك ثانيا: أن ليس كل عامل عمل في الاسم، إلا ويقتضي فيه معنى، وإلا كيف يجاب عن العامل في المبتدأ والخبر؟ وماذا عن عمل كان وأخواتها وإن وأخواتها في معمولاتها؟ فلو أن العامل كان على الهيئة الواحدة التي من خلالها يقتضي معنى لصح هذا الطرح واستقام. أما وأن العوامل متعددة دون أن تتوحد على هذه الخاصية، فليس الاقتضاء هو العامل الحقيقي. ولعل من أبرز من انتبه لهذا الأمر الشيخ خالد الأزهري الذي علق على تعريف ابن الحاجب الذي ذهب فيه إلى أنه ما يتقوم به المعنى المقتضي[1]، بالقول: يقصد به العامل المقيد، وهو العامل في الاسم[2]. والعبارة أوضح من أن يعلق عليها، لأن التقييد ضده الإطلاق، ما يعني أنه غير مشتمل على كل العوامل، بل يشمل ضربا واحدا بعينه هو الذي سماه عبد القاهر

1- الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس ببنغازي، دار الكتب الوطنية 1996: 1/ 72

2- الأزهري، خالد الجرجاوي، شرح العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (بدون)، ص 9

العوامل الحقيقية. وبغض النظر عن الخلاف في هذه المسألة، فإن دلالة الاقتضاء أكبر من أن تقصر على المعنى اللفظي البسيطة في العلاقات العاملية، بل إنها يمكن أن تمنح الإعراب بعدا دلاليا، إذا تم الكشف حقيقة عن مستويات توجيه الدلالة النحوية خدمة للصورة المنطقية الممكنة؛ لأن الاقتضاء عبارة عن دلالة التزامية ينتقل الذهن بموجبها من ظاهر اللفظ إلى لازم يقتضي إضمار مقدر يستقيم به مدلوله لما يتطلبه صدق المتكلم أو الصحة العقلية أو الشرعية"[1]، ووفقا لهذا يمكن أن يسهم الإعراب بوصفه مستلزما للازم هو المعنى بكيفيته التفصيلية السابقة من النحو والتجرد والدلالة، في الإفصاح عن غرض المتكلم، وعن حاصل مقصوده في ذلك، وإقامة الكلام على وجه من الصحة والحسن الملائمين لأحكام النحو وقوانين المنطق والعقل، وحدود القصد وأبعاد الدلالة في سياقاتها المختلفة، فيصير بهذه المزية قرين المعنى ومستلزما له، ومقتضيا.

خاتمة:

تقودنا محاور البحث وفقراته إلى الخلاصات التالية:

إن الإعراب ظاهرة لغوية عامة، "فاللغات لم تخل من ظاهرة الإعراب، والعربية من أبرز اللغات التي احتفظت بها"[2]، وإنما كان اختلاف العربية من

1- العلمي، عبد الحميد، مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، مطبعة أنفو برينت، ط1، 2000، فاس، ص 83

2- مصطفى محمد إبراهيم محمد، القيمة الدلالية لحركات الإعراب بين القدماء والمحدثين، مصدر سابق: 36

أجل التحققات الصوتية لهذا الإعراب في شكل صوائت، يطلق عليها حركات الإعراب كما تقدم.

إن مسار التطور الطبيعي لمصطلح الإعراب بوصفه علامة تعبر عن مفهوم نحوي خاص، نقله من المعاني المعجمية البسيطة التي كانت في بداية التأليف، كالتعبير والبيان، إلى اقترانه بالعلم الذي يدرس اللغة العربية؛ فكان أولى ما تقترحه القوارح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح[1]؛ لما يتسير به من فهم التنزيل وكلام الرسول الأمين.

يتحدد مفهوم الإعراب بمستويه اللفظي والمعنوي في ثلاثة أقطاب: هي الماهية التي تحده بوصفه معنى، والوظيفة التي تجعل هذا المعنى متحققا بواسطة العامل، والقصد الذي هو التعبير عن المعاني وبيانه والإفصاح عنها، ودفه ما يعتريها من اللبس والفساد.

إن فرضية انتقال الإعراب من مستوى العلامة، أي التحقق الصوتي له على آخر اللفظ إلى المعنى الذي يعرف بالقلب واردة عند عبد القاهر وحقيقة بأن يبحث عن مظانها وتمفصلاتها المختلفة المتمثلة أساسا في المعنى النحوي ومعنى التجرد والمعنى الدلالي.

لا يقتصر مفهوم الإعراب عند الجرجاني على التمفصلين الأولين، بل إنه يشير إلى التمفصل الثالث من خلال الاهتمام بكل ما يخدم التركيب من نظم وتأليف

1- ابن هشام، الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تقديم وفهرسة حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، ط1، 1998: 27/1

وتألف وتعليق وترتيب؛ إذ اللفظ المنفرد لا يفيد من الدلالة غير ما هو عليه في أصل الوضع، لكنه بالتأليف يعبر عن دلالات أخرى، كأغراض المتكلم التي يقصد إفادة السامع بها، والتي لا تحقق إلا بتضام الكلمات وجماع دلالتها.

تتعدى مزية التأليف، بهذه الكيفية، المستويات المعجمية إلى مستويات أخرى كالفصاحة والبلاغة التي لا معنى لدراستها منفردة خارج التركيب على الوجه الذي سبق بيانه آنفا.

وبناء على ذلك يمكن أن يستقر في الفهم أن الإعراب بدلالته عند الجرجاني يمكن أن يفتح دلالات الألفاظ على معانيها المغلقة بشرط أن تنتظم في تركيب وفقا لمعاني النحو وأحكامه.

لائحة المصادر والمراجع:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى 2006
- ابن هشام، الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تقديم وفهرسة حسن جمد، إشراف إميل بديع يعقوب، ط1، 1998
- إكيدير، عبد الرحمان، التعليق عند عبد القاهر الجرجاني، دراسة في التماسك النصي، كنوز المعرفة، ط1، 2018
- الأزهري، خالد الجرجاوي، شرح العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (بدون)

▪الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس ببنغازي، دار الكتب الوطنية 1996

▪بن حمزة، مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية، الطبعة الأولى 2004.

▪الجرجاني، السيد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة (بدون)

▪الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، شركة القدس، الطبعة الأولى 1991

▪الجرجاني، عبد القاهر، الجمل في النحو، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط1، 1990

▪الجرجاني، عبد القاهر، درج الدرر في تفسير القرآن العظيم المنسوب إلى عبد القاهر الجرجاني، دراسة وتحقيق طلعت صلاح الفرحان ومحمد أديب شكور، دار الفكر، الطبعة الأولى 2009

▪الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، الطبعة الأولى 2004

▪الجرجاني، عبد القاهر، شرح الجمل في النحو، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 2011

▪الجرجاني، عبد القاهر، العوامل المئة، مشفوعا بالضوابط الكلية في نظم العوامل الجرجانية للحنبلي ومنظومة كفاية الكرام للبوني، وهداية الفخام شرح كفاية العوام

للأتغدي، اعتنى به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، الطبعة الثانية 2011

- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث 115، دار الرشيد للنشر 1982
- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث 2009
- الحسيني، شكري العراقي، الثابت في مفهوم الإعراب عند النحاة العرب القدامى، ضمن الكتاب الجماعي لأعمال ندوة: الإعراب: المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 1، يونيو 1997
- الحفياني، بن عبد الله، المصطلح النحوي في تراث عبد القاهر الجرجاني، تصنيف ودراسة، العامل نموذجا، رسالة دكتوراه من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، إشراف محمد الدحماني، 2018
- الخامس، يوحنا مرزا، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، ط1، 2012
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2000

- الصديقي المكي، محمد علي بن محمد علان، شرح قلائد الجمان في نظم عوامل عالم جرجان، تحقيق عبد الوهاب محمد عبد العلي ومحمد سالم الدرويش، مكتبة الشعب للطباعة، الطبعة الأولى 2010.
- عشير، عبد السلام، تطور التفكير اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى 2010.
- العلمي، عبد الحميد، مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، مطبعة أنفو برينت، فاس، ط1، 2000.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، دار توبقال للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1993
- القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمدة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى 1981
- المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، 1985، البيضاء.
- مصطفى، محمد إبراهيم محمد، القيمة الدلالية لحركات الإعراب بين القدماء والمحدثين، دار الكلمة، 2012.
- الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، الطبعة العربية الأولى، الإصدار الثاني 2015.

الدراسات اللغوية العربية القديمة: النشأة ودواعي التأسيس

عبد الحفيظ اشريطية[1]

ملخص:

يتحقق الوعي البسيط بالظواهر الاجتماعية، موازاة مع ممارستنا لها وتمثّلها. في هذه المرحلة يبدو لنا أن هذه الظواهر في غنى عن أي دراسة أو تحليل أو وصف وتوثيق؛ فما دمنا نستطيع التعبير عن أغراضنا ومشاعرنا وأفكارنا مثلا، فهذا كاف بالنسبة لنا، ولسنا في حاجة إلى البحث في "اللغة الوسيلة" التي مكنتنا من ذلك، وكل ما يمكننا قوله عن اللغة في هذه الحالة؛ أنها لغة، لغة فقط. غير أن مجموعة من الأسباب والشروط الموضوعية تنقلنا إلى المرحلة الثانية من الوعي التي تتأسس على تحليل الظاهرة ودراستها، بناء على مادتها ووظيفتها، وربما قواعدها أيضا.

إنه السياق نفسه الذي حكم اللغة العربية، باعتبارها واحدة من الظواهر الاجتماعية، فبعد زمن من التداول والإبداع (الشفهي والمدوّن)، وإلى حدود بداية القرن السابع ميلادي، انتشر الإسلام، وانتشرت لغته بين العجم وتسرب الفساد إليها، وبدأ يُسمع لحن في التخاطب؛ لفظا ومعنى، فنشأت الرغبة في

1 ـ باحث في الدراسات العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

حماية اللغة العربية من آفتي اللحن والتحريف، عبر التوجه إلى تدوين القواعد المستنبطة من القرآن الكريم وأقوال العرب، سواء ما خص بناء الجملة أو بناء الكلمة ودلالتها. أما البلاغة، فإن كانت أقدم من علوم الإعراب والصرف والمعجم ممارسة، فإنها تأخرت عنها في رسم معالمها ورصد مظاهرها بصفتها علما، أما عن تجلياتها بصفتها ملاحظات متفرقة ولونا من ألوان التعبير المعتاد آنذاك، فقد برزت منذ سوق عكاظ مع الحكم البلاغي النابغة الذبياني.

تتجلى إشكالية هذا البحث في رصد مجالات الدرس اللغوي العربي القديم وموضوعاته، وأسباب نشأته، والمراحل التي قطعتها هذه النشأة، التي ارتبطت -فيما يبدو-ببعدين اثنين؛ بعد ديني وبعد جمالي. ولأجل التحقق من كل ذلك، فإن المنهج المتبع خلال هذه الدراسة سيجمع بين التاريخي والوصفي والتحليلي، اعتمادا على خطة بحث تراعي الترتيب زمنيا وموضوعاتيا.

وسعيا وراء تحقيق هذا الهدف، رأيت من المفيد أن أقسم المقال كما يلي:

- ✓ مقدمة
- ✓ السياق الممهّد لنشأة الدراسات اللغوية العربية القديمة وموضوعها
  - بِيئة الملاحظات المتفرقة
  - الحاجة إلى التدوين
- ✓ دواعي تأسيس الدراسات اللغوية العربية القديمة
  - علم النحو
  - علم المعجم

- علم البلاغة

✓ خاتمة

مقدمة:

إن اللغة كُلٌّ شاسع غير قابل للتفكيك إلا لغاية الدرس واستنباط القاعدة، ومن التجنّي النظر إليها من جانب واحد فقط، معجمها أو قواعدها أو بناء كلماتها أو حتى وظيفتها. فمهما حاولنا تعريفها بناء على هذه النظرة، سيظل تعريفنا ناقصا أو جزئيا. وقد تمثلت هذا التجزيئ تعريفات القدماء والمحدثين للغة، فمنهم من ربطها باللفظ ودلالته، ومنهم من حصرها في مجرد رموز ذات بنية وصوت، في حين جعلها آخرون نظاما يتعالق تلقائيا بالفكر، إلى غير ذلك من التعريفات التي اختلفت باختلاف زاوية النظر إلى اللغة. والذي أرمي إليه من هذا، تأكيد أن اللغة تحتكم إلى خاصية البناء، إفرادا وتركيبا، لفظا ودلالة، وهو بناء يخضع لقواعد خاصة قلما تتشاركها لغتان.

فالبناء اللغوي نظام، وهذا النظام قواعد يتشكل عبرها كلام معين في سياق معين لأداء وظيفة معينة، ولكون جميع الأنظمة قابلة للإتلاف، كان لابد للغة أيضا أن تعيَ هذا الأمر، وتعمل على حماية نفسها مما يهدد سلامتها، من العوامل الداخلية والخارجية. وإذا نظرنا إلى وضع اللغة العربية اليوم، نجدها أحوج ما تكون إلى بذل جهد أكثر لتحقيق الأمان، خاصة أن عوامل الإتلاف أصبحت أكثر تعقيدا بين الأمس واليوم، فلم تعد مقتصرة على الوضع

الاجتماعي للجماعة اللغوية، بل تجاوزته إلى الوضع السياسي والاقتصادي والإعلامي أيضا.

في هذا المحور، كما هو بيّن من عنوانه، سأخصص الحديث عن الدراسات اللغوية العربية القديمة، معرّفا إياها، ومبيّنا أسباب نشأتها وسياقاتها، وكذا من أسهم في بنائها من أعلام العرب والعجم الذين شهدت لهم مصنفاتهم بالرشاد والحصافة، أما الذين لم يبلغوا التدوين، فحسبهم ما وصَلنا عنهم، أمثال النابغة الذبياني وعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والدُّؤلي وشاعر الرسول صلى الله عليه وسلم حسّان بن ثابت[1]، وغيرهم كثير، ممن امتلكوا حسّ النقد والملاحظة، في مبنى الكَلِمِ ومعناه. ولم يبرحوا باب الملاحظات المتفرقة، حتى ثبتت لديهم الحاجة إلى التدوين، فخصّوا به النحو إعرابا وصرفا، باعتبارهما عمودا نظام اللغة العربية، ثم المعجم، مادة هذا النظام، أما البلاغة فقد أنزلوها -منذ الجاهلية -منزلة حسن البيان وقوة التأثير بالكلام، ليس ترفًا، بل ضرورة احتكم لها العرب في تخاطبهم، وبُنِيَ عليها الكثير من فهم الكتاب والسنة.

وقد اقتضى إيراد تلك الملاحظات في رسائل وكتب، تصنيفَها أولا ثم ترتيبَها، فكان التصنيف إلى نحو ومعجم وبلاغة، أما عن الترتيب، فلكلّ علمٍ من هذه العلوم ما تميّز به عن الآخر، غير أن أحوجها إلى الترتيب كان علمَ النحو، إعرابا وصرفا، لغزارة المادة من جهة، وترابط قواعده وتفرّع قضاياه من جهة ثانية.

---

1 باستثناء صحيفة علي كرم الله وجهه في النحو وما زاده عليها أبو الأسود الدؤلي.

1 السياق الممهّد لنشأة الدراسات اللغوية العربية القديمة وموضوعها:

1.1 بيئة الملاحظات المتفرّقة:

كان لبعثة الرسول صلى الله عليه وسلم الأثر البالغ في نشأة الدراسات اللغوية العربية القديمة، فمادام الدافع عَقَدِيًّا خالصًا، فإن له عند العرب المقام الرفيع. غير أن بوادر هذه الدراسات كانت قد تشكّلت وفق الأعراف الاجتماعية والأدبية التي سادت البيئة العربية قبل البعثة، خاصة البلاغة التي اتخذت من الشعر والخطابة مادة لها، فكان البيان والبديع والمعاني مجرّد ملاحظاتٍ متفرقةٍ ومتداخلةٍ غيرِ مرتبة.

فقد اشتهر العرب قبل الإسلام بالفصاحة والبلاغة لدرجة عظيمة، أُقيمت الأسواق وتبارى فيها الفصحاء والبلغاء والأدباء والشعراء، كلٌّ يُدْلِي بدلوه إمّا بالشعر وإمّا بالخطابة وإمّا بالنصائح وبالحِكَمِ والأمثال[1]، في بيئة شكلت اللغة العربية معيارا لرقي أهلها، فأشعار العرب وأقوالهم وأمثالهم على ما فيها من الحكمة وتهذيب اللفظ ودقة التركيب وسبك العبارة وجمال المعنى[2] دليل على قوة تعاطيهم مع هذا المعيار.

---

1 محمد حسين سلامة، الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم. الطبعة الأولى 1423هـ/2002م دار الآفاق العربية بالقاهرة. ص9

2 أسعد داغر، حضارة العرب. طبعة 1332ه/1918م، مطبعة هندية بالموسكي بمصر، ص 41

ولم يحدث في بداية العصر الجاهلي أن تميزت النظرات البلاغية عن نظرات الأدباء واستشارات الشعراء وحديث الحكماء، بل كانت الحالة الأدبية في ائتلاف واحد، إذ لم يكن هناك درس بلاغي، وآخر نقدي، وثالث أدبي، ورابع لغوي...، إنما المحاكمات الأدبية للشعراء، والأسواق الأدبية للشعر والشعراء، هي الوجه الذي يمثّل الأدب والأدباء، والنقد والنّقاد، والبلاغة ورجالها على اختلاف طوائفهم، وتنوع مناهجهم[1].

إن الذي ميّز هذه الملاحظات أنها كانت قبل البعثة تخصّ البلاغة فحسب، بيانا وبديعا ومعانيَ، ولم تكن أبدا في النحو، وَمَرَدُّ ذلك أن العرب -بدوَهم وحضَرهم -امتلكوا من الفصاحة ما حال دون وقوعهم في اللّحن، ثم إن القوة الأدبية التي ميزت الحضارة العربية آنذاك جعلتها في موقع التأثير لا التأثر، أمام ما كان يَفِدُ عليها من الحضارات الأخَر. أما بعد البعثة واختلاط العرب بالعجم، فقد شملت تلك الملاحظات كل علوم اللغة العربية، نحوا ومعجما وبلاغة، والظاهر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان على وعي بالتحدي الذي بات على اللغة العربية مواجهته عندما وجّهَ بإرشاد من لحن في التكلّم بها، وقد وصل همّ القضية إلى سيدنا علي كرم الله وجهه، الذي رأى أن صلاح العربية وسلامتها في تدوين قواعدها، كما سينبين بحول الله.

2.1 الحاجة إلى التدوين:

---

1 محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل. طبعة 1991، دار البشير للنشر والتوزيع بالأردن، ص 15

جعل الإسلام علمَ العربية من أجلّ العلوم قدرا، وأعظمها خطرا، إذ به تقوم للإنسان ديانته، فتتم صلاته وتصحّ قراءته[1]، فلم يكن بدّ من أن يقيّد العلماء والدارسون تفاصيل هذا العلم حتى لا تضيع بين العرب بالنقل الشفهي، وكي تصلَ إلى أممِ العجمِ حديثةِ العهدِ بالإسلامِ واللغةِ العربيةِ، وعيًا منهم بأن بقاءها في حدود المجالس والمناظرات العلمية غيرُ مفيدٍ.

ولا يمكن أن نُثِيرَ مسألة التأليف في علوم اللغة العربية -النحو خاصة -دون أن تُثَارَ ذَاكِرُتُنَا بفطنة علي بن أبي طالب وهو يوجه بتدوين القواعد إثر ما انتبه إليه من لحن في كلام العرب[2]. وإذا كان اللّحْن قليلا نادرا في صدر الإسلام،

1 ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى 1392ه/1972م الجزء الأول. ص 43

2 يذكر السيوطي في "تاريخ الخلفاء" أن أبا القاسم الزجاجي قال في "أماليه": حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري، حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثني ابن إسحاق الحضرمي، حدثنا سعيد بن سلم الباهلي، حدثنا أبي، عن جدي، عن أبي الأسود الدؤلي - أو قال: عن جدي أبي الأسود، عن أبيه - قال: دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فرأيته مطرقا مفكرا، فقلت: فيم تفكر؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد ثلاث، فألقى إلي صحيفة فيها: بسم الله الرحمان الرحيم، الكلمة اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال: تتبّعه وزد ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر(...)، قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك

فإن رقعته أخذت تتسع باتساع الشعوب حديثة الإسلام التي احتفظ أفرادها بالكثير من عاداتهم اللغوية، مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها. أما في الأمصار الإسلامية فقد أخذت السلائق تضعُف لبعد أهلها عن ينابيع العربية الفصيحة، حتى عند بلغائهم وخطبائهم المفوّهين[1]. وازداد اللحن فشوّا وانتشارا على ألسنة أبنائهم الذين لم ينشؤوا في البادية مثلهم ولا تَغَذّوا من ينابيعها الفصيحة، إنما نشؤوا في الحاضرة واختلطوا بالأعاجم اختلاطا أدخل الوَهَنَ على ألسنتهم وفصاحتهم[2]، لذلك كان لابد من التأليف، فهو الوسيلة الوحيدة التي ستمكن عامة العرب من حفظ سليقتهم وفصاحتهم، وتمكن العجم من تعلم قواعد العربية وحدودها؛ نحوا ومعجما، وبلاغة أيضا.

2 دواعي تأسيس الدراسات اللغوية العربية القديمة:

1.2 علم النحو:

لم يكن البحث اللغوي عند العرب من الدراسات المبكرة التي هبوا لها سراعا، لأنهم وجهوا اهتمامهم أولا إلى العلوم الشرعية الإسلامية، وحين فرغوا منها أو كادوا؛ اتجهوا إلى العلوم الأخرى. وحتى ما وُجد في القرن الأول من

حروف النصب، فذكرت منها: إن و أن وليت ولعل وكأن، ولم أذكر لكن، فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها فزدها فيها.

1 شوقي ضيف، المدارس النحوية. الطبعة السابعة، بدون تاريخ، دار المعارف بالقاهرة. ص 11

2 المرجع السابق ص 12

تأملات نحوية أو محاولات لدراسة بعض المشاكل اللغوية كان الحافز إليه إسلاميا[1]، فتقويم اللسان، وصيانة اللغة، وفهم نصوص الشعر، وتوجيه معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف[2]، أمور مرجعها النحو، باعتباره السبيل الوحيد إلى الوقوف عند معرفة أسرار اللغة وإدراك دقائق معانيها، وحلّ كثير من تراكيبها، فالألفاظ لا تزال مقفلة على معانيها حتى يأتي الإعراب ليفتحها، فهو المعيار الذي لا يتبين نقص الكلام من رجاحته حتى يعرض عليه، والقياس الذي لا يُعرف صحيح القول من سقيمه حتى يرجع إليه[3].

وقد اكتنف نشأة علم النحو العربي بعض الغموض، واختلفت فيها الروايات، فهي عملية خلق يشترك فيها عادة أكثر من عامل، ويسهم فيها أكثر من شخص، وربما تبرز الفكرة في عدة أماكن، وفي أزمنة متفاوتة، ويدّعي كل فريق قصب السبق إليها، ومع ذلك فإن كل الروايات تُجمع على أن الإمام عليا بن أبي طالب - كرّم الله وجهه - هو الذي وضع الخطة الأولى، وأن أبا الأسود الدؤلي بدأ بتنفيذها، وأن أحد تلامذته وهو عبد الله بن أبي إسحاق

---

1 محمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب؛ مع دراسة لقضية التأثير والتأثر. الطبعة السادسة 1988 عالم الكتب بالقاهرة، ص 79

2 المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة 1415هـ/1994م، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، الجزء الأول، ص 5

3 أسعد داغر، حضارة العرب، ص 131

الحضرمي هو الذي أرسى القواعد ومدّ القياس وشرح العلل، وأن عيسى بن عمر قد جمعها في "جامعه" وأكملها في "إكماله" وتوالت الجهود، حتى انتهى الأمر إلى كتاب سيبويه[1]، الذي اعتمد في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع؛ يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص، ليكشف عن الرأي صحة وخطأ، أو حسنا وقبحا، أو كثرة وقلة[2].

ويبدو من هذا، أن عيسى بن عمر الثقفي هو من استهل عصر التدوين في علم النحو بكتابيه الجامع والكامل، بشهادة الخليل نفسه بقوله:

ذَهَبَ النحوُ جَمِيعًا كُلُّهُ * غيرَ مَا أَحدثَ عيسى بنُ عمر
ذاك إِكمَالٌ وهذا جَامع * وهما للناس شَمْسٌ وَقَمَر
وهما بابان صارا حكمةً * وأراحا من قياسٍ وَنَظَر[3]

ثم تلاه يونس بن حبيب الضبي بمؤلفات في الفكر النحوي منها (اللغات) و(النوادر)، وبعده الأخفش الكبير أستاذ سيبويه، ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي[4] وتلاميذه الذين وصلهم النحو وقد قطع مرحلة كبيرة من التطور

1 محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب. الطبعة الثانية 2008 دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ص 43

2 علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة. الطبعة الثانية 1399ه/1979م، عالم الكتب، ص 163

3 محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 63

4 ألف الخليل في النحو كتاب (في العوامل) وأشهر كتبه في اللغة كتاب (العين) وكتاب (الشواهد)، وألف أيضا في الموسيقى كتابي (النغم) و (الإيقاع).

بفضل هؤلاء الأعلام الذين تعاقبوا على تطوير كلام العرب الموثوق به، وآيات كتاب الله وما فيها من ظواهر، ووضْع الأصول والأقيسة وتخطيط المنهج الذي اتبعوه في كل هذا من استقراء ودروس واستنباط وقياس وتعليل وتأويل وافتراض والقول بالعوامل وتقديرها، وكان للخليل بعد هذا فضل التطوير والوصول به إلى ما وجدناه في كتاب سيبويه[1].

نشأة علم النحو إذن، لم تتبلور إلا بعد ظهور اللحن في كلام الموالي والمتعرّبين عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]، الذي ما فتئ يهتم بأمر اللغة العربية وسلامتها. فقد جاء عنه في الأثر "أرشدوا صاحبكم"[3]، في رجل لحن بحضرته، وبعده أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وغيرهم[4] من خاصة العرب وعامّتهم، وكذلك العجم، ممن كانت عندهم قضية اللغة وتخليصها من اللحن همّا كبيرا، فجعلوا سلامة اللغة العربية معيارا لسلامة الشريعة الإسلامية.

---

1 خديجة الحديثي، المدارس النحوية. الطبعة الثالثة سنة 1422ه/2001م دار الأمل بإربد (الأردن)، ص 65

2 الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، الطبعة الثانية سنة 1995م دار المعارف، ص 16

3 ورد الحديث الشريف في معجم الأدباء، طبعة 1936م/1355ه، مطبوعات دار المأمون، الجزء الأول ص 82

4 المصدر السابق ص 89 (ورد في معجم الأدباء أن الشعبيّ قال: "لأن أقرأ فأُسْقِطَ أحبُّ إليّ من أن أقرأ فألحن")

والجدير بالإشارة أن علم النحو، باعتباره مُستخرجا بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه[1]، قد جمع بين الصرف والإعراب، فخص بعملية الاستقراء هذه نحو العرب في بناء كل من الكلمة والجملة، إذ ليس هناك ما يفصل بينهما في البناء العام للغة، إلا غاية استنباط القواعد والأحكام. فسيبويه نفسه جمع الإعراب والصرف في الكتاب، صنيع من يراهما علمين عددا وموضوعا، وعلماً واحدًا قصدًا وغاية. وهو رأي لا جرم صحيح، فالإعراب علم يدرس أواخر الكلمات، والصرف علم يدرس بنيتها، وكلاهما عون على فهم العربية[2]، لذلك آثرت أن أتحدث عن الاثنين تحت مسمى واحد، وهو "علم النحو".

ولابد - أخيرا - من التأكيد على أن نشأة علم النحو عربية خالصة، لا صلة لها بالحضارات الأخرى كالسريانية واليونانية، كما زعم بعض المستشرقين، وإنما هي رد فعل طبيعي على ما فشا من لحن في بيئة اللغة العربية، وإن كان العلماء قد اختلفوا في جوهر ردة الفعل هذه، أهي خاصة بموضع اللحن فحسب، أم أنها شاملة لنحو اللغة كله، فرأى البعض أن أول ما وُضع من أبواب النحو هو ما وقع اللحن فيه، ثمّ استمرّ الوضع فيما بعده على هذا النمط، وذلك ما ذهب إليه جمهور النّحاة اعتدادا بالروايات المستفيضة التي اقترن فيها الوضع باللحن، أما

---

1 ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الجزء الأول. ص 45

2 علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص 175

الآخر، فرأى أن أول ما وُضع منه ما كان أقرب إلى متناول الفكر في الاستنباط، لأن وضعه مبني على أساس من التفكير في استخراج القواعد من الكلام لداعي انتشار اللحن[1].

2.2 علم المعجم:

يختلف الدافع الرئيس لظهور المعاجم من مدنيّة[2] إلى أخرى، فكل مدنيّة تشجّع نوع المعاجم الذي يتلاءم وحاجاتها التي تنفرد بها دون غيرها، لقد وُجدت أقدم المعاجم المعروفة في وادي الرافدين لأسباب علمية، فقد واجه الآشوريون الذين قدِموا إلى بابلَ قبل حوالي ثلاثة آلاف عام صعوبة في فهم الرموز السومرية وما يقابلها بالآشورية. وانبثقت الصناعة المعجمية العربية في القرن السابع ميلادي لأسباب دينية، فقد صنفت المعجمات في بادئ الأمر لشرح غريب القرآن الكريم والحديث الشريف[3].

وكان البحث اللغوي عند العرب قد بدأ في شكل جمع المادة اللغوية، أو ما يعرف بمتن اللغة، ومن المنطقي أن يسبق ذلك الدرس النحوي. وقد تم هذا الجمع أولا بطريقة المشافهة والحفظ، ودون منهج معين في ترتيب المادة المجموعة

---

1 الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص 21

2 ورد في المعجم الوسيط أن المدنية هي الحضارة، مادة (م د ن/ ص895)

3 علي القاسمي، علم اللغة وصناع المعجم. الطبعة الثانية 1411هـ /1991م مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 3-4

أو تبويبها[1]. فقد أراد أبو الأسود الدؤلي وتلامذته الاتصال باللغة في أنقى صورها، فارتحلوا إلى البوادي التي تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة التي لم تختلط بالأجانب، وأخذوا عنهم معارفهم، ودونوا ما سمعوا، وحاول بعضهم الاستقصاء. وأشهر هؤلاء الرّحّالة أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد والكسائي وتلاميذهم[2].

فمدوّنو اللغة الأوائل -هؤلاء -كانوا يدوّنون المفردات حيثما اتفق، وكما يتيسّر لهم سماعها، ويقيدون ما سمعوا من غير ترتيب. فكانت الخطوة الثانية، أن جمعوا الكلمات الخاصة بموضوع واحد، وأظهر ما كان ذلك في كُتُبِ الأصمعي، فله كتاب الأنواء وكتاب الميْسِر والقِدَاح، وكتاب خلْق الفرس، وكتاب الإبل، وكتاب الشاء، وهكذا، يجمع ما ورد من الألفاظ اللغوية في موضع واحد، ويسميه كتابا، وقد يكون الكتاب بضع ورقات، ثم كانت الخطوة الثالثة علم المعجم[3].

وبالحديث عن تدوين معجم اللغة العربية في كتب، وجب التأكيد على أن عملية التدوين هاته عرفت تطورا تدريجيا من حيث الكمّ والكيف، فكانت

---

1 محمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص80

2 حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره. الطبعة الرابعة 1408ه/1988م دار مصر للطباعة، ص 24

3 أحمد أمين، ضحى الإسلام، الطبعة الثانية 1352هـ /1934م مطبعة الاعتماد، شارع حسن الأكبر بمصر، الجزء الأول، ص 302

البداية أن جمع المدّونون المادة دون ترتيب، وحتى دون موضوع محدد. ولقوة الهاجس الديني الذي كان مهيمنا على الفكر المعجمي في تلك المرحلة، اهتم المدونون -في البداية -بغريب القرآن الكريم والحديث الشريف؛ فقد أورد عبد الله بن عباس (68 ه) في (غريب القرآن) أقوالا تُفسّر غريب القرآن الكريم[1]، وبعده بمدة غير يسيرة، كان أبو عبيدة معمر بن المثنى (210 ه)[2] أول من دوّن غريب الحديث، فجمع فيه -بعض-ألفاظ غريب الحديث، وتلاه النضر بن شُميل (203ه) بكتاب أكبر[3].

واستمر جمع المادة من جيل إلى جيل، تارة حسب اللغات؛ لغات القبائل وما اختلفت أو اشتركت فيه، وتارة في الموضوعات؛ كتب الحيوانات والبلدان والنوادر، وأخرى في أبنية اللغة؛ من أفعال وأسماء ومصادر...، إلى أن ارتسمت لدى الفكر المعجمي العربي مسألة المنهج، فكان أول من توسل بها

---

1 حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص 33

2 يؤكد حسين نصار في (المعجم العربي نشأته وتطوره) على أنه اعتد في هذه النسبة بابن الأثير، وهذا -حسب تعبيره -ليس قطعيا، فقد نسب ابن النديم في (الفهرست) أول كتاب لغريب الحديث إلى أبي عدنان عبد الرحمان بن عبد الأعلى.

3 حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص 43

الخليل بن أحمد الفراهيدي (100ه/170ه) في معجم العين، الذي اعتمد في ترتيب مادة اللغة العربية على مخارج الحروف؛ أقصاها ثم الأقرب فالأقرب[1].

ثم أُلفت بعده معاجم اختلفت مناهجها وطرق بنائها، فكانت جمهرة ابن دريد (توفي 321ه)[2] وبارع أبي علي القالي (288ه/356ه)[3] وتهذيب

1 يذكر حسين نصار أن الخليل بنى معجمه تبعا لمخارج الحروف، مبتدئا بالأبعد في الحلق ومنتهيا بما يخرج من الشفتين، فاستقام له الترتيب التالي: (ع ح -ه خ غ -ق ك -ج ش ض -ص س ز -ط ت د -ظ ذ ث -ر ل ن -ف ب م -وي ا -الهمزة) مستقصيا أبنية الألفاظ من الثنائي إلى الخماسي معتمدا نظام التقليبات. موردا الكلمة تحت أقصى حروفها مخرجا دون النظر إلى موضع الحرف فيها ليتيسر له بذلك حصر الألفاظ وتجنب تكرارها.

2 قسّم ابن دريد معجمه حسب الأبنية (الثنائي المضاعف وما يلحق به والثلاثي وما يلحق به والرباعي وما يلحق به ثم الخماسي وما يلحق به)، أما بالنسبة لترتيب الكلمات فقد اعتمد الترتيب الألفبائي وبدأ بالهمزة: (أ -ب -ت -ث - ج - ح - خ - د - ذ - ر - ز - س - ش - ص - ض - ط - ظ - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن - ه - و - ي)،

3 أورد الدكتور حسين نصار أن القالي رتب حروف معجمه حسب المخارج كالخليل مع بعض التغييرات، فكان ترتيبه على النحو التالي (ه - ع - غ - ق - ك - ض - ج - ش - ل - ر - ن - ط - د - ت - ص - ز - س - ظ - ذ - ث - ف - ب - م - و - ا - ى - ء)، فجعل أبواب كتابه ستة (الثنائي المضاعف - الثلاثي الصحيح - الثلاثي المعتل - أبواب الحواشي أو الأوشاب (اللفيف) - أبوب الرباعي - أبواب الخماسي)، مع الاعتماد على طريقة الخليل في التقليبات.

الأزهري (282ه/370ه)[1] ومحيط الصاحب بن عباد (324-375ه)[2] ومحكم ابن سيدة (398ه/458ه)[3]؛ وهذه هي المدرسة الأولى.

وإذا عدنا إلى السياق الخاص بنشأة المعجم العربي القديم، وجدنا أنه يرتبط بأكثر من دافع؛ فهناك الديني - بالدرجة الأولى - ويتمثل في الخوف من أن يقع الخطأ في القرآن، سواء في النطق أو الفهم؛ ومعلوم أن فهم القرآن الكريم لا يتأتّى إلا إذا عرفنا تفسير كلماته، فقد ورد فيه كثير من الغريب والنوادر، وكثير من الألفاظ التي استغلق فهم معانيها على الفصحاء من العرب، ولذلك كانوا يستعينون بكلام العرب وشعرهم لبيان معاني القرآن الكريم، أما بالنسبة للدافع الاجتماعي، فحياة البداوة كانت قد بدأت بالزحف نحو الحواضر، وهو ما هدد مصدر المشافهة الذي كان الرواة يستقون منه صحيح الكلام[4]، ثم

---

1 اتبع الأزهري المنهج الذي وضعه الخليل، فالتزم ترتيب المخارج، وقسم معجمه إلى كتب، فجعل كل كتاب في ستة أبواب (الثنائي المضاعف، الثلاثي الصحيح، الثلاثي المعتلّ، اللفيف، الرباعي والخماسي) مراعيا نظام التقاليب ومنبها إلى المهمل والمستعمل من الألفاظ.

2 اتبع الصاحب ابن عباد ترتيب الخليل للحروف، واعتمد ترتيب الأزهري في تقسيم الأبواب.

3 أخذ ابن سيده بمنهج الخليل دون أي تغيير، فقسم كتابه إلى حروف، وقسم كل حرف إلى (ثنائي مضاعف، ثنائي صحيح، ثلاثي صحيح، ثنائي مضاعف معتل، ثلاثي معتل، ثلاثي لفيف، الرباعي، الخماسي، السداسي).

4 عبد الحميد محمد أبو سكين، المعاجم العربية مدارسها ومناهجها. الطبعة الثانية 1402ه/1981م، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ص17

الدافع الثقافي الذي يظهر في رغبة الرواة والنّحاة واللغويين في تسجيل الروايات اللغوية[1] التي ورثوها عن سابقيهم وتدوينها ، أو حققوها هم أنفسهم عن طريق الرحلة إلى البادية ومشافهة أهلها.

3.2 علم البلاغة:

تشكلت في البيئة الجاهلية رؤية أدبية تقوم على بلاغة الكلام، وفي تعليقات النابغة الذبياني وملاحظاته ما يدلّ على أن شعراء الجاهلية كان يراجع بعضهم بعضا، وأنهم كانوا يبدون في ثنايا مراجعاتهم بعض الآراء في المعاني والألفاظ[2]، ويقفون في إبداعهم عند اختيار الألفاظ والمعاني والصور، وكانوا يسوقون أحيانا ملاحظات لا ريب في أنها أصل الملاحظات البيانية في بلاغتنا العربية. ومن يتصفّح أشعارهم يجدها تزخر بالتشبيهات والاستعارات، وتتناثر فيها من حين إلى حين ألوان من المقابلات والجناسات، ما يدل على أنهم كانوا يُعنَونَ عناية واسعة بإحسان الكلام والتفنّن في معارضه البليغة[3].

وقد انتهى العصر الجاهلي بنزول القرآن الكريم، الكتاب الذي وجد فيه العرب أسلوبا مغايرا لأساليبهم، وفصاحة لم يَرْقَ إلى مثلها بشر، وبلاغة لم يوصف بمثلها كلام، تحدى بلاغتهم التي كانت موضع فخرهم وزهوهم، فبدا لهم فيه إعجاز يجب التعرّف إلى أصوله، ومجاز يجب التطرّق إلى حقيقته، وإيجاز

1 عبد الحميد محمد أبو سكين، المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، ص18

2 شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ. الطبعة الثالثة 1976 دار المعارف بمصر، ص 12

3 المرجع السابق 13

يجب الوقوف عند أسراره، فكان هذا البيان الساطع حافزا للدراسات البلاغية التي كان القرآن موضوعها الوحيد، والدفاع عنه مبتغاها[1].

ومما تفردت به البلاغة عن علوم اللغة العربية الأخرى، أنها كانت أكبر همّ لغوي حمله الخطباء وعامة الناس منذ ما قبل الإسلام، ولم يتعالق حضورها - في بداية الأمر - بين العرب باللحن والتحريف الذي أصاب اللغة، ثم لم يتميز بها العربي وحده، فالهنود والفرس والروم وغيرهم؛ إن كانوا قد اختلفوا في النظر إليها وتعريفها، فإنهم اتفقوا على جوهرها وقيمتها التعبيرية، فقد أورد الجاحظ في بيانه أنها عند الفارسي معرفة الفصل من الوصل، وعند اليوناني تصحيح الأقسام واختيار الكلام، أما الرومي فرأى أنها حسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة يوم الإطالة، ورآها الهندي وضوح الدلالة، وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة.[2]

فبعد أن كان الأمر مجرد ملاحظات متفرقة بين الشعراء والخطباء الذين جمعوا بين النقد والإبداع، بدأت ملامح علم البلاغة تتبدّى شيئا فشيئا، في بيئة تأسست بها قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح. وقد حصّل من تمكن منها الإعرابَ الذي هو ميزانُ

1 محمد أحمد قاسم ومحي الدين ديب، علوم البلاغة؛ البديع والبيان والمعاني. الطبعة الأولى 2003، المؤسسة الحديثة للكتاب بلبنان. ص 15

2 الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيّن. الطبعة السابعة 1418ه/1998م. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الجزء الأول، ص 88

أوضاع العربية ومقياسها، ومعيار حكمة المواضع وقسطاسها، وأصاب ذروًا من علم المعاني، وحَظِيَ برشّ علم البيان، وكانت له قبلَ ذلك كلّه قريحة صحيحةٌ، وسليقةٌ سليمةٌ، فَفَحُلَ نَثْرُهُ، وَجَزُلَ شِعرُهُ[1].

هذه -إذن -قوانين الفصاحة، ومعلوم أن الفصاحة ميدان للبلاغة، وقد ذكر الهاشمي أن الإمام الجرجاني وجمعا من المتقدمين جعلوا البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة ألفاظا مترادفة، لا تتّصف بها المفردات، وإنما يوصف بها الكلام بعد تحرّي معاني النحو فيما بين الكلم حسب الأغراض التي يصاغ لها، وهو ما أكده أبو هلال العسكري في "الصناعتين" بإرجاعه البلاغة والفصاحة إلى معنى واحد، وإن اختلف أصلاهما، لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له[2].

من هنا كان منطلق علم البلاغة، فهي كبقية علوم اللغة العربية الأخرى، لم تكن وليدة ساعة أو يوم، وإنما مرت بمراحل عديدة حتى اكتمل نضجها، وأصبحت علما مستقلا قائما بذاته، له قواعده وقوانينه. هذا العلم الذي كان في الأصل نتيجةً لدواع عدة، منها ما هو دين، ومنها ما هو ثقافي.

---

1 الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، أساس البلاغة. تحقيق محمد باسل عيون السود. الطبعة الأولى 1419ه/ 1998م دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الجزء الأول. ص 16

2 السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. ضبط وتدقيق وتوثيق الدكتور يوسف الصميلي، دون تاريخ، المكتبة العصرية ببيروت. ص 17-18

ففي الجانب الثقافي نجد أن العرب أمةٌ جُبِلَتْ على البلاغة ومراعاة اللفظ ومقامه، وقد ترسخت في ذاكرتها ضرورة التمييز بين الجيد والرديء من الكلام؛ فضلا على أن الحديث عن البلاغة العربية حديث عن الحياة العربية، ومناط الوجه العقلي للعرب، ثم للإسلام بعد ذلك، ولهذا؛ فإن البلاغة العربية في صورتها الأولى وجه من وجوه الثقافة التي تترجم عن أمّة معروفة[1].

وما وصلنا من الأدب الجاهلي يمثل بحقّ نزعة العرب للبلاغة، إلى درجة الاحتكام إلى قضاةِ الخطابِ الذين جمعوا الفطنة وقوة القريحة ودقة الملاحظة، بالأسواق والمناسبات، أمثال النابغة الذبياني، الذي مثل الشخصية العربية في تعاطيها مع الجمال البلاغي. وغيره من البلاغيين المطبوعين الذين أدركوا للبلاغة والفصاحة شروطها، يحسّون بها فيراعونها في كلامهم، وكان العربي المطبوع يسمع الكلام البليغ أو الفصيح فيميزه وينفعل له، وقد يُطلق عليه حكما من الأحكام.[2]

إذن فإن العرب قد أحلّوا -منذ الجاهلية -لغتهم من حياتهم المحلّ الأول، فكان لا يكون العربي في نظرهم كاملا ما لم يبلغ من لسانه الغاية، وكان من يبلغ بلغته منزلة رفيعة من الخطابة أو الشعر، تبلغ به لغته منزلة أرفع بين قومه وأبناء عشيرته، وهو بلغته الرفيعة تلك؛ يبلغ بقومه أو عشيرته مبلغا عظيما بين

---

1 محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، ص 15

2 مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة. دون تاريخ، دار الفكر، ص 21

القبائل والعشائر[1]. هذا الوضع، جعل من البلاغة معيارا من معايير الثقافة العربية، ونقلها من مجرد ملاحظات متفرقة إلى عُرْفٍ عام التزم به الكبير والصغير، وما صَبِيٌّ واقعة "استنوق الجمل" إلا مثال لهذا الالتزام.

انتهى عصر الجاهلية فوجدت البلاغة نفسها في ظلال الوحي، فعرف العرب البلاغة من القرآن معرفة الفطرة والسليقة، لا معرفة العلم والاكتساب، وراحوا يتدبّرون أمرهم بينهم فيما يعلّلون به هذا الكلام الساحر والأسلوب الآسر[2] الذي تحدّاهم. فجعلوه محورا ومادة لدراساتهم النحوية والصرفية والبلاغية، وهم يُقِرُّون أن فيه إعجازا يجب التعرف إلى أصوله، ومجازا يجب التطرق إلى حقيقته، وإيجازا يجب الوقوف عند أسراره، فكان هذا البيان الساطع حافزا للدراسات البلاغية التي كان القرآن موضوعها الوحيد، ولم تكن هذه الدراسات مطلبا تعليميا بقدر ما كانت مطلبا دينيا للذود عن حياض الدين وفضح أضاليل خصومه[3].

وقد جعل الدارسون البلاغة في علوم ثلاثة؛ البديع والمعاني والبيان، فجعلوا كلّ ما تُعرف به وجوه تحسين الكلام بديعا، واضعه هو أبو العباس عبد الله بن المعتز في خلافة المعتمد بالله العباسي. وجعلوا ما تُعرف به أحوال اللفظ ومطابقة اللفظ لمقتضى الحال معاني، أما البيان فهو ما تُعرف به طريقة إيراد

---

1 المرجع السابق ص 22

2 مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، ص 33

3 محمد أحمد القاسم ومحي الدين ديب، علوم البلاغة؛ البديع والبيان والمعاني، ص 15

المعنى الواحد بأساليب مختلفة، وقد وضعها عبد القاهر الجرجاني صاحب كتاب دلائل الإعجاز المتوفى سنة 471 هجرية[1].

ومما يذكره ابن النديم من مؤلفات في معاني القرآن ومشكله ومجازه، كتاب معاني القرآن للكسائي، وكتاب الرد على من نفى المجاز من القرآن للحسن بن جعفر الرحى، وغيرهما من الأولين الذين ألفوا في معاني القرآن الكريم كابن الأنباري وابن كيسان والزجاج وثعلب[2]، ومن المؤلفات المؤسسة لعلم البلاغة أيضا، نجد كتاب نهج البلاغة للشريف الرضي الذي حوى أقوال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وحكمه، وصار فيما بعد منارة من منارات علم البلاغة، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، ثم أساس البلاغة للزمخشري، ومفتاح العلوم للسكاكي. فقد وضع هؤلاء -كل بطريقته-لبنات البلاغة، وأحاطوا بعلومها تنظيرا وتطبيقا، وطوروا من أساليب التعامل مع النصوص؛ نصوص القرآن الكريم، والنصوص النثرية الإبداعية وكذلك النصوص الشعرية.

خاتمة:

حمل أهل اللغة العربية القدماء -عربا وعجما -حملا عظيما، وتطوعوا لمسؤولية كبيرة، يمكن وصفها بـالمهمة الحضارية، أثبتوا بها عمق نظرهم، وحسن الرأي والتدبير لديهم، ولن نغالي إن نحن وضعناها في مقام التخطيط اللغوي المعروف لدينا اليوم. وقد قام مجهودهم على دعامتين أساستين ضمنتا لهم النجاح في

1 أسعد داغر، حضارة العرب، ص 133

2 ابن النديم، الفهرست. دون تاريخ، دار المعرفة بيروت لبنان، ص 51-52

استنباط قواعد اللغة العربية لفظا ومعنى، إفرادا وتركيبا، أولاهما، أنهم كانوا على صلة وثيقة باللغة العربية تدوينا وتداولا، وهو ما وسّع دائرة الاهتمام بعلوم اللغة العربية والعمل على نشرها، فلما كان يخضع الخطاب الرسمي وغير الرسمي، قبل أن تتشكل في لهجات، وجماعات لغوية تمايز عن بعضها في الكثير من الخصائص اللفظية والدلالية. وثانيتهما، أن هاجسهم كان قويا، وكلما قَوِيَ الهاجسُ كان السعي حثيثا متصلا غير منقطع، فقد هبّ هؤلاء أول ما هبّوا إلى حماية النص القرآني والحديث الشريف من التحريف والتصحيف الذي انتشر بين المسلمين غير العرب أولا، ثم بعد ذلك بين العرب أنفسهم.

وإذا تأملنا علوم اللغة العربية التي خصصنا لها هذا المحور، وجدناها تحيط إحاطة شاملة بمكون اللغة، فدَرَسَ الإعراب تراكيب الجمل، ودَرَسَ الصرفُ تراكيب الكلمات وأبنيتها، وجمع المعجم شتاتها ومعانيها، فيما اهتمت البلاغة-منذ أن كانت مجرد ملاحظات-بالنص الإبداعي نثرا وشعرا، قبل أن تفرض نفسها فرضا، إلى جانب الإعراب والصرف والمعجم، حين اتصلت علومها (البيان والبديع والمعاني) بالنص القرآني والأحاديث النبوية الشريفة، وساعدت على تفسير معاني النصوص الشرعية التي هي في حاجة إلى تأويل. وقد تحقق ذلك في انسجام تام مع خصائص اللغة العربية التي نزل بها الوحي، ومع مضامين هذا الوحي وأهدافه الكبرى.

وقد كان للتدوين دور كبير جدا في حفظ التراث المرتبط بهذه العلوم، وحفظ قواعدها وآليات عملها. فمن اللحظة الأولى سعى العلماء إلى وضع كتب

وصحائف في موضوعات هذه العلوم، دوّنوا فيها ملاحظاتهم، كانت بمثابة الأساس. وما زالت كتبهم -لحد الساعة -مصدرا ومرجعا لعلماء اللغة والباحثين، ثم تلت ذلك مؤلفات أخرى، منها ما كان مستقلا، ومنها ما كان تعقيبا على ما سبقه في الموضوع، أو إضافة واستدراكا لما أغفله غيره، فتكاملت الجهود، ووقع الإجماع على القضايا الأصول، باستثناء ما اختُلف فيه من القضايا الفرعية، أو ما حمل أكثر من وجه، أو ما وقع الاختلاف فيه حول تسميته، من فروع هذه العلوم وأبوابها.

لائحة المصادر والمراجع:

- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى 1392ه/1972م، الجزء الأول.
- ابن النديم، الفهرست، بدون تاريخ، دار المعرفة بيروت لبنان
- أحمد أمين، ضحى الإسلام. الطبعة الثانية 1352هـ /1934م مطبعة الاعتماد، شارع حسن الأكبر بمصر، الجزء الأول.
- أسعد داغر، حضارة العرب، طبعة 1332ه/1918م مطبعة هندية بالموسكي بمصر.
- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيّن، الطبعة السابعة 1418ه/1998م. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الجزء الأول
- حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، الطبعة الرابعة 1408ه/1988م دار مصر للطباعة.

▪ خديجة الحديثي، المدارس النحوية، الطبعة الثالثة 1422ه/2001م دار الأمل بإربد (الأردن).

▪ الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى 1419ه/ 1998م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الجزء الأول.

▪ السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق الدكتور يوسف الصميلي، بدون تاريخ، المكتبة العصرية، بيروت.

▪ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، الطبعة الأخيرة 1936م/1355ه، مطبوعات دار المأمون، الجزء الأول.

▪ شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، الطبعة الثالثة 1976 دار المعارف بمصر.

▪ شوقي ضيف، المدارس النحوية، الطبعة السابعة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

▪ الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، الطبعة الثانية 1995م دار المعارف، القاهرة.

▪ عبد الحميد محمد أبو سكين، المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، الطبعة الثانية 1402ه/1981م. دار الفاروق الحديثة.

▪ علي القاسمي، علم اللغة وصناع المعجم، الطبعة الثانية 1411هـ /1991م، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

▪ علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، الطبعة الثانية 1399ه/1979م عالم الكتب، القاهرة.

▪ مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، بدون تاريخ، دار الفكر

▪ المبرد أبي العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة 1415هـ/1994م، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، الجزء الأول

▪ محمد أحمد قاسم ومحي الدين ديب، علوم البلاغة، البديع والبيان والمعاني، الطبعة الأولى 2003. المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

▪ محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، الطبعة الثانية 2008. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

▪ محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، الطبعة الأولى 1412ه/1992م. دار البشير عمان الأردن.

▪ محمد حسين سلامة، الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، دار الآفاق العربية بالقاهرة.

▪ محمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، الطبعة السادسة 1988 عالم الكتب بالقاهرة.

- المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الرابعة 1425ه/2004م، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية.

الدرس اللغوي والشرعي بين التداخل والتكامل ـ بحث في أصول العلاقة بينهما ـ

السّعيد انفضواك[1]

ملخص:

إن الناظر في التراث العربي الإسلامي، يجد هذا الأخير نسقا فكريا واحدا أسهمت في تكوينه جملةٌ من العلوم [لغوية وشرعية]، لا يكاد أحدُها يستغني عن الآخر، حتى إن الدارسَ للعلاقة بين هذه العلوم لا يكاد يجد للموضوعين حدّا فاصلا بينهما لِشدّة تداخلهما وتكاملهما، فما انتظم عِقدُ علمٍ من علوم اللغة العربية، إلا وتجد أحدَ علوم الشريعة واسطةَ هذا العقد، ولا انتظَم عقدُ علمٍ من علوم الشريعة، إلا وتجد علم اللغة واسطته كذلك، ولا تكاد ترتفع منارة أحدهما، إلا وتجد الآخر قاعدتَه ومُنطَلقه، من هنا وجب إبراز التداخل والتكامل الحاصل بين هذين الموضوعين، وذلك هو صلب البحث في هذه الورقة العلمية.

مقدمة:

1 باحث في الفكر الإسلامي-تخصص: أصول الفقه ومقاصد الشريعة الإسلامية. جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية -مراكش-المغرب.

الحمد لله خالق الألسُن واللغاتِ، مُنزّلِ الكتب والرسالاتِ، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد، أفصح الخلق لساناً، وأعربهم بياناً، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد، فهذا مقالٌ وسمته بـ "الدرس اللغوي والشرعيّ بين التداخل والتكامل -بحثٌ في أصول العلاقة بينهما"، أبيّن فيه طبيعة العلاقة بين علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية، تِلكم العلاقة التي لا يفتأ الدارس المتفحص إدراكَها وهو بصدد بحثه في إحدى هذين المجالين، وجماعُ القول في هذه المسألة يتضح بذكر جملة من النقاط، أهمّها: إشكالية البحث، ومنهجه المعتمد، ثم أهميته ومحتوياته.

إن الناظر في التراث العربي الإسلامي؛ يجد هذا الأخير نسقا فكريا واحدا أسهمت في تكوينه جملةٌ من العلوم [لغوية وشرعية]، لا يكاد أحدها يستغني عن الآخر، حتى إن الدارس للعلاقة بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية لا يكاد يجد للموضوعين حدّا فاصلا بينهما، وذلك لشدة تداخلهما وتلازمهما، فما انتظم عِقدُ علمٍ من علوم اللغة العربية؛ إلا وتجد أحدَ علوم الشريعة واسطةَ هذا العقد، ولا انتظم عقدُ علمٍ من علوم الشريعة؛ إلا وتجد علم اللغة واسطته كذلك، ولا تكاد ترتفع منارة أحدهما؛ إلا وتجد الآخر قاعدتَه ومُنطَلقه، من هنا وجب إبراز هذا التداخل بين هذين الموضوعين، وبيان أوجه تكاملهما، وذلك هو صلب البحث في هذه الورقة العلمية.

فما مظاهر التداخل والتكامل بين هذين المجالين؟ وما أثر ذلك على كل مجال على حدة؟ ثم ما الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية لهذا التداخل والتكامل الحاصل بين الدّرسين؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، قسّمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، جعلت من المقدمة مدخلا نحو موضوع البحث وإشكاليته وأهميته، ونظَمت مادة المبحث الأول في ثلاثة مطالب، أحطت في الأول منها بالمقصود بالدرس اللغوي والشرعي في هذا البحث، وخصصت الثاني للأسس المعرفية والمرجعيات النظرية للتداخل بين الدرس اللغوي والشرعي، فيما جعلت المطلب الثالث لإبراز تجليات هذا التداخل والتكامل. أما المبحث الثاني، فقد جاء، بدوره، في ثلاثة مطالب تحوي في مجملها نماذج تطبيقية وشواهد على هذا التكامل بين الدرسين معا، فعقدت المطلب الأول للحديث عن التكامل والتفاعل بين الدرس اللغوي وعلوم القرآن (التفسير، القراءات، التجويد)، وأما الثاني فخصّصته لإبراز التكامل بين الدرس اللغوي وعلوم الحديث، وتحدثت عن التكامل بين الدرس اللغوي والدرس الأصولي والفقهي في المطلب الثالث. وأما الخاتمة فقد أوجزت فيها خلاصات البحث وأهم نتائجه.

المبحث الأول: الدرس اللغوي والشرعي -مقدمات نظرية في طبيعة العلاقة بينهما:

المطلب الأول: المقصود بالدرس اللغوي والشرعي:

أ – المقصود بالدرس اللغوي:

أقصد من وراء تخصيص فقرة لهذا الغرض بيانَ المراد بالدراسات اللغوية، وذلك دفعا لبعض الالتباس الذي قد يرتسم في الذّهن بمجرد سماع هذا المصطلح، فإذا اختلف الباحثون والمؤصّلون من أهل اللغة -قديما وحديثا- في عدّ علوم اللغة، وفي بيان الأصول منها أو الفروع، فإن عزمي في هذه الورقة ليس حسم مادة هذا الاختلاف، أو بيان هذه العلوم وتحديدَها، وإنما غاية القصد عندي ههنا: بيانُ العلاقة بين الدّرس اللغوي والدّرس الشّرعي، وبناء على هذا، فإنه ليس كل علم من علوم اللغة مقصودا في هذه الدّراسة، بل ما كان له علاقة واضحة بالدرس الشرعي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: علمُ الأصوات والتّصريف والنحو والبلاغة وغيرها. فما المقصود بالدرس الشرعي؟

ب – المقصود بالدرس الشرعي:

إذا كان الغرض من هذا البحث هو: بيان العلاقة بين الدرس اللغوي والشرعي، فإن المقصود هنا بالدرس الشرعي هو تلك العلوم الخادمة لنص الوحيَين: قرآنا وسنة باعتبارهما أصلَي الشريعة الإسلامية، إما فهما أو تفسيرا أو استنباطا أو ترجيحا، ومن هذه العلوم على سبيل المثال: علم أصول الدين / العقيدة، وعلم أصول الفقه وقواعده، وكذا الفقه وقواعده، وعلوم القرآن والحديث.

وبناء عليه، فإنني سأقتصر في هذه الدراسة على بيان العلاقة بين هذه العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية التي سبق ذِكرها.

المطلب الثاني: الدرس اللغوي والشرعي -مقدمات نظرية:

إن العلاقة التي لا يفتأ الدارس يتفطن إليها بين العلوم اللغوية والإسلامية، هي علاقة التداخل والتكامل، ذلك أن الحديث عن هذا التكامل بين العلوم عامة، وبين علوم اللغة العربية والعلوم الإسلامية أصلٌ أصيل في نظرية نشأة العلوم والمعارف وتكوينها، وهذا راجع إلى أسس ومقدمات نظرية وفلسفية واضحتين، يمكن إبرازهما فيما يأتي:

الأساس الأول: وحدة المصدر والمرجع:

والمقصود هنا بوحدة المصدر والمرجع أن العلوم اللغوية والشرعية ترجع إلى مصدر واحد، فالعلوم الإسلامية وما يؤطرها، ومعهودُ كلام العرب والقواعدُ الخادمة له، كلُّ ذلك راجعٌ إلى تكوين الله سبحانه وتعالى وخلقِه، وعليه فالتداخل بينها أمرٌ ضروري وحَتْمي، حتى لو كان المجالان متضادّين، كالليل لا يُعرف إلا بطلوع النهار، فهو في حاجة إليه على كل حال، فما بالك بخدمة بعضهما بعضا، وحاجة أحدهما إلى الآخر[1]، وهذا على مذهب من قال إن اللغة توقيفية، ولا يضر اختلاف من قال إنها اصطلاح في هذا السياق[2]، مادام المتكلم بها مخلوق من مخلوقات الله عز وجل.

---

1 مع العلم أن الحاجة هنا: حاجةُ تكامل لا حاجة وجود، بمعنى أن كل مجال من المجالين يُكمّل الآخر ويخدمه، وإلا فمن حيث الوجود فكل علم أو مجال مستقل عن الآخر استقلالا تاما.

2 اختلف المفكرون وأهل العلم في مسألة نشوء اللغة، أ هو توقيف أم اصطلاح؟ فذهب بعضهم إلى الاختيار الأول ومنهم: أبو الحسن الأشعري وأصحابه ومن قال بقولهم، وذهب

الأساس الثاني: أن كل الموجودات تفتقر إلى غيرها:

إذا تقرر ما سبق؛ فإن كل ما في الوجود من المخلوقات لا شك يفتقر إلى غيره، وهو أمر ظاهر لا شك فيه، وهذا الحُكم يسري على ما نحن بصدد الحديث عنه من العلوم اللغوية والشرعية وطبيعة العلاقة بينها؛ فالعلوم اللغوية تفتقر إلى علوم الشريعة، إذ العامل الديني من أهم أسباب نشأة كثير من العلوم اللغوية وتطورها وازدهارها، بل إن القرآن الكريم حفِظ لعلوم اللّغة العربية مكانتها وسلطانها، والعلوم الشرعية كذلك تفتقر بدورها إلى علوم اللغة من باب أولى، باعتبار الأولى مقصدا والثانية وسيلة لا تتحقق الأولى إلا بها.

الأساس الثالث: مركزيةُ النص القرآني في الدراسات اللغوية والشرعية أساسُ التكامل والتداخل بينهما:

كان نزول القرآن وما يحمله من قيم وعلومٍ ومعارفَ وأخبار ولغة...، فاتحةَ عهد جديد، ومصدرا أولا انبثقت عنه جملة من العلوم [الشرعية واللغوية على

فريق ثانٍ إلى الاختيار الثاني، ومنهم: المعتزلة ومن سلك مسلكهم، وجمع الفريق الثالث بين الاختيارين، وممن ذهب هذا المذهب: إمام الحرمين والباقلاني وغيرهما. يُنظر للتفصيل في ذلك: ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول، ص: 41.

ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، 1988م، دار الفكر بيروت، ج:1، ص: 753.

إمام الحرمين، الجويني، البرهان في أصول الفقه، 1997م، دار الكتب العلمية بيروت، ج:1، ص: 44.

فخر الدين الرازي، المحصول، 1997م، مؤسسة الرسالة، ج: 1، ص: 181.

وجه الخصوص]؛ لذلك اتجهت إليه أنظار الباحثين والعابدين، فباتت لغتُه الفصيحةُ البديعة قبلةَ الباحثين، ومعانيه وِجهةً للعارفين والعابدين، فاجتمعت علوم اللغة وعلوم الشريعة معا على فهم معانيه وسبر أغواره، فتجد الفقيه والمفسِّر يستعينان بعلوم اللغة على بلوغ غايتهما، كما تجد اللغوي والنحوي والبلاغي يُقلّبون الآيات والسور عَلّ الواحد منهم يظفر بشاهد أو توجيه لسماعٍ بَلَغه أو قياسٍ أقدَم عليه أو غير ذلك، فشكّل القرآن الكريم بذلك بداياتٍ أولى لنشأة علوم اللغة كعلم الأصوات والتصريف والنحو وغيرها، وعلوم الشريعة كالعقيدة والتفسير والأصول والفقه وغير ذلك، مما يكمّل بعضُها بعضا.

الأساس الرابع: العلوم الشرعية أحوج إلى علوم اللغة من اللغة إلى علوم الشريعة:

إذا كان القصد من العلوم الشرعية فهْمَ الدين الحنيف وإدراكَ حقائقه، فإن هذه الغاية الجليلة مُتوقّفة - إلى حد كبير - على علوم اللغة، وبناءً على هذا، صارت علوم اللغة العربية رُكنا أصيلا وشرطا أساسا للعلوم الشرعية كلها، ولما كان النص القرآني عربيا، فإنه لا سبيل لفهمه إلا من هذا الباب، أقصد باب علوم اللغة العربية، ولذلك فكل علوم الشريعة الإسلامية مفتقرة إلى علوم اللغة العربية، كيف لا وهي وعاؤها وأساسها، وفي هذا الصدد يقول الإمام الزمخشري (538هـ) رحمه الله في المفصل ما نصُّه: " لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهَها وكلامَها، وعلمَي تفسيرها وأخبارها، إلا وافْتِقارُه إلى العربية

بيّنٌ لا يُدفع، ومكشوف لا يُتقنّع"[1]، وقد بسط علماء الشريعة وفقهاؤها الكلامَ في هذا الأمر فلا أطيله، ولكن حسبي الإشارة إلى ما يتم به بيان المقصود فقط.

أجمع أهل العلم على أن معرفة اللغة العربية وعلومها شرطٌ من شروط الاجتهاد في الدين، ولم ينتهِ بهم القول إلى هذا الحد؛ بل منهم من اشترط على المجتهد في علوم الشريعة أن يبلغ في عربيته مبلغ أئمتها كالخليل وسيبويه وغيرهما[2]، وهُم بهذا يجعلون تعلم اللغة العربية وعلومها من أوجب الواجبات على المجتهد، عملا بما تقرره علوم الشريعة نفسُها من أنّ 'ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب'، وفي هذا السياق يقول الفخر الرازي (606هـ) رحمه الله في كتابه المحصول: "لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار وهُما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم؛ كان العِلمُ بِشرعنا موقوفاً على العلم بهذه الأمور، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب"[3]، لهذا السبب أولى علماء الشريعة اللغةَ العربية عناية فائقة، وبحثوا مسائلها، وحرّروا دقائقها.

---

1 جار الله الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 1993، مكتبة الهلال - بيروت، ص:18.

2 ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ الإمام الشاطبي، يُنظر:

الشاطبي، الاعتصام، 1992، دار ابن عفان، السعودية، ص: 809.

3 فخر الدين الرازي، المحصول، 1997م، مؤسسة الرسالة، ج: 1، ص: 203.

الأساس الخامس: دور العلوم الشرعية في ازدهار العلوم اللغوية:

يمكن بيان ذلك من خلال مظهرين اثنين: فأما الأول؛ فيتجلى في كون العامل الديني من أهم عوامل نشأة علوم اللغة -كما سبقت الإشارة إليه -وما كانت اللغة العربية ولا علومها لتصل إلى ما وصلت إليه لولا النص القرآني والحديثي. وأما الثاني؛ فلِكون علوم اللغة تستند كثيرا إلى نصوص القرآن والسنة إلى جانب الشعر، فيتّخذهما أصحاب اللغة محطّ انشغالهم ومدارساتهم واستشهاداتهم وغير ذلك.

ومن مظاهر ازدهار اللغة العربية وعلومها في كنف القرآن، وجود ما يسمى بالتفسير اللغوي للقرآن الكريم، وهو التركيز على الجانب اللغوي في تفسير نصوص القرآن الكريم وفهمها، ومن هذه التفاسير على سبيل المثال لا الحصر: الكشافُ عن حقائق غوامض التنزيل للإمام الزمخشري (538هـ)، وهو يروم البلاغة، والبحرُ المحيط لأبي حيان الأندلسي (745هـ)، وهو تفسير يغلُب عليه الجانب النحوي التركيبي، وكذلك روح المعاني للألوسي (1270هـ)، ومعاني القرآن للفراء (207هـ)، وهُما تفسيران يرتكزان على الجانب النحوي، وتفسير أبي عبيدة (209هـ) (مجاز القرآن) وهو يعتمد على المجاز، وتفسير سيد قطب (1385هـ) (في ظلال القرآن) الذي يرتكز على الصورة البيانية، وغير ذلك من التفاسير التي يغلّب فيها أصحابها -رحمهم الله جميعا- الجانب اللغوي بمستوياته المختلفة.

الأساس السادس: أن التكامل والتداخل هو الأصل، والتّصنيف عارض:

وهو أمر ظاهرُ البيان، ولا يجادل في هذا إلا مُكابر، فلو رجعت إلى علوم اللغة نفسِها، لوجدت الرّعيل الأول يجمعها جمعا، ولا يميز البديع عن المعاني ولا النحو عن الصّرف، وهكذا في علوم الشريعة، فما تميّز علم عن آخر إلا بعد التّصنيف والتأليف، ولم يكن ذلك إلا لغرضٍ تعليمي أو منهجي، وذلك في أواسط القرن الثاني، والدليل على ذلك كثير من العلماء جمعوا بين المجالين معا.

المطلب الثالث: تجليات التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي والشرعي:

أ -التداخل والتكامل على مستوى التأليف والتّصنيف:

مما يلحظه الباحث من مظاهر التكامل والتداخل بين الدّرس اللغوي والشرعي: التشابهُ على مستوى التأليف والتّصنيف، ذلك أن المطّلع على جملة من المؤلفات في المجالين معا يجدها مرتّبة على نحو واحد وبطريقة واحدة، فمن أهل اللغة من صنّف على طريقة الفقهاء أو المحدّثين أو الأصوليين، ومن هؤلاء من صنّف على غرار كتب أهل اللغة، حتى لا تكاد تميز المؤلَّف أ هو مؤلّف في اللغة أم في علوم الشريعة، ومن أمثلة ذلك:

كتاب أبي البركات الأنباري (577هـ) الذي سماه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيين"، حيث رتّب مادته مُقتفِيا أثر الخلاف بين الشافعي (204هـ) وأبي حنيفة (150هـ)، وقد صرّح بهذا في مطلع الكتاب فقال: "وبعدُ، فإن جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقّهين، المشتغلين بعلم العربية، (...) سألوني أن ألخص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوِيِّي البصرة والكوفة، على ترتيب

المسائل الخلافية بين الإمامين أبي حنيفة والشافعي (...) فتوَخَّيْت إجابتهم على وَفْق مسألتهم، وتحرَّيت إسعافهم لتحقيق طلبتهم"[1]، وهذا تصريح واضح في تأليف اللغوي الكبير أبي البركات على خطى الفقهاء والأصوليين.

والأمر نفسه عند السيوطي (911هـ) رحمه الله في كتابه "المزهر"، حيث نسجه على طريقة المحدّثين، فقال في مقدمة الكتاب: "هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه واخترعت تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع"[2]، وهذا برهان على التداخل بين المجالين على مستوى التأليف، حتى إنك لتقرأ الكتاب وتُطالع مادّته فيُساورك الشك في كونه كتاب حديث، لما أودع فيه صاحبه من منهجية حديثية فذة، تقوم على الجرح والتعديل عند المحدثين، حيث تطرّق بين دفّتي الكتاب إلى من تُقبل روايته ومن لا تُقبل، وتحدث أيضا عن الضبط والعدالة، وطرق التّحمل والأداء، ولِما رام استعمالَه أيضا من مصطلحات ذلك الفن الإسلامي الفريد، كإطلاقه المتواتر والآحاد، والصحيح والضعيف، والمرسل والمنقطع، والمصنوع والموضوع، والشاذ والمنكر وغير ذلك من المصطلحات.

---

1 الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج:1، ص: 7

2 السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1998م، دار الكتب العلمية بيروت، ج: 1، ص: 7.

وفي السياق ذاته، ألّف السيوطي (911هـ) نفسُه أيضا كتاب الاقتراح في أصول النحو، مُرتِّبا إياه على ترتيب أصول الفقه تماما، ومَن طالَع كتابه هذا ألْفاه على نسق الكتب الأصولية، بدءا من تعريفه الأول في الكتاب لأصول النحو، حيث اقتبس تعريف الأصوليين لأصول الفقه فنسج على منواله فقال: "أصول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[1]، ونظَم مادة الكتاب على سبعة أبواب كلها على نسق المنهجية الأصولية، وقد صرّح - رحمه الله تعالى - بهذه المحاكاة في مقدمة الكتاب فقال: "ورتبته [أي كتاب الاقتراح في أصول النحو] على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم"[2].

وعموما فهذه أمثلة على التشابه والتداخل بين الدرس اللغوي والشرعي على مستوى التأليف، وهناك أمثلة كثيرة، يُغني ما ذكرته عن التفصيل فيها.

ب -على مستوى المصطلحات والمفاهيم:

من أوجه التشابه والتكامل أيضا بين علوم اللغة والعلوم الإسلامية: اعتمادها منظومة مفهومية ومصطلحية متشابهة، حتى إنك لو طالعت بعض المصطلحات التي يستعملها كل من الأصوليين واللغويين، لصَعُب عليك التمييز بين المجالين إلا إذا كنت باحثا متفحصا مدققا، فعلماء الشريعة وضعوا منظومة مصطلحية دقيقة، استعارها منهم اللغويون، منها على سبيل المثال لا الحصر: النقل

1 السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، 1989، دار: القلم، دمشق، ص25.

2 نفسه: ص16

والقياس والعلة والاستحسان والحكم والمتواتر والآحاد وغيرها كثير، وكذلك علماء الشريعة [خاصة الأصوليون] اقتبسوا من علماء اللغة مصطلحاتٍ ومباحثَ لغوية محضةً، كالاشتراك والترادف والإجمال والعموم والخصوص والإشكال وغيرها، وهذا أعظم من أن نمثل له بمثال أو مثالين، فهو مبثوث في كتب الأصول، قديمِها وحديثِها.

إن هذا التشابه الشديد في مصطلحات هذين المجالين، لا يقف عند التشابه على مستوى الألفاظ فقط، بل يتجاوز ذلك إلى ما يترتب على تلك المصطلحات من أحكام، فإذا كان علماء الشريعة قد ذهبوا في تقسيم الحكم الشرعي إلى واجب ومحرّم ومندوب ومكروه ومباح، فإن أهل اللغة كذلك، فالحكم النحوي عندهم واجب وممنوع وحسن وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء، وغيرهما من الأحكام النحوية الأخرى كالرّخصة والضرورة والاستحسان[1]، مما عليه العمل عند الأصوليين.

وجدير بالتنبيه أن الحديث عن هذا التشابه أو التطابق أحيانا بين المصطلحات المستعملة في المجالين معا، يُحتِّم علينا أن نشير إلى أن كل مصطلح

---

1 للتفصيل في المسألة يُنظر:

السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، 1989، دار: القلم، دمشق، ص:47.

الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك لإبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2001، ص: 413.

مؤسسة: مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو، جامعة المدينة العالمية، ص:37.

في علم ما يختلف عن شبيهه ونظيره في علم آخر، فالنقل في العلوم الشرعية ليس هو النقل عند اللغويين، وكذلك باقي المصطلحات فإنها تختلف باختلاف المجال والسياق.

ج – على مستوى الأصول والأدلة:

أقصد بذلك التداخل والتكامل الحاصل في أدلة علوم اللغة وعلوم الشريعة وأصولهما معا، فإذا كانت أدلة الفقه وأصولُه هي: النقل والإجماع والقياس والاستصحاب...، فإن هذا الأمر نجده ينطبق على النحو والصرف، فأدلتهما وأصولهما هي: النقل والإجماع والقياس والاستصحاب وغيرها[1].

المبحث الثاني: الدرس اللغوي بين التداخل والتكامل:

المطلب الأول: التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي وعلوم القرآن:

إذا كان القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة، وخطاب الله إلى عباده، فإن هذا الكتاب هو مهد الحضارة العربية الإسلامية، ومنطلق العلوم اللغوية والشرعية، فقد تسابق الجميع إلى فهمه، وسبر أغواره، والوصول إلى أسراره ومقاصده، ودارت حوله الدراسات العربية والشرعية على حدّ سواء، ولما كانت لغته هي اللغة العربية، فإنه لا سبيل إلى فهمه إلا من هذا الباب كما

---

1 السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، 1989، دار: القلم، دمشق، ص: 26.
أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،1997-2013، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ج:7، ص: 112.
مؤسسة: مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو، جامعة المدينة العالمية، ص:155.

سبقت الإشارة إلى ذلك، فأغلب علوم القرآن وقواعده التي أصّلها أهل هذا الفن، مؤسَّسةٌ على علوم اللغة العربية، وهذه الأخيرة إنما نشأت وتطورت وازدهرت بين أحضان علوم القرآن الكريم، خاصة بين أحضان علم التفسير، ومن هنا باتت العلاقة بين الدّرسين [الدرس اللغوي والشرعي] واضحةً جلية، فهي إذن مبنيةٌ على التكامل والتداخل، والتناسق والتوافق، ومن أوجه التكامل بين الدرسين ما يلي:

أن التفسير يُعدّ حاضنا لمختلف العلوم اللغوية، لذلك تجد كتب التفاسير بحرا يحوي كمّا هائلا من الشواهد النحوية والبلاغية والشعرية، ومباحث كثيرة من علوم اللغة وقواعدها، وتجد كثيرا من المفسرين جمعوا بين علوم اللغة وعلوم الشريعة، فصارت كتبهم حافلة بمظاهر التفاعل بين الدرسين اللغوي والشرعي، فهذا الإمام البيضاوي (685هـ)، وأنت تقرأ كتابه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" تحار في إلحاقه بأهل اللغة أو أهل التفسير، وكذا الزمخشري (538هـ)، والأصبهاني (502هـ)، والرازي(606هـ)، والقرطبي (671هـ)، وابن العربي (543هـ)، وأبو حيان الأندلسي (745هـ) وغيرهم رحمهم الله جميعا.

إن البلاغة ومباحثها من أسس فهم القرآن ومداخله، لذلك نجد المفسرين يجنحون إلى اعتماد البلاغة في تفاسيرهم، بل إن هناك تفاسير كثيرة أسّها وأساسها: البلاغة، كما هو الشأن في تفسير الإمام الزمخشري، الذي أعرَب فيه عن أهمية البلاغة وعلومها ومباحثها في سبر أغوار نصوص القرآن الكريم، وفهم

أسراره، بل إن الزمخشري ذهب إلى اختصاص علمَي المعاني والبيان بالقرآن الكريم، فقال رحمه الله تعالى في مقدمة الكشاف نقلا عن الجاحظ (255هـ): "فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلمُ وإن بزّ أهلَ الدنيا في صناعة الكلام، وحافظُ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرّية[1] أحفظ، والواعظُ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحويُّ وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغاتِ بقوّة لحييه، لا يتصدّى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان"[2]، ومن تتبع الزمخشري في كشافه يجده يوظف مباحث بلاغية كثيرة لتفسير ما أُشكل من آي القرآن، فتجد تفسيره مليئا بالحديث عن التشبيه والمجاز والكناية وغيرها، ومن ذلك تفسيره لآية الربا في سورة البقرة: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[3]، قال: "جيء به [يقصد هذا التشبيه] على طريق المبالغة، وهو أنه قد بلغ من اعتقادهم في حل الربا أنهم

1 هو: أبو سليمان أيوب بن يزيد بن قيس بن زرارة النمري أعرابي أمي فصيح مفوّه يُضرب ببلاغته المثل. يُنظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة: 03، ج:4، ص: 346.

2 جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 1407هـ، دار الكتاب العربي - بيروت، المقدمة، ج:1، ص: 2.

3 سورة: البقرة، الآية: 572.

جعلوه أصلا وقانونا في الحل حتى شبهوا به البيع"[1]، وهذا ضرب من أضرب التشبيه، وهو المسمى عندهم بالتشبيه المقلوب، وفي قوله تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ قال الزمخشري: "غلُّ اليد وبسطُها مجاز عن البخل والجود"[2]، فمن هذه الأمثلة وغيرها يتضح لنا أن الزمخشري مزج تفسيره بالبلاغة، وكشف أسرار القرآن بمباحثها ومسائلها.

إن الناظر في العلاقة بين الدّرسين يجدها علاقة تسير في الاتجاهين معا، فلا تقتصر على استمداد التفسير من البلاغة فقط، بل إن هذه الدراسات البلاغية تستمدّ حجيتها من آي القرآن الكريم، وتعتمد النص القرآني شاهدا بلاغيا، ومن ذلك أيضا: عدُّ الإعجاز البلاغي مبحثا من مباحث علوم القرآن عند أهل هذا الشأن، كما عند الباقلاني (403هـ) في 'إعجاز القرآن الكريم'، والسيوطي (911هـ) في كتابه: 'الإتقان في علوم القرآن' وغيرهما.

ومن صور التداخل بين العلوم الشرعية والعلوم اللغوية أيضا، ما نلحظه من التكامل والترابط بين الدراسات الصوتية وعلم التجويد أو القراءات، ومَن تتبع مصنفات أهل التجويد والقراءات، يجدها حافلة بدراسات صوتية دقيقة جدا، فقد تطرقت للإدغام، والقلب، والإعلال، والإشمام، والمد، وغير ذلك من الظواهر الصوتية المختلفة، باعتبارها مدخلا مهمّا إلى علم التجويد، لهذا أولى

---

1 جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج:1، ص: 321.

2 المصدر نفسُه، الجزء 1، ص: 654.

علماء التجويد هذه الظواهر الصوتية عناية فائقة، فاشتغلوا ببيانها منذ العصور الأولى للتّأليف[1].

ومن أوجه التّداخل بين الدراسات الصوتية والقراءات القرآنية؛ أن أهل هذين الفنّين قد جمعوا بينهما إلى حد لا تكاد تميز معه بينهما، فهذا ابن جني (392هـ) اللغوي الكبير ورائد علم الأصوات، درَس القراءات وبرع فيها، بل ألَّف فيها كتابه 'المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها'، وأحسِب أنه ما بلغ ما بلغ في علم الأصوات إلا بالقراءات، وهذا الكسائي (183هـ) إمام في القراءات والنحو وغيرهما.

المطلب الثاني: التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي وعلوم الحديث:

من أوجه الترابط والتكامل بين الدرس اللغوي والشرعي؛ ما نلاحظه بين علوم اللغة وعلوم الحديث، فإذا كان الحديث النّبوي من أعلى صور الدقة والإتقان اللغوي، لما أحرزه الرسول عليه الصلاة والسلام من جوامع الكلم،

---

1 يُنظر للتفصيل:

الكسائي، أبو الحسن، مشتبهات القرآن، 1998م، دار المنار للنشر والتوزيع.

أبو جعفر محمد بن سعدان، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، 2002، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي.

الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، 1991، مركز البحوث في كلية الآداب -جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية.

الشاطبي، أبو محمد، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، 2005، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية.

فإن علوم اللغة ضرورية لدارس هذا الحديث، وإلا لحن فيه وحمَله على غير محامله، وإذا لحن فيه عُدّ من الكذابين، كما قال الأصمعي فيما نقله عنه الذهبي في السّير: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله صلى الله عليه وسلم من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار"[1]، وهذا أمر يخشاه عامة الناس فضلا عن خاصّتهم من المحدثين واللغويين.

إن حاجة علوم الحديث الملحة الى علوم اللغة، نجدها نفسَها قائمة بالنسبة لعلوم اللغة إلى علوم الحديث، فالمتأمّل في الدراسات اللغوية عامة، والرواية بصفة خاصّة، يجدها تقتبس من علوم الحديث منهجا فريدا من نوعه، وأقصد بهذا المنهج: الإسناد في الروايات، فإن هذا الأخير لم يقف العمل به عند أهل الحديث من أجل تمييز الصحيح من الضعيف، بل استعاره اللُّغويّون لمعرفة صحيح الرواية عندهم من سقيمها، مع العلم أنه منهج حديثي خاص، لم يكن معروفا عند علماء اللغة، وفي هذا السياق يقول الدكتور صبحي الصالح: "والمهم أن الرواية المصحوبة بالإسناد عُرفت - أول ما عرفت - في نقل سنّة النّبي عليه الصلاة والسلام"[2]، ومن باب التأثير والتأثّر، استعار أهل اللغة هذا المنهج، فأعملوه في جمع الروايات، ونفس الأمر سنشير إليه بين علوم اللغة وعلم أصول الفقه، فيُراقَب في محله.

---

1 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ج: 7، ص:115.

2 صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه -عرضٌ ودراسة، 1984م، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ج:1، ص: 321.

وعليه، فإن اعتماد علم الحديث على علوم اللغة وحاجته إليها، واعتماد اللغويين منهج المحدثين في تمييز الرواية وتحديد مراتبها دليل قوي على علاقة التداخل والتكامل بين الدّرسين معا.

المطلب الثالث: التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي والفقه وأصوله:

التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي وأصول الفقه:

إن أبرز صور التكامل بين علوم اللغة وعلوم الشريعة: تتجلى في العلاقة بين علوم اللغة وعلم أصول الفقه، فإذا كانت أصول الفقه هي تلك الأدلة والقوانين التي يُتوصّل من خلالها إلى استنباط الحكم الشرعي، فإن هذه الأصول ترجع إلى اللغة في معظمها، لهذا أشار غير واحد من الأصوليين -إن لم أقل كلهم[1]- إلى ضرورة الإحاطة بعلوم اللغة لفهم أصول الشريعة وأحكامها، ذلك أن معرفة الأحكام واستنباطها وتنزيلها على محالها وأعيانها متوقف على معرفة قواعد اللغة العربية وتراكيبها ودلالاتها، لذلك عُدّ النحو والصرف والبلاغة من أهم الأدوات التي يستند إليها الفقيه في العملية الاجتهادية.

إن الناظر في علم أصول الفقه يجده يستمد مادته من ثلاثة أمور، على رأسها علوم اللغة العربية، قال الآمدي في الإحكام، وهو بصدد بيان استمداد أصول الفقه من علوم العربية: "وأما علم العربية، فلتوقف

1 يُنظر للتوسع: السّبكيان [تقي الدين وولده تاج الدين]، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية بيروت، ط: 1995، ص: 8. الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار: ابن عفان، الطبعة: الأولى: 1997، ج: 5 ص: 52.

معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغةً من جهة الحقيقة، والمجاز، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، والحذف، والإضمار، والمنطوق، والمفهوم، والاقتضاء، والإشارة، والتنبيه، والإيماء، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية"[1]، لذلك عدّ أهل الشريعة اللغةَ العربية مدخلا أساسا لفهم الشريعة الإسلامية.

ومن صور التداخل والتكامل بين المجالين أيضا، ما يمكن أن نطلق عليه 'هجرة المصطلحات'، وأقصد بذلك أن كثيرا من المصطلحات انتقلت من الحقل اللغوي إلى الحقل الأصولي، والعكس بالعكس، ومن ذلك على سبيل المثال ما نجده من اتفاق اللغويين والأصوليين على كثير من هذه المصطلحات، كالكلام في معنى الأمر، والنهي، وصيغ العموم، والمجمل، والمبين، والمطلق، والمقيد، والترادف، والمشترك، وما أشبه ذلك، وإذا أمعنّا النظر في هذه المصطلحات نجد النسبة فيها ثنائية، فهي تنتسب إلى اللغة من جهة، وتنتسب إلى الأصول من جهة أخرى، وفي هذا الصدد يقول الطوفي: "والكلام من الآن في مباحث أصولية، أعني: شأنها في العادة أن تُذكر في الأصول، وإن كان موضوعها

---

1 الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-لبنان، ج:1، ص:8.

إمام الحرمين، الجويني، البرهان في أصول الفقه، 1997م، دار الكتب العلمية بيروت، ج:1، ص: 7.

الألفاظ، فهي كأنها ذات وجهين: من جهة العادة أصولية، ومن جهة التحقيق لغوية"[1]، وهذا من أبرز صور التفاعل والتداخل بين علم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية.

إن صور التداخل بين علمي اللغة وأصول الفقه لا تقتصر على استمداد أصول الفقه من اللغة، بل إن علوم اللغة استفادت من علم الأصول الشيءَ الكثير، خاصة على مستوى المنهج وطريقة التّحليل والتعليل والتّدقيق، ومن طالع كتب الأصوليين وجد فيها من دقائق مسائل اللغة العربية ومباحثها ما لا يكاد يوجد في كتب اللغة والنحو، قال السبكي في الإبهاج: "فإن الأصوليين دقّقوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون"[2]، وقريب منه ما ذهب إليه الجويني في البرهان، حيث قال: "واعتنوا [يقصد الأصوليين] في فنِّهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان وظهور مقصد الشرع، وهذا كالكلام على الأوامر والنواهي والعموم والخصوص، وقضايا الاستثناء وما يتصل بهذه الأبواب"[3]. وهذه شهادة تفيد تـمَيُّز الأُصوليين على النحاة واللغويين، وهذا ليس غريبا ولا مستحيلا، فمن

1 الطوفي، شرح مختصر الروضة، 1987م، مؤسسة الرسالة، ج:1، الصفحة 553.

2 تقي الدين السّبكي وولده تاج الدين، الإبهاج في شرح المنهاج، 1995، دار الكتب العلمية -بيروت، ج:1، الصفحة 7.

3 إمام الحرمين، الجويني، البرهان في أصول الفقه، 1997م، دار الكتب العلمية بيروت، ج:1، ص: 43.

الأصوليّين من بلغ في اللغة مبلغا يُحتجّ معه بقولهم، ومنهم على سبيل المثال: الإمام محمد بن إدريس الشافعي صاحب كتاب الرسالة.

التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي والفقه:

لمـّا كان علم الفقه يقوم على استنباط الأحكام الشرعية من مظانها، فإن اللغة العربية من أهم أدوات هذا الفهم والاستنباط، وبدونها لا يمكن للفقيه أن يسبر أغوار النصوص الشرعية، ولا يفهمُ الشريعة من لا يفهمُ اللسان العربي، بل لا يفهمُ الشريعة حق الفهم –على حد تعبير الإمام الشاطبي[1]-، ولا يصل إلى أسرارها ومقاصدها الجليلة؛ إلا من بلغ في اللسان العربي مبلغ أئمته كالخليل وسيبويه وغيرهما، ومن هنا كانت العلاقة بينهما علاقة ترابط وتداخل.

خاتمة:

أخلص مع القارئ الكريم -من خلال ما سبق-إلى جملة من النتائج، أذكرها كالآتي:

- وجود علاقة جدلية مبنية على التّأثير والتّأثر بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية.
- إن اللغة العربية وعلومها ومباحثها مدخل أساس لفهم الشريعة الإسلامية، فلا يفهم الشريعة حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم.

1 الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار: ابن عفان، الطبعة: الأولى: 1997، ج:5، ص:56.

- إن التأثير والتفاعل بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية يسير في الاتجاهين معا، فلا يقتصر الأمر على استمداد أحدهما من الآخر فحسب، بل يتفاعلان ويتأثران ويتكاملان فيما بينهما.

- مركزية النص القرآني في الدراسات اللغوية والشرعية.

- إن هذا التداخل الحاصل بين الدرس اللغوي والشرعي راجع إلى أسس معرفية ومرجعيات نظرية أهمها وحدة المصدر والسعي نحو خدمة النص القرآني.

- إن هذا التداخل بين المجالين؛ أصل أصيل ومدخل مهم إلى تكامل العلوم وبناء نظريات معرفية جديدة.

وعموما فإن الدرس اللغوي والشرعي بينهما علاقة تداخل وتكامل، وهُما متوافقان متناسقان، بينهما تأثير وتأثّر، وإمداد واستمداد، وهي علاقة تسير في الاتجاهين معا، فلا يقتصر أحدها على الاستمداد من الآخر، أو التأثر به فحسب، بل إن المجالين معا مترابطان ومتكاملان، والواحد منها يحتاج إلى الآخر ويفتقر إليه، كما أن علماء كل مجال من المجالين يستعمل ما توصل إليه أهل الصناعة في المجال الثاني، ويعتمد الواحد منهما نتائج انتهى إليها بحث الطرف الآخر، مما لا يجعل مجالا لنفي التداخل بينهما.

لائحة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم

-الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السّبكي وولده تاج الدين، دار الكتب العلمية -بيروت، 1995.
-الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-لبنان.
-الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي، دار ابن عفان، السعودية، 1992م.
-الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي، دار: القلم، دمشق 1989م.
-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية.
-البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين، الجويني، دار الكتب العلمية بيروت.
-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، دار القلم -دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض،1997-2013.
-حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع لأبي محمد الشاطبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، 2005م.
-الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتّاب.
-ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر لابن خلدون، دار الفكر بيروث 1988م.

-شرح درة الغواص في أوهام الخواص لأحمد بن محمد الخفاجي، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1996م.

-شرح مختصر الروضة للطوفي، مؤسسة الرسالة، 1987م.

-الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك لإبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2001.

-علوم الحديث ومصطلحه -عرضٌ ودراسة لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1984م.

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لجار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، 1407هـ.

-المحصول لفخر الدين الرازي، مؤسسة الرسالة 1997م.

-مشتبهات القرآن لأبي الحسن الكسائي، دار المنار للنشر والتوزيع 1998م.

-معاني القراءات للأزهري، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب-جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية 1991.

-الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي جعفر محمد بن سعدان، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي، 2002.

بنية الجملة في اللغة العربية: دراسة في المرجعيات الصورية المؤسسة للغة النحوية

بنيونس عليوي[1]

ملخص:

يقارب هذا البحث بعض القضايا المرتبط بالبعد الصوري التجريدي في النحو العربي، وذلك اعتمادا على بعض المداخل الأساسية التي تشكل المدخل الطبيعي لتلمس حضور البعد التجريدي في الفكر النحوي العربي، كمفهوم التمكن ومفهوم المحل واللامحل ومفهوم الموقعية في النحو العربي، من أجل إبراز النظامية التي ميزت التفكير النحوي، فالبحث هو غوص في إبيستيمولوجية اللغة النحوية من جهة، وبحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل من جهة ثانية.

الكلمات المفاتيح:

النظام العاملي -الخفة والثقل -المقولات النحوية -الإعراب والبناء -نظام المواقع في النحو -المضارعة -موقع الاسم – الرتبة – العامل – المعمول.

تقديم عام:

1ـ باحث في الدراسات اللغوية، جامعة محمد الأول ـ وجدة -المغرب-

يعتبر النحو العربي من علوم اللغة العربية الذي لقي اهتماما كبيرا من قبل النحويين عبر مر العصور، فمنذ لحظة التأسيس[1]، كان العقل العربي يتعامل مع النحو باعتباره منطق اللغة الذي سيخلص الناس من آفة اللحن، ويُقَوِّم ألسنتهم التي أصابها من الزيغ عن منطق اللغة ما أصابها بفعل عوامل توسع الحضارة الإسلامية، وأهم ما يستشف من هذا، أن البعد التعليمي كان لصيقا بمرحلة النشأة، كما لا يمكن إغفال أن الوازع الديني والرغبة في فهم تراكيب القرآن الكريم الذي أصبح دستور الأمة آنذاك كان من العوامل المهمة أيضا في وضع علم النحو، فازداد بفعل ذلك الاهتمام بهذا العلم الذي سيستطيع مع مرور الأيام وانشغال العقول به، من أن يصبح علم الأمة الأول الذي سيُشْغِل عقول عباقرة اللغة. ومعه سيكتسي الاشتغال بالنحو العربي أبعادا علمية ومعرفية، في محاولة للتقعيد لهذا العلم، ورسم معالمه النظرية، وسن مناهج اشتغاله.

إن الاشتغال بهذه المرحلة العلمية الدقيقة في تاريخ النحو من قبل الباحثين، يجب أن يتجاوز قضية معرفة الأعلام (وإن كان العلم بها واجبا)، وبعض القضايا التي يتم اجترارها في الكتب التي ألفت عن النحو، والأطاريح التي

1 يذكر الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول دراسة إيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ثلاثة عوامل لنشأة الدرس النحوي العربي، العامل الأول ديني والثاني قومي، والثالث سياسي. ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، 2000.

اشتغلت به، ليسلط الضوء على المعالم الكبرى التي ترصد الطريقة التي كان يفكر بها النحوي في محاولته للتقعيد ورسم الأطر النظرية والمنهجية لهذا العلم.

وهو المنهج الكفيل بتحديد الأبعاد التي أسس عليها نحو العربية، ونحاول في هذا البحث كشف الحجب عن قضية مهمة في الصناعة[1] النحوية، وهي قضية حضور الأبعاد الصورية في الدراسات النحوية، وكيف استغل النحوي العربي البعد التجريدي في بناء هيكل النحو العربي، فمعلوم أن النحو العربي قد توجه وجهة لفظية منذ البدء وذلك ما يتبين بالملموس في نظرية العامل في النحو العربي، فكان بذلك الجانب اللفظي هو الغالب في البناء النظري للنحو العربي، إلا أن هذا لا يعدم وجود البعد التجريدي أيضا.[2]

إن المزج بين البعد اللفظي والبعد الصوري في النحو العربي هو الذي سيجعل من النحو "صرحا شامخا"، ونظرية يصعب تجاوزها نظرا للعمق الذي يميزها.

1 يعتبر مصطلح الصناعة النحوية من بين المصطلحات التي يجب أن نلفت إليها النظر باعتبارها ترادف في الأدبيات الحديثة ما يعرف المنهجية العلمية، فهي كما عرفها: "ابن الطيب الفاسي الشرقي، في فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: ص: 218 "العلم الحاصل بالتمرن أي إنه قواعد مقررة وأدلة، وجد العالم بها أم لا"

2 هنا لابد من الإشارة إلى فكرة مهمة هي أن النحو العربي خلال مرحلة معينة تطور في مدينتين هما الكوفة والبصرة، وقد غلبت الكوفة النقل، بينما البصرة جمعت بين النقل والعقل أيضا، يمكن الرجوع لكتاب نظرية العامل في النحو العربي للدكتور مصطفى بن حمزة.

وقبل البدء لا بد من الإشارة إلى أن أهم مرحلة في التقعيد للدرس النحوي[1] كانت مع المنجزات اللغوية المتميزة لكل من مدرسة الكوفة والبصرة، نخلال هذه المرحلة التاريخية دار نقاش علمي وجدال معرفي بين أكبر العقول التي اشتغلت بالنحو، وهذا يؤكده ما وصل إلينا من كتب في هذه المرحلة التاريخية التي احتوت معظم الأفكار والأصول والمناهج التي سيسير عليها النحو العربي خلال القرون التي ستلي هذه الحقبة، وخلال هذه المرحلة عمدت البصرة إلى محاولة التوفيق بين المنهج النقلي والمنهج القياسي لبناء نظرية العامل، بينما اعتمدت مدرسة الكوفة على السماع أكثر من القياس[2]. وخلال هذه المرحلة تم التأسيس للأصول العاملة للهيكل النحوي العربي[3].

تحدثنا في البحث عن بعض القضايا النظريَّة المؤسِّسة للنَّحو العربي، خاصة قضية حضور البعد التجريدي في الممارسة، كما حاولنا الإجابة عن بعض الأسئلة، مِن قبيل: ما هو دور المنهج التصنيفي في تصنيف المقولات النحوية؟ وأي المقولات معربة أصالة؟ وماهي المقولات المبنية أصالة؟ وكيف يمكن

---

1 هذا لا ينفي الدور الذي لعبته باقي الحواضر العلمية والمدارس النحوية التي ستشتغل بالنحو بعد هذه المرحلة.

2 هناك عدة أسباب لذلك منها كثرة العرب بمدينة الكوفة واشتغال أهلها برواية الحديث والقراءات القرآنية، بينما في الكوفة كان أغلب أهلها من الموالي والأعاجم فكان الاشتغال بالعقل أكثر من النقل أمرا طبيعيا.

3 ينظر، تمام حسان، الأصول دراسة إيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،ص: 42 وما بعدها.

تصور موضوع التمكن في بعده التجريدي؟ وكيف أسس النحاة نظام المواقع في النحو العربي؟

وعليه سيكون مدار البحث على مقدمة، وثلاثة محاور وخاتمة جامعة وفق التصميم الآتي:

- مقدمة
- تجليات الفعل التجريدي في النحو العربي
- التصنيف خطوة إلى التجريد
- جملة الابتداء في ضوء نظام المحلات
- خاتمة

ولا بد من الإشارة إلى أنّ البحث، ينطلق من بعض الكتابات التي كتبت في الموضوع، وعلى رأسها:

- بحث للدكتور عبد الرحيم بودلال بعنوان: بنية الجملة عند سيبويه: الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي،

- كتاب للدكتور زكرياء أرسلان بعنوان: إبستمولوجيا اللغة النحوية بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل،

- بحث للدكتور مصطفى بنحمزة: نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية،

المبحث الأول: تجليات الفعل التجريدي في النحو العربي:

أولا: مقدمات الأساس التجريدي وتجلياته:

نحاول في هذا المحور بسط الحديث عن الأساس التجريدي للنحوي العربي، وبيان المقدمات النظرية والمعرفية التي تقف خلف فعل التجريد الذي مارسه النحاة في الصناعة النحوية على تراكيب العربية، من أجل كشف الحجب عن النسق المفهومي للغة النحوية، وذلك بإبراز المداخل والآليات العقلية التي تحكمت في مختلف المستويات التي يقدمها النموذج النحوي، وذلك من الانطلاق من حقيقة النموذج العاملي من جهة الاختيارات التصورية التي تأسس عليها.

وقبل ذلك لابد من الإشارة إلى مفهوم التجريد في الأدبيات اللغوية والعلمية، فقد عرف (لالاند) (lalande .A): التجريد بقوله: "إنه عمل الفكر الذي يعتبر، على الوحدة، عنصرا (صفة أو علاقة) من عناصر تمثل أو تصور، ... إن التجريد يعزل بالفكر ما لا يمكن عزله بالتمثيل" أي "أنه آلية لعزل ما لا يمكن عزله في الواقع"[1].

وقد خاض النحوي في تعامله مع العبارة اللغوية تجربة التجرد، فعزل عنها ما به تتحقق واقعيتها، حيث حول اللغة إلى معطى في ذاته وفي شموليته، والحال

1Combés M, l, ARCH2OGIE DU SAVOIR. P : 113 نقلا عن أ زكرياء أرسلان، إبستمولوجيا اللغة النحوية بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز ط: 1.

أنها دون ذلك في الواقع، إذ إن ما يجعلها كذلك هو "الوصف الذي ينظر إليها على أنها موضوع"[1].

وبالرجوع على بعض الأبحاث المهمة التي حاولت التفصيل في الموضوع نجد الباحث (الدكتور زكرياء أرسلان) في كتابه، إبستمولوجيا اللغة النحوية، يحصر بعض المقدمات التي تعتبر مدخلا طبيعيا لاستقصاء البعد التجريدي في اللغة النحوية، على الشكل الآتي:[2]

- مقدمة عزل العبارة اللغوية عن عنصري الزمان والمكان
- مقدمة إبعاد المتكلم وإقصائه
- مقدمة عزل اللغة عن الفكر
- مقدمة الحدوث
- مقدمة جسمية اللغة

على أن في كل مقدمة من المقدمات السابقة شرحا وتفصيلا، لا يتسع المقال لذكره وإنما أوردناه هنا باعتباره مقدمة معرفية لا بد من الانطلاق منها، للتأصيل لباقي المباحث القادمة.

ثانيا: مدخل الخفة والثقل خطوة إلى التجريد:

1 زكرياء أرسلان، إبستمولوجيا اللغة النحوية بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، ص: 292.

2 المرجع نفسه، ص292 وما بعدها.

ننطلق في معالجة موضوع الخفة والثقل من قول سيبويه "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكّنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا".[1]

يقول الدكتور زكرياء أرسلان[2] معلقا على قول سيبويه، يتضح من خلال هذا القول، أن مفهومي الثقل والخفة، عند سيبويه، متصلان بعلة إعرابية، أي إن الثقيل هو ما لحقه جزم وسكون، والخفيف هو ما لم يلحقه جزم ولا سكون، فهذا هو الأصل في حديهما، إلا أن السيوطي ينقل عن بعض النحويين المتأخرين، ما يفسد أن استعمال هذين المفهومين، قد حصل فيه تحريف عن الأصل المذكور، حيث صارا مفهومين دلاليين، وهو ما يفهم من قول أبي البقاء، مثلا، "الثقيل والخفيف يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ الخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته

---

1 - أرشيف منتدى الفصيح - من كتاب سيبويه - المكتبة الشاملة الحديثة،
https://al-maktaba.org/book/31874/4164#p1

2 زكرياء أرسلان إبستومولوجيا اللغة النحوية، (م.س) ص: 297.

ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك[1].

ثالثا: اختزال المقولات المفردات اللامحدودة في مقولات محدودة:

استطاع النحاة العرب أن يجعلوا من النَّحو علمًا دقيقًا ومضبوطًا، مِن خلال استقرائهم الناقص لكلام العرب، ومِن خلال اعتمادهم على القياس أداة لجبر الاستقراء النَّاقِص، ولتعميم النتائج المحصَّل عليها مِن هذا الاستقراء، وأيضًا مِن خلال اعتمادهم على الأسّ التصنيفي الذي مكَّنهم مِن اختزال المقولات اللامحدودة في مقولات محدودة ومعدودة، وكما هو معلوم فمِن مسلَّمات العلوم اعتمادُها على التصنيف وعلى التجريد، وعلمُ النَّحو قد اعتمد على هذين الأُسين أيما اعتماد، وهذا ظاهرٌ في الكتب النَّحويَّة، مِن أقدم كتاب وصلَنا إلى الكتب الحديثة.

فقد قام النحاة باختزال كل المفردات العربية في ثلاث مقولات، "ولقد قام هذا الاختزال على تحويل المتصل اللغوي المسموع إلى منفصل؛ أي تحويل النصوص إلى جمل، والجمل إلى أصناف كَلِمية لا تتعدى ثلاثة أصناف، هي "الاسم" و"الفعل" و"الحرف" وما يخرج من الألفاظ عن هذه الأصناف، يرد إليها بموجب المشتبهة في السلوك العاملي.[2]

1 جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة، ج 1، ص185.

2 زكرياء أرسلان إبستمولوجيا اللغة النحوية، (م.س) ص: 297.

وينضاف إلى ذلك في هذا السياق الاعتماد على ثنائية الأصل والفرع، وإخضاع كل التصنيفات النحوية لهذا المنطق، وهذا يعتبر مدخلا من مداخل تلمس الأساس التوليدي للمقولات التركيبية في النحو العربي، يقول الأنباري في هذا الصدد: "يرجع الأصل والفرع إلى فكرة التوحيد التي سيطرت على العقلية العربية، في تصورها لحقيقة التعدد، فالمتعدد يؤول إلى أصل واحد، وهكذا تصور النحوي، أن الأصل في الأفعال البناء"[1]، والأصل في الأسماء الإعراب،[2]، كما أن سيبويه تصور أن الأصل في الجمل "الجملة الاسمية"، في حين تصور آخرون، من ضمنهم الزمخشري أن الأصل فيها "الجملة الفعلية"، فهذا الاختلاف راجع إلى الاختلاف في تصنيف العاملين المعنوي واللفظي، من جهة الأصالة والفرعية، فسيبويه مثلا، يذهب إلى القول بأصالة العامل المعنوي وفرعية العامل اللفظي، وهو قول تترتب عنه زمرة من التصنيفات الأخرى، نحو جعل "المبتدأ" أصلا لكل المرفوعات، وجعل "الرفع" أصلا لكل الحالات الإعرابية[3].

المبحث الثاني: التصنيف خطوة إلى التجريد

---

1 أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، المكتبة العصرية ، ط 1، 1424هـ- 2003م ط1 ، ص: 534.

2 السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، لمكتبة التوفيقية، مصر، ج 1، ص: 15

3 زكرياء أرسلان، إبستمولوجيا اللغة النحوية، (م. س)ص: 298.

أولا: ثنائية الإعراب والبناء

إن المتأمل في النحو العربي، سيلاحظ جملة من الملاحظات، عن الكيفية التي أسس عليها صرحه النظري، ومن تلك الملاحظات حضور الجانب التصنيفي، في معظم الأبواب النحوية، بل إن هذا المنهج حاضر منذ اللحظة الأولى التي تعامل فيها النحوي العربي مع المتن اللغوي من خلال تقسيمه لمتن اللغة، كما تعتبر ثنائية الإعراب والبناء أس هذا المنهج بحيث إنها تستغرق كل الأبواب النحوية، فالألفاظ إما أنها معربة وإما مبنية، كما يمكن ملاحظة أن البعد التصنيفي في النحو العربي يعتبر خطوة إلى التجريد.

"بدأ النُّحاة عملَهم التصنيفي -المعتمد أساسًا على الجانب اللَّفظي-بتقسيم كلام العرب إلى ثلاث مقولات كُبرى؛ هي مقولة الاسم، ومقولة الفعل، ومقولة الحرف، و"لسعة هذا التقسيم لزم أن ينطويَ كلُّ قسم منها على جوانبَ متعددةٍ."[1]

"وجعلوا لهذه المقولات خصائصَ ومحددات تُعرف وتتحدَّد بها، وهذا التصنيف جامع مانع، تخضع له كلُّ ألفاظ اللغة ولا تخرج عنه، وبعد هذا التصنيف الثلاثي صنَّف النُّحاةُ المقولات الثلاث في مقولتين نحويتين اثنتين، هما: مقولة المعربات، ومقولة المبنيات؛ إذن فكلام العرب بناء على ما قيل إمَّا مَبني أو مُعرب، وليس هناك شيء غيرها، وهذا التصنيف أعلاه مرتبط

1محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، خصائص الفعل في العربية، مقال منشور في مجلة العقيق، مج 37، عددان 73-74، 1431/2010م، ص10

بالتركيب، ومرتبط أيضًا بحركات الإعراب، لأنَّ الكلمة "قبل التركيب لا معربة ولا مبنية".[1]

- المقصود بالمعرب: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[2]، أو "ما اختلف آخرُه باختلافِ العوامل، لفظًا أو محلًّا، بحركةٍ أو حرفٍ، فاختلافه لفظًا بحركة في كل ما كان حرفُ إعرابه صحيحًا أو جاريًا مَجْراه، كقولك: (جاء الرجلُ)، و(رأيتُ الرجلَ) و(مررتُ بالرجلِ)"[3].

فالكلمات المعرَبةُ هي التي تتغيَّر بسبب دخول العوامل التي تُؤثِّر فيها رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا.

- المقصود بالمبنيٌّ: "الثبوت واللزوم كبناءِ الحائط، وحدُّه في النحو: لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركةً، وإن شئت قلت: هو ألّا يختلفَ آخِرُ الكلمة لاختلافِ العامل فيها".[4]

1 ابن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1985، ج 1 ص:45

2شرح المقدمة الأجرومية، شرح محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الصفا، القاهرة، ط، 1، 2005، ص: 11.

3موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، 2001، ط1، الجزء الأول، ص: 150.

4أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سورية، 1995، ط1، ج1، ص: 74.

وأجمع النَّحْويون على أصلٍ لم يختلفوا حوله، وهو أن الأصلَ في الأسماء الإعرابُ، والأصل في الأفعال والحروف البناءُ؛ ليُصبح على مستوى التجريد: كل مبنيٍّ هو عامل، وكل معرَبٍ هو معمول.

المبنـي ـــــــــــ عامل

المعرب ـــــــــــــ معمول

يقول الزجاجي: "وأصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف، لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل، والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف".[1]

يقدم الزجاجي في هذا النص بعض الحجج التي جعلت الاسم يستحق الإعراب، على خلاف الأفعال والحروف، بحيث إن الأسماء استحقت الإعراب لأنها تحمل معاني مختلفة لا تتميز إلا بالإعراب.

إذا فالمعرب: هو كل ما تغيَّر آخره، سواء أصالة (الاسم)، أو شبهًا (الفعل المضارع)؛ إذن المعرب شامل للاسم -المتمكِّن أمكن، والمتمكِّن غير أمكن - والفعل المضارع (إذا لم تباشره إحدى النونين).

1الزجاجي، كتاب الجمل، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب، الجزائر، 1926، ص: 260.

أما المبني: فهو كل ما لزم حركةً واحدة، سواء أصالة (الفعل والحرف)، أو شبهًا (الاسم)؛ إذن المبني شامل للحروف كلها، والفعل الماضي والأمر والفعل المضارع المتصل بنون النسوة، ونون التوكيد، والاسم غير المتمكن.

ولكن أثناء الممارسة النَّحْوية وجد النَّحْويون من الأسماء ما جاء مبنيًّا، ومن الأفعال ما جاء معربًا، فاحتيج إلى تعليلٍ؛ لأنها خرجت عن أصلها، وذلك لكي لا يقع أي تشويش في البناء النظري للنحو العربي، وتبقى الآلية التفسيرية متجانسة في تفسير جميع الظواهر اللغوية التي تعرض عليها.

"وقد فصَّل النُّحاة في المعربات، مبتدئين بالاسم المعرب ثم الفعل المضارع، فذكروا أنَّ المعربَ مِن الأسماء صِنفان؛ صنف يَستوفي حركات الإعراب والتنوين يسمَّى المنصرف، وصنف لا يدخله الجرُّ ولا التنوين وهو غير المنصرف."[1]

وقد وضح أبو البركات الأنباري هذه المسألة توضيحا مميزا، حيث قال: "فإذا قيل: هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل؟ لا، بل هو محمول على الاسم في الإعراب، وليس بأصل فيه، لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك لأن الأسماء

1 الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: علي بو ملحم، دار الجيل بيروت، ط2، ص:16

تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض..."[1].

وبالعودة إلى الاسم المنصرف نجد في بعض الأسماء: ما يظهر عليه حركات الإعراب كلها؛ وهو الاسم المنصرف السالم غير المعتل، كـ: رجل وفرس، وهذا يعرب إعرابًا لفظيًّا، ونوع لا تظهر عليه الحركات وهو الاسم المنصرف المعتل، كـ: قفا ورحى، ونوع تظهر عليه بعضُ الحركات ولا تظهر أخرى؛ وهو المنقوص، كـ: القاضي؛ وهذان النوعان الأخيران يعربان إعرابًا تقديريًّا. ثم تحدَّث النُّحاةُ عن الفعل المعرب؛ وهو الفعل المضارع، وهو لا يستحقُّ الإعراب أصالة، بل استحقه تطفلاً على الاسم وشبهًا به، والمضارع بدوره يُعرب لفظيًّا في الأفعال غير المعتلَّة، وتقديريًّا في الأفعال المعتلّة، ثمَّ تحدَّثوا، بعد ذلك، عن المبنيَّات، ففصَّلوا القولَ في الحروف، واعتبروها كلها مبنيَّة، وتحدَّثوا عن حَرَكات البِناء وفق مقولتي الأصل والفرع، فاعتبروا أنَّ السكون أصل في كلّ مبني، وأن أيَّ مبني غير ساكن فلِعلَّة، أو لقُربه من الاسم.[2]

- **النيابة في الإعراب:**

كان لزاما بعد هذا التقديم لمفهوم المعرب أن نشير إلى قضية مهمة في هذا الباب، وهي مفهوم النيابة في الإعراب، "وقد تحدث عن هذا الموضوع مجموعة

1أبو بركات الأنباري، أسرار العربية، دار المكتب العلمية بيروت، ط 1، 1997، ص: 34 وما بعدها.

2 الزمخشري، شرح المفصل ، الجزء الأول، ص: 152، 153.

من المتأخرين، وسموه بمصطلح التقاص والمقاصة، منهم صاحب البسيط، وابن يعيش، وابن الفلاح في المغني، وجمع السيوطي أقوالهم في الأشباه والنظائر، فقال: التقاص: "منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف، كما حمل النصب على الجر في باب المؤنث السالم وفي باب التثنية وفي باب المذكر السالم، طلبا للمقاصة..."[1]

يقول الزمخشري: اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها. وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين: أحدهما: أنه لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات، أولى لأنها أقل وأخف، بها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل. ولذلك كثرت في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، مما أعرب به. وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به. والوجه الثاني: الحروف، وجب أن تكون العلامات غير الحروف، لأن علامات غير المعلم، كالطراز في الثوب. ولذلك كانت الحركات هي الأصل؛ هذا هو القياس. وقد خولف الدليل، وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه، وذلك في مواضع: منها الأسماء الستة المعتلة؛ إذا كانت مضافة؛ ومنها "كلا" ومنها التثنية، والجمع السالم.

في ختام هذا الجزء، نستشف أن النحوي العربي تعامل مع المتن اللغوي في لحظة التأسيس، بمنهج استقرائي تصنيفي؛ فباستقراء كلام العرب، تبين للنحوي، أن كلام العربي لايخرج عن ثلاثية أقسام الكلم أولا،ثم عن ثنائية

1 السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، (م.س) 1-126.

الإعراب والبناء من جهة أخرى، إذن فهذه الثنائية تسغرق الألفاظ العربية كلها، بحيث إن أي لفظ إما أن يكون معربا أو يكون مبينا.

ثانيا: المتمكن وغير المتمكن في ضوء النظام العاملي:

تعتبر مقولة التمكن، من المقولات التي تنتمي للمجال الإعرابي، وهي ترتبط أشد الارتباط بالحركات الإعرابية، بل إن تعريفها يقوم على هذه الأخيرة التي تعتبر معيارا في تحديد درجة تمكن المقولات النحوية.

فالتصنيف اللَّفظي لمقولات التمكن يحيلنا على ثلاثة أقسام في هذا الصدد، المتمكن الأمكن، والمتمكن غير الأمكن، وغير المتمكن، وهذا التصنيف هو الذي فصَّل فيه النُّحاة بشكل كبير في كتبهم، ومقولة التمكن في هذا المستوى لها علاقة كبيرة بالحركة الإعرابيَّة، والتمكُّن هو المعيار الذي يحدِّد درجات الاسمية، فالمتمكِّن أمكن: هو الأعلى تمكُّنـا في الاسمية، ويأتي في الرتبة الثانية: المتمكِّن غير أمكن، ويأتي أخيرًا: غير المتمكن، وكلَّما ابتعد الاسمُ مِن التمكُّن في الاسمية اقترب من الفعلية.

أ. المتمكن مرادف للمنصرف:

يرادف مفهوم المتمكن عند النحاة مفهوما آخر، هو مفهوم المنصرف، فما المقصود بالمنصرف في النحو العربي؟

يقصد بالمنصرف في النحو العربي: "ما دخَلتْه الحركات الثلاث مع التنوين، سواء كان دخولها عليه لفظًا أو تقديرًا"[1]، ويتبين إذن أن المنصرف مختص

1 - ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص: 57

بالأسماء فقط، دون الأفعال والحروف، لأن الأسماء وحدها هي التي تقبل جميع الحركات، أما الأفعال والحروف فلا تقبل جميع الحركات، وفي هذا السياق نستحضر تعريف سيبويه للاسم حينما عرفه بقوله: "الاسم: رجل وفرس وحائط"[1]، فهذا التعريف حينما يتوقف معه الكثير من الباحثين لا يزيدون عن قولهم: إنه "تعريف بالمثال"، لكنهم كثيرا ما يغفلون أن هذا التعريف دقيق عند سيبويه لأنه ذكر أسماء تقبل جميع الحركات، وهو ما يعني أنها أشد تمكنا من الاسمية، على عكس بعض الأسماء التي تأتي في مرتبة أدنى من هذه الأمثلة.

ب. التعريف والتنكير معيار للتمكن عند النحويين:

من خلال استقراء مواقف النحاة، يمكن تحديد جملة من المعايير والعلامات التي وضعوها، لتمييز الاسم المتمكن، ومن بين هذه المعايير، معيار التعريف والتنكير، فهذا ابن يعيش يبسط القول في المفصل في الجزء الثالث، عن علاقة التمكن بالتعريف والتنكير، ويقول: "وتعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه، وأمَّا ما لا تمكُّن له فلا يتعرف نكرته ولا يتنكر معرفته؛ فرجل وفرس متمكنان لتعاقب التنكير والتعريف عليهما، نحو قولك: فرس ورجل، والرجل والفرس، وأما زيد وعمرو ونحوهما مِن الأعلام فمتمكنان؛ لأنهما قد يتنكران إذا ثُنِّيا فيقال: الزيدان والعمران...، وأما (هذا) ونحوه فإنه غير متمكِّن؛ لأنك لا

1- سيبويه، الكتاب ، مكتبه الخانجي بالقاهرة، ص: 12.

تقول: الهذان، وأما (كم وكيف) فإنهما غير متمكنين؛ لأنَّهما نكرتان لا تتعرفان"[1]

ج.التنوين معيار التمكن:

لا بد من التأكيد على أن المتكن له علاقة وطيدة بمصطلح الاسم، بل إن مناقشة موضوع التمكن، لا تستقيم إلا بالحديث عن الاسم؛ فهذا ابن يعيش يلخِّص علاقة التمكن بالاسمية، فيقول: "التمكن رسوخُ القدم في الاسميَّة، وقولنا: اسم متمكِّن؛ أي: راسخ القدم في الاسمية، وقولنا: اسم متمكن، أي: هو بمكان منها؛ أي: لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب، والأمكن على زنة أفعل للتفضيل؛ أي: هو أتم تمكُّنًا من غيره....؛ أي: أرسخ قدمًا في مكانه مِن الاسمية"[2].

ويستنتج من هذه النص وغيره أنَّ التمكن خاص بالأسماء، وأمَّا الأفعال والحروف فلا حَظَّ لها في التمكُّن، والتنوين أهم علامة تصاحب الإعراب، وهو يميز الاسم المتمكن عن غيره، ويدل التنوين على عدة أمور يُمكن حصرها في الآتي: التنوين في الأسماء يدلُّ على الخفَّة، وعلى أنها أمكن وأقوى في الاسمية من غيرها، وأن كل اسم معرب بالحركات الثلاث + التنوين، لا علاقة له بالفعلية ولا الحرفيَّة، والتنوين موقعه الجر؛ فكلَّما فُقد التنوين فُقد الجر.

1ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص:80.

2- المرجع نفسه، ص: 57.

ولبيان التفسير الذي يفسر به موضوع التمكن في ضوء المستوى العاملي، لابد من ربط الموضوع بتصور سيبويه في العامل المعنوي والعامل اللفظي، فالعامل المعنوي عند سيبويه أصيل (الابتداء)، وهذا يحيل لا محالة على موضوع التوليد في النحو العربي؛ فسيبويه يرى أن جملة الابتداء هي الأصل وباقي البنى التركيبية متولدة عن هذه البنية الأصل، فيقول في الكتاب: "اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليهم هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلا الابتداء مادام ما ذكرت لك إلا ان تدعه، وذلك أنك إذا قلت: "عبد الله منطلق" إن شئت أدخلت "أيت" عليه، فقلت: "رأيت عبد الله منطلقا" أو قلت: "كان عبد الله منطلقا" أو "مررت بعد الله منطلقا" فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة"[1].

ومنه يمكن تصور البنية العاملية على الشكل الآتي كما ذكر الدكتور زكرياء أرسلان[2] وذلك بالانطلاق من فكرة مفادها أن العامل لا محل له من الإعراب اعتمادا على مفهومي البناء والإعراب، فإن البنية العاملية تأخذ في مرحلتها الأولى الشكل الآتي:

1 سيبويه، الكتاب، ج 1، ص: 23 – 24.

2 زكرياء أرسلان إبستمولوجيا اللغة النحوية، ص: 305.

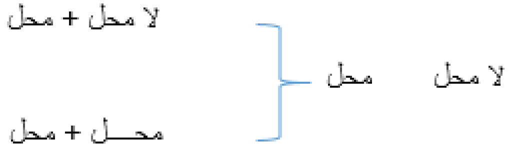

يعد هذا الشكل، بالنسبة لما توحي به دلالات النص السابق، بمثابة النموذج الذي على أساسه ينتج المتكلم عباراته اللغوية، أو بمنزلة القاعدة التي يتم على غرارها التوليد. إن المسافات التي يحددها هذا الشكل عبارة عن مسافات إجبارية لا تستقيم الجملة عامليا إلا بوجودها، معنى هذا أن الأشكال الجملية يجب أن تضم بنياتها العاملية، بالضرورة، مسافات إجبارية، ترجع إلى إحدى البنيتين الأصليتين (الفعلية والاسمية) كما يجوز أن تضم مسافات اختيارية تشتغل بمثابة الإضافات التي يمكن الاستغناء عنها، دون أن يشكل ذلك اضطرابا عامليا في الجملة، على خلاف المسافات الإجبارية، إن ما يدل على طابعها الإجباري أنك تجد النحوي يقدر حضورها كلما بدا غيابها واضحا في الكلام المنجز، ومثال ذلك، تقديره الفعل والفاعل المضمر في تحليله لعبارة "الجدار" إذ يجعلها بعد التقدير على النحو الآتي: "احذر الجدار".

وفي المرحلة الثانية يقول الدكتور أرسلان:

إذا كان الشكل السابق يرسم المسافات، ويقسمها إلى محلات ولا محلات بواسطة تدخل "المحل" و"اللامحل"، فإن عمارتها عامليا تقتضي تدخل ثنائية أخرى هي ثنائية "التمكن" و"عدم التمكن". وهكذا سيتم استنادا لما ذكره سيبويه في "باب

مجاري أواخر الكلم في العربية" إسناد اللامحل للعناصر غير المتمكنة، وإسناد المحل للعناصر المتمكنة، بمعنى آخر، سيتم إسناد المحلات للمعمولات واللامحلات للعوامل. فالنحوي، إذن يستدعى ثنائية التمكن لعمارة المسافات عامليا، فتشتغل

هذه الثنائيات في المستوى الأول من مستويات تحليل الجملة بشكل أفقي، تمكن بمقتضاه من اختيار الكائن الذي يمكنه أن يحتل المحل أو اللامحل. فثنائية التمكن وعدم التمكن هي القاعدة التي تحول الشكل العاملي المسافي السابق من وضع مسافي مجرد إلى بنية عاملية معمورة بعامل ومعمول، حيث تستبدل الرموز المسافية للشكل: لا محل + محل برموز عاملية: عامل + معمول. ويكون هذا الاستبدال إيذانا بانتقال مستوى التحليل من المجال الموقعي المسافي الصرف إلى المجال العاملي المجرد، ويمكن أن نمثل لهذا التحول بالشكل التالي:

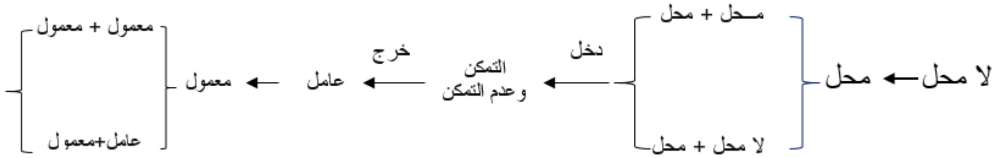

عناصرها، وتؤهلها لعملية الملء، ومن هذه القواعد نذكر[1]:

1 المرجع نفسه، ص: 308.

- توجه العامل من اليمين إلى اليسار
- تقدم العامل على المعمول
- لا يكون العامل عاملا في نفسه
- لا يكون العامل عاملا في المعمول، ومعمولا له في الوقت نفسه
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد
- يفترض في العامل أن يكون مفردا لا مركبا، ويفترض في المعمول أن يكون مفردا أو مؤولا بمفرد.

إن هذه الأصول العاملية هي التي تحكم البنية العاملية للنحو العربي، وقد فصل الدكتور مصطفى بن حمزة في كتابه، نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبة، كل ما يتعلق بالنظرية العاملية والأصول التي تقوم عليها وتصور النحويين من البصرة والكوفة لشروط الإعمال، وكذا العوامل اللفظية والمعنوية.

وبعد هذه المرحلة يتدخل مفهوم الإعراب في المرحلة الأخيرة، فيقع تغيير على البنية العاملية المجردة، حيث تتحول من بنية عاملية غير موسومة إعرابيا إلى بنية عاملية موسومة، ونمثل لهذا التحول، بالشكل الآتي[1]:

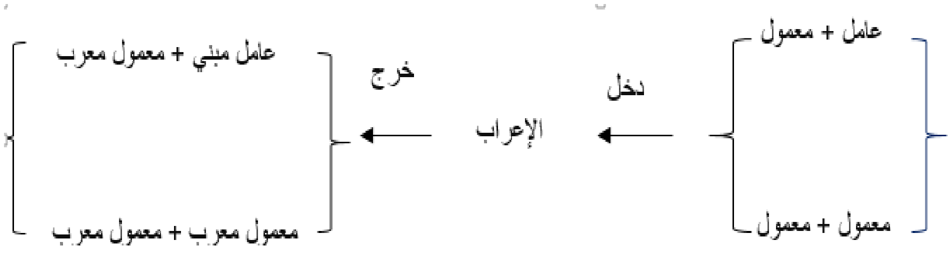

1 المرجع نفسه، ص: 310.

المبحث الثالث: جملة الابتداء في ضوء نظام المواقع:

أولا: الابتداء منظم لعناصر الجمة عند سيبويه:

يجد المتتبع للدرس النحوي العربي نفسه أمام مجموعة من النصوص المؤسسة والمقعدة للبناء النظري، كما أنه من خلال هذه النصوص ستمر على ذهنه بعض الملاحظات المهمة عن الكيفية التي تم من خلالها التأسيس للنظام النحوي في لحظة التقعيد، ثم بعد ذلك علاقة النصوص المقعدة بالمسارات التي ارتضاها النحاة بعد هذ المرحلة، فمن بين تلك الملاحظات التي يمكن أن تترسخ في ذهن الباحث، دفاع سيبويه في الكتاب عن العوامل المعنوية وجعلها أصل العمل، وجعل العوامل اللفظية تابعة لها في العمل، ثم من خلال هذه الملاحظة يتبادر إلى الذهن سؤال مشروع عن السبب الذي دفع النحويين بعد سيبويه للتشبث بالعوامل اللفظية عوض العوامل المعنوية، وتأسيس النحو العربي على العامل اللفظي، ثم سؤال آخر عن ما هو حظ النحو العربي من النسقية؟ وهل هو نحو نسقي منسجم ومنظم؟

إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة يستدعي بالضرورة استدعاء بعض النصوص المؤسسة التي من خلالها يمكن تلمس هذه القضايا في ثنايا الكتابات النحوية، فمن النصوص المؤسسة في هذا الباب يقول الدكتور عبد الرحيم بودلال[1]، قول سيبويه في الأبواب الأولى من الكتاب: "هذا باب المسند

1عبد الرحيم بودلال، بنية الجملة عند سيبويه: الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي، بحث منشور ضمن الكتاب الجماعي "مركزية سيبويه في الثقافة العربية"، ص: 677 وما بعدها.

والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لا يمكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت عبد الله منطلق، لأن هذا يحتاج ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"

وكذلك قول سيبويه في نص آخر: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدإ".

فهذه النصوص تعتبر مدخلا رئيسا للغويات العربية، كما أكد ذلك الدكتور بودلال.

ومن خلالها يمكن أن ننظر إلى قضية الابتداء وكيف جعله سيبويه أصل العوامل، من الناحية الإعمالية، وضابط بنية الجملة وعناصرها.

وفي التعليق على نص سيبويه الثاني يقول الدكتور عبد الرحيم بودلال[1] كأنه يرتب الأحوال الخاصة بالاسم بحيث إن الاسم يكون مرفوعا ثم منصوبا ثانيا وأخيرا مجرورا في أحوال لها وضع خاص. وحين نصف الاسم وفق هذا

---

2 سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب الطبعة الثالثة، م ج 1، ص: 23 - 24.

1عبد الرحيم بودلال، بنية الجملة عند سيبويه: الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي، ص: 681 وما بعدها.

الترتيب الإعرابي فإننا سنقر بوجود حالتين للرفع تعد الأصل لكل مرفوع وبهذا تنظم الجمل وعلى أساسها ستوزع الأبواب وهي راجعة لما قام عليه النحو العربي:

- جملة الابتداء
- وجملة الفعل

لم يرض بعض النحويين وهم يقرؤون "الكتاب" اعتبار هاتين الجملتين مستقلتين، كل واحدة قائما بنفسها، بل لا بد أن ترجع إحداهما إلى الأخرى في التقعيد.

وهذا ما أكده أيضا الدكتور عبد الحمن بودراع حيث قال: "فمن حيث أصول التقعيد هناك ترتيب في الحركات الإعرابية، وهناك تريب في الوظائف وفي هذا الترتيب هناك أصل متحكم، وفرع تابع"[1].

ولتوضيح مداخل هذا التصور عمد الدكتور عبد الرحيم بودلال إلى استحضار مقولة المضارعة التي تعتبر مفهوما إعرابيا تنتمي للمجال العاملي في النحو العربي:[2]

ثانيا: المضارعة وموقع الاسم عند سيبويه:

المضارعة أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وهي درجات جعلت سيبويه يرتبها بين المضارعة الكلية والمضارعة الجزئية.

1عبد الرحمن بودراع، الأسس المعرفية للغويات العربية، ص129.

2عبد الرحيم بودلال، بنية الجملة عند سيبويه: الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي، ص: 682 وما بعدها -بتصرف

وسيبويه حين يجعل المضارعة علة في إعراب المضارع يضيف في نصوص أخرى من الكتاب أن العامل في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم. وموقع الاسم لا يكون إلا معربا بغض النظر عن نوع الموضع هل هو موقع رفع أو موقع نصب أو موقع جر، المهم هو الموقع نفسه وليست حركته.

فالفعل المضارع حين يكون معربا فهو موقع الاسم، لأن الأصل فيه أن يكون مبنيا، باعتباره فعلا في الأصل، والإعراب عليه طارئ، لذلك فإن الفعل المضارع حين يكون معربا فهو في موقع الاسم.

وكل ما حل موقع الاسم فإنه يأخذ حكمه الإعرابي، هذا من الأصول الإعرابية الأولى عند سيبويه.

ثالثا: الابتداء وموقع الاسم:

هما عاملان معنويان قال بهما سيبويه، القائل بعلاقة الشبه الموقعي بين الفعل المضارع والاسم، وهي علة الإعراب في الفعل المضارع.

هذا التصور يدفعنا إلى الحديث عن قضية ارتباط إعراب الفعل المضارع بعامل الابتداء.

فأما الابتداء فموجب إعراب المبتدأ والمبتدأ موقع ما بعد الابتداء وهو أول أحوال الاسم، كما أشار إلى ذلك سيبويه في مقدمة الكتاب، ويجوز من الناحية الموقعية النظرية أن يحتله المضارع، لذلك فموقع الرفع باعتباره موقعا للاسم يجوز أن يحتله الفعل المضارع، فموقع الرفع في المبتدأ نظريا سابق لهذا الموقع فمن حيث الترتيب يجوز:

1. الابتداء ــــــــــــ المبتدأ

2. الابتداء ــــــــــــ موقع الاسم

3. الابتداء ــــــــــــ الفعل المضارع

الموقعان 2 و3 يحتلهما الفعل المضارع، فموقع الاسم مسبوق بعامل الابتداء، والابتداء أول أحوال الاسم، وهكذا يكون سيبويه مقرا بوجود العلاقة الموقعية بين الفعل المضارع والابتداء، أو بين موقع الاسم والابتداء باعتبارهما عاملين معنويين الأول في الجملة الابتدائية والثاني في جملة الفعل.

الابتداء (موقع الاسم) + (موقع الاسم)

عامل المبتدأ الخبر

وبهذه الصورة نكون أمام جملة واحدة من حيث الموقع.

رابعا: قضية الرتبة وبناء الجملة وعلاقة موقع الاسم بالابتداء:

يقول الدكتور عبد الرحيم بودلال:[1] تعد قضية الربط بين عاملين معنويين قال بهما سيبويه من المقدمات التي توضح العلاقة بين الجملتين بشكل جلي بحيث يعد الابتداء حالة تسبق التلفظ بالمبتدأ، فلو جاز اعتباره موقعا لقلت إنه موقع قبل المبتدأ، ومعلوم في نظر النحويين أن العامل سابق للمعمول سبقا وجوديا وموقعيا[2]، ومما يؤكد هذا التصور حلول النواسخ هذا الموقع، فالنواسخ كما هو

1عبد الرحيم بودلال، بنية الجملة عند سيبويه: الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي، ص: 691 وما بعدها

2مصطفى بن حمزة، نظرية العامل دراسة تأصيلية وتركيبية، ص: 302

معلوم لا تأتي إلا قبل المبتدأ، ولا تنسخ إلا عامل الابتداء فهي من النواسخ التصورية قبل المبتدأ تحل محل الابتداء، فيكون هناك ابتداء ثم مبتدأ:

ابتداء (صمت) ثم مبتدأ + خبر هذا الوضع خاص بالجملة الاسمية.

الفعل المضارع معرب ويحل الموقع الأول في الجملة الفعلية لكنه لا يحتل موقع الابتداء بل يأتي بعده - وكل فعل لا يسبق المضارع من حيث الموقع - ولذلك فإن كل مواقع الاسم بعد الابتداء كما بينت سبقا يجوز عند سيبويه أن يحتلها المضارع وهي سبب إعرابه. فبعد الابتداء لا توجد إلا مواقع الأسماء وهذه المواقع إن حل فيها المضارع فهوم معرب.

ثم إن النحويين، وخاصة البصريين، نصوا على أن موقع الرفع قبل الفعل لا يحتله إلا المبتدأ. ولما خالف الكوفيون هذا الأصل كان عليهم في مثل: زيد قائم وهل يجوز اعتباره فاعلا، قال الكوفيون بجواز ذلك، فكانت جملة زيد قام أبوه ردا نظريا على دعوى الكوفيين.[1]

خاتمة:

يتضح مما سبق أن النحو العربي، كان فكرا منظما، وإن لم يصرح النحوي بنظامه فإنه اشتغل به في الممارسة النحوية، وهذا يدحض كل الطروحات التي تحاول أن تشكك في نسقية النحو العربي وإلصاق كل الصفات السلبية به، كصفة عدم الانتظام، وقد اتضح جليا أن هناك مقدمات معرفية وعلمية ونظرية قدمها النحوي في تصوره لبناء الجملة في اللغة العربية.

---

1 عبد الله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط 16، م ج 1 ص: 78.

إن استحضار هذه المقدمات يمكننا من تقديم صورة موضوعية عن الصناعة النحوية بعيدا عن أي إسقاط ذاتي أو حكم قيمة.

وفي الأخير وبناء على ما سبق من المعلومات، يمكن أن نصوغ نموذجا للنحو العربي على الشكل الآتي:

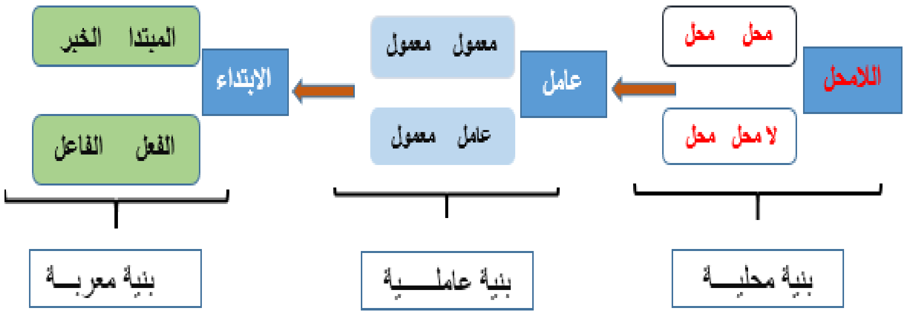

لائحة المصادر والمراجع:

- ابن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1985.
- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، المكتبة العصرية، ط 1، 1424هـ-2003م ط1
- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سورية، 1995، ط1

• أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، كتاب الجمل، تحقيق علي توفيق أحمد، 1926.

• أبو بركات الأنباري، أسرار العربية، دار المكتب العلمية بيروت، ط 1، 1997

• تمام حسان، الأصول دراسة إيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، 2000.

• جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة، ج 1

• جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج 1.

• زكرياء أرسلان، إبستمولوجيا اللغة النحوية بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز ط: 1،

• الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: علي بو ملحم، دار الجيل بيروت، ط2،

• عبد الرحمن بودراع، الأسس المعرفية للغويات العربية، دار وزد الأردنية، ط 1

• عبد الرحيم بودلال، بنية الجملة عند سيبويه: الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي، بحث منشور ضمن الكتاب الجماعي "مركزية سيبويه في الثقافة العربي"

• عمرو بن عثمان بن قَنْبر، (سيبويه) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة

• محمد بن صالح العثيمين شرح المقدمة الأجرومية، ، مكتبة الصفا، القاهرة، ط، 1، 2005

• محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، خصائص الفعل في العربية، مقال منشور في مجلة العقيق، مج 37، سنة 1431م.

• مصطفى بن حمزة، نظرية العامل دراسة تأصيلية وتركيبية، دار النجاح الجديد، الدار البيضاء

• موفق الدين بن يعيش؛ شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان، 2001، ط1، الجزء الأول.

الأسسُ العقلانيةُ المؤسِّسَةُ للتبويبِ النّحويِّ السّيبويهيِّ

سلام اورحمة [1]

مُلَخَّص:

يسعى البحثُ إلى إبراز بعض المقدّمات النظرية والأسس العقلانية السيبويهية، وبيان موضعها في تبويب الصناعة النحوية في الكتاب ، وهي أسس كانت حاضرة في الذّهنية السيبيوهيّة، ومارسها في كتابه المعروف بقرآن النّحو، لولاها لما ظهر محكومَ البناء مُرتّب الأبواب على الصّورة الصّورية التي وصل بها إلينا، ومُنطلقنا في ذلك ما قيل عنه: "إنّه يتعلم منه النظر والتفتيش"، ولذلك فإنّ البحث يهدف إلى استنباط جانب من هذا النّظر المعرفي، وبيان موقعه في بناء الكتاب وتبويبه على نحو عقلانيّ خاص، وهي أسس عقلانية ترجع إلى واقع اللغة، وإلى وحدة المعرفة في التصور والتفكير في الحضارة العربية الإسلامية في الآن ذاته، ذلك أنّ الصّناعة النّحوية ليست إلاّ جوهرة وسط عقد من العلوم والمعارف، وفي ذلك وعي بوحدة العقل والفكر والتّصوّر والمرجع والدّراسة.

---

1 ـ باحث في الدّراسات اللغوية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة محمد الأول ـ وجدة ـ المغرب.

مقدمة:

يَحتلُّ كتاب سيبويه المترتبةَ الأولى في الدّراسات اللغوية عموما، والنّحوية خصوصا، بلا منازع؛ وذلك لصنيعه العقلانيّ في إرساء ركائز الصّناعة النّحوية وقواعدها المركزيّة، وهو لا يزال إلى يومنا هذا المنبع الأوّل والمعين الذي يَنهل منه العلماءُ عبر العصور من بين أمَّاتِ الكتب. ولذلك لمّا صنَّف سيبويه كتابه، التفتَ إليه الناسُ وسمّوه قرآنَ النّحو، وانكبوا على قراءته، فمنهم الشّارح له، ومنهم الحافظ له، ومنهم المستدرك والمعترض عليه، ومنهم المنتصر والمعلّق والمُنكّت، ورغم ذلك فقد وُصف بأنّه مُؤلّف من غير منهج، غير مرتب في أبوابه ومسائله، وأجزائه.

ولذلك فإنّ البحث يقوم على استنطاق كتاب سيبويه لإبراز بعض المقدّمات النظرية والأسس العقلانية السيبويهية، وبيان موضعها في تبويب الصناعة النحوية في الكتاب، وهي أسس كانت حاضرة في الذهنية السيبيوهية، ومارسها في كتابه المعروف بقرآن النحو، لولاها لما ظهر محكوم البناء مرتب الأبواب على الصورة الصورية التي وصل بها إلينا، ومنطلقنا في ذلك ما قيل عنه "إنه يتعلم منه النظر والتفتيش"، ولذلك فإن البحث يهدف إلى استنباط جانب من هذا النظر المعرفي وبيان موقعه في بناء الكتاب وتبويبه على نحو عقلاني خاص، وهي أسس عقلانية ترجع إلى واقع اللغة، وإلى وحدة المعرفة في التصور والتفكير في الحضارة العربية الإسلامية في الآن ذاته، ذلك أن الصناعة النحوية ليست إلا

جوهرة وسط عقد من العلوم والمعارف، وفي ذلك وعي بوحدة العقل والفكر والتصور والمرجع والدّراسة.

ولتحقيق المسعى المشار إليه أعلاه، جاء البحث مقسما إلى أربعة مباحث مع مقدمة، وخاتمة لأهم النتائج المتوصل إليها، فاهتم المبحث الأول بالحديث عن الوسائل النظرية والركائز الأولى للصناعة النحوية السيبويهية، في حين خُصّص المبحث الثاني لبيان معالم التجريد والتصنيف في بناء الكّتاب، أما المبحث الثالث فقد اهتم بإبراز العاملية السيبويهية ودورها في التبويب النحوي، ليهتم المبحث الرابع بثنائية الأصل والفرع وبيان دورها في التبويب النحوي القائم على تقديم الأصول على الفروع، فلنبدأ بالأول والله الموفق للصواب.

1. الوسائلُ النّظريّةُ للصّناعةِ النّحويّةِ السّيبويهيّةِ:

نؤكد منذ البداية على أن الدرّاسة تنطلق من الداخل، أي من متن الكّتاب موضوع البحث، بعيدا عن الإسقاطات وتنزيل الأفهام الجاهزة وتصنيفها بما يوافق تصورات مسبقة تكون في بعض الأحيان مفتقرة إلى الاستقراء والموضوعية في الحكم على الكّتاب.

قدّم سيبويه في بداية الكّتاب مجموعة من المقدّمات النّحويّة الّتي تُعَدُّ وسائل الصّناعة النّحويّة، وخلاصة التنظير النحوي السيبويهي، وهي عبارة عن مفاتيحَ لا يمكن لدارس الأبواب النّحويّة، أن يلج بقيّة الأبواب ويفهمها فهما دقيقا إلاّ بها.

ونعني بذلك الأبواب السّبعة المختصرة الّتي ابتدأ بها سيبويه كتابه، وهي تُشكِّل طائفة من المُقدّمات النظريّة العامّة الإجمالية التي لا تفصيل فيها، أقام عليها بعد ذلك جُلّ كتابه، وتُعَدُّ هذه الأبواب مفاتيح لبقيّة الأبواب الأخرى، وتحتاج منّا النّظر إليها لما حَوته من مقدّمات معرفية نظريّة عامّة تناولت المصطلحات الرّئيسة، والوسائل النّظريّة للصّناعة النّحويّة الّتي لا إشكال فيها إجمالا، وهذه الأبواب جاءت على التّوالي بهذا التّرتيب:

- هذا باب علم ما الكلم من العربيّة[1].
- هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة[2].
- هذا باب المسند والمسند إليه[3].
- هذا باب اللفظ للمعاني[4].
- هذا ما يكون في اللفظ من الأعراض[5].
- هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة[6].
- هذا باب ما يحتمل الشّعر[1].

1ـ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988، ج1، ص 12.

2 ـ المصدر نفسه، ج1، ص 13.

3ـ المصدر نفسه، ج1، ص 23.

4ـ المصدر نفسه، ج1، ص 24.

5ـ المصدر نفسه، ج1، ص 24.

6ـ المصدر نفسه، ج1، ص 25.

فبدأ بـ "باب علم ما الكلم من العربيّة"، الّذي يُمثّل معيارا صرفيّا نحويّا دلاليّا لأقسام الكلم العربيّ، أو المقولات؛ الاسم والفعل والحرف، بيان ذلك أنّه حدّد قوائم الأسماء والأفعال والحروف واصفا الحدودَ الفاصلة بينها، وهي مقولات تستدعي بالضّرورة الابتداء بها، وذلك لأنّها تمثّل المفتاح الأساس للدّخول إلى عالم النّحو كلِّه.

ثمّ باب "مجاري أواخر الكلم من العربيّة"، وهو المقدّمة النظريّة الثّانيّة التي فصّل فيها الحديث عن أحوال أواخر المقولات وما يطرأ عليها من تغيير، وذلك من خلال ثنائية الإعراب والبناء، هذه الحركات الّتي بنيت عليها جميع موضوعات النحو العربيّ.

ثم "باب المسند والمسند إليه" الذي نجده لأول مرّة في الكتاب، وهو باب يشكّل عمود النّحو العربي وأساسه النحويّ الّذي لم نجده عند من تناول النحو العربيّ قبله أو بعده.

ثمّ "باب اللفظ للمعانيّ"، حيث قدّم فيه سيبويه ما يطرأ على الكلم من اختلاف في اللفظ واتّفاق في المعنى، أو اتفاق في اللفظ واختلاف في المعاني، أو اختلاف فيهما جميعا، وذلك كلّه عندما تكون منتظمة في سياق دلالي مُعيّن.

1ـ المصدر نفسه، ج1، ص 26.

ثمّ "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض"، وهو باب واسع كما تقول العرب، حيث قدّم فيه سيبويه ما يعترض اللفظ وما يطرأ عليه من تغييرات تخصّ الذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير.

ثمّ "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" الّذي قدّم فيه ما يلحق من حسن أو قبح أو استقامة أو استحالة للتراكيب والجمل العربيّة وفق القواعد والقوانين النّحويّة.

وهو باب يعكس حضورا قويّا للمعنى في النّحو العربيّ، وهو ما عبّر عنه بقوله: " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب"[1]، وهو كلام في غاية النّفاسة؛ لأنّه يكشف عن التّصور السيبويهي لعلاقة النّحو بالمعنى، وينبني على مصطلحات دالّة ومفاهيم مركزيّة جعلها سيبويه بين يدي النّحو، ومدار هذا الباب مفهومان كبيران؛ مفهوم الاستقامة ومفهوم الإحالة، وهما أصلان تتفرّع عنهما فروع ومسائل.

وبهذه الثّنائيّة أدرج سيبويه التّراكيب اللغويّة، وعلى أساسها حكم عليها، فالمستقيم الحسن هو ما استقام نحوا ومعنى، مثل أتيتك أمس، والمستقيم القبيح هو ما استقام دلاليّا لكن أتاه القبح من جهة الإخلال بشرط الورود النحوي في التركيب نحولف بين التّركيب مثل "قد زيدا رأيت"، والمستقيم الكذب ما

1ـ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 25.

استقام التّركيب فيه نحويّا ولكن علاقة عناصره ببعضها دلاليّا لم يتم مراعاة شروط توافقها فيما بينها كقولك "حملت البحر"[1].

ثمّ "باب ما يحتمل الشّعر" من الضّرورات الّتي تباح في النّصّ الشّعريّ دون سواه، من ضروب القول وأصنافه، وذكر فيه سيبويه جملة من ضرورة الشّعر، رغبة منه في أن يصل هذا الباب بالأبواب السّابقة الّتي تقدّمت فيما يعرض من كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور[2]، لأنّ الشّعر "لمّا كان كلاما موزونا تكون الزّيادة فيه والنّقص منه، يخرجه من صحّة الوزن حتّى يحيله عن طريق الشّعر المقصود، مع صحّة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان، وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفع ومنصوب ولا نصب ومخفوض، ولا لفظ يكون فيه المتكّلم فيه لاحنا، متى وجد هذا في شعر كان ساقطا مطرقا ولم يدخل في ضرورة الشّعر"[3].

1ـ عدنان أجانة، من قضايا النحو والدلالة في كتاب سيبويه، ضمن أعمال ندوة مركزية سيبويه في الثقافة العربية، ص 772.

2 ـ الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه، وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -المملكة المغربية، ط1، 1999ج1، ص 205.

3 ـ أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2008، ج1، ص 189.

وضرورة الشّعر كما ذكرها السّيرافيّ على سبعة أوجه: الزّيادة والنّقصان، والحذف والتّقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه الإعراب إلى وجه آخر على طريق التّشبيه وتأنيث المذكّر، وتذكير المؤنّث.

فالعلم بأقسام الكلم في العربية هو "العدة الأساس التي يقوم بها كلّ تركيب"[1] في اللغة العربية، ولذلك وجدنا سيبويه يقدّمه على سائر الأبواب الأخرى، جاعلا منه مفتاحا للدخول إلى باب الإعراب والبناء، أو مجاري أواخر الكلم من العربية بتعبير سيبويه الذي صنّف فيه أقسام الكلم تصنيفا يقوم على التنصيف الإعرابيّ البنائيّ، مفصّلا فيها الحديث عن حركات أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، هذه الحركات الّتي بنيت عليها جميع موضوعات النحو العربيّ، ونعني بذلك المعرب والمبني من الأسماء والأفعال وأحوال كلّ منها، وما يعرب بالحركات منها وما يعرب بالحروف، وما يطرأ على الكلم من لواحق تُحدّد نوعها العدديّ تثنيّة أو جمعا، كما تُحدّد أحوالها الصوتيّة من حيث الخفّةُ والثّقِلُ، وتمكّنها من الاسميّة تَمَكُّنًا تاما أو ناقصا، وما ضارع الأسماء وشابهها من الأفعال، وما ضارع الأفعال من الأسماء، وأشكال هذه المضارعة وأوجهها، وما انصرف من الأسماء وما لم ينصرف.

إنّ هذا التّخطيط الّذي وضعه سيبويه من خلال الوسائل النّظرية للصّناعة النّحوية ومصطلحاتها الرّئيسة الّتي جعلها مفتاحا نظريّا سيتمّ تطبيقها إجرائيّا في

---

1 ـ عبد الرحمن بودرع، العلم بمداخل الكلم في العربية، عند سيبويه، مركزية سيبويه في الثقافة العربية الإسلامية، ص 121.

بقيّة الأبوابِ الأخرى الّتي تلي الوسائل، كما سَيَضَحُ فيما يلي من مباحثَ، من خلال التدبّر في ثنايا الكتاب، يكفي أن نتبيَّن تنظيم الكتاب وترتيبَه على نحو عقلاني معرفيّ منهجيّ خاص، إلا أنّ القارئ للكتاب يستوجب الصبر والتأمل الجميل في أبوابه لمعرفة نظامه المعرفي المنهجي الدقيق القائم على أسس عقلانية معرفية تنظيرية فاعرفها.

2. البعد التجريدي في التبويب النحوي السيبيويهي:

تتجلى عملية التجريد في العلوم في تفكيك موضوع الصناعة إلى خصائصها، والمقارنة بينها لإبراز العلاقات الائتلافية والاختلافية، ويُعرّف التجريد بأنه "عمل الفكر الذي يعتبر، على حدة، عنصرا (صفة أو علاقة) من عناصر تمثل أو تصور ... إن التجريد يعزل بالفكر ما لا يمكن عزله بالتمثل"[1]، ويعتبر التصنيف من الآليات المعتمدة في التجريد، ذلك أن التصنيف يكون قبل التجريد، ذلك أن التصنيف يبدأ بمعرفة العلاقات بين المفردات علاقات وفاقية (أي وجه الشبه) فهذه المفردات أجدر أن تكون من صنف واحد، وإذا كانت العلاقات علاقات خلافية (أي فروقا) فالأولى بهذه المفردات أن تنسب إلى أصناف مختلفة، ومن السهل أن نعرف هذه العلاقات بنوعيها

---

1 ـ لالاند أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب أحمد خليل، المجلد الأول، ص 10. نقلا عن إبستمولوجيا اللغة النحوية، زكرياء أرسلان، ص 291.

بواسطة الملاحظة على نحو ما ندرك أوج الشبه والفروق بين الأشخاص والأشياء، ومن ثم تصبح سهولة العمل التصنيفي"[1].

وقد مارس سيبويه البعد التجريدي في تصنيف أبواب الكتاب داخليا وخارجيا، ويكفي هنا أن نعود إلى الباب الأول من الكتاب (هذا علم ما الكلم من العربيّة) لنقول على لسان سيبويه "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل، وفرس، وحائط، وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكن لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، والأحداث نحو الضّرب والحمد والقتل، وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، سوف، واو القسم، ولام الإضافة ونحوها"[2].

إنّ المتأمّل للنّص السّابق يكتشف أنّ سيبويه وزّع فيه المقولات (أقسام الكلم) على مستويين:

- المستوى الأوّل: المستوى المقولي المجرّد. قام فيه بتصنيف أقسام الكلم في قوائم، قائمة الاسم، وقائمة الفعل، وقائمة الحرف.
- المستوى الثاني: المستوى المعجمي المحقق: وفيه قدّم أمثلة للعناصر المعجميّة الّتي تقابل الاسم (رجل)، والحرف (ثمّ)، والخصائص الّتي تصدق على ما يقابل الفعل (بني لما مضى، لما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع).

---

1 ـ تمام حسان، الأصول دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو فقه اللغة البلاغة، عالم الكتب،1420هـ /2000م، ص 54.

2ـ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12

وهما ما توضحه الترسيمة الآتية التي تعكس معالم التجريد في تصنيف باب أقسام الكلم:

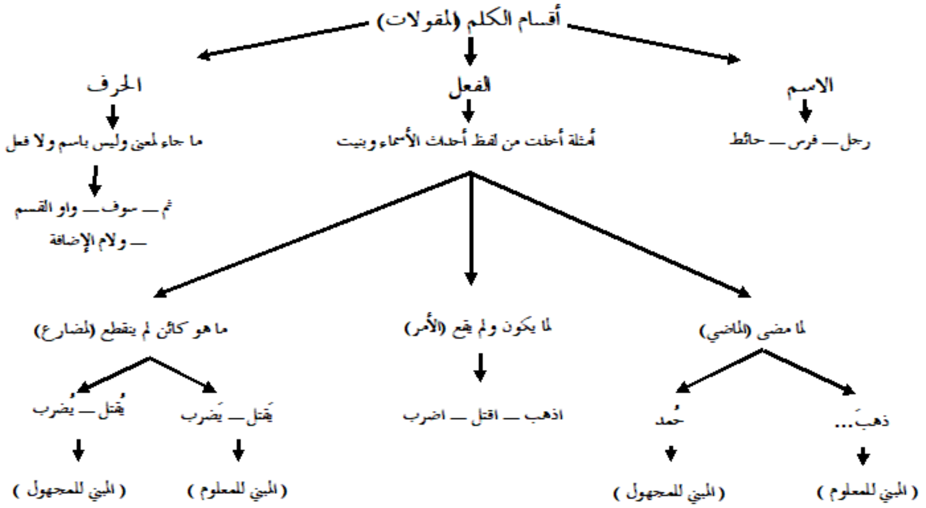

يَضَحُ من الباب الأوّل الّذي استَهلّ به سيبويه كتابه من خلال النّص المؤسِّس للباب والترسيمة أعلاه أنّ سيبويه:

ـ حدّد مصطلحات الصناعة النحوية التي يقوم عليها كل تركيب في اللغة العربية؛ الاسم، والفعل، والحرف.

ـ حدّد أقسام الكلم مُصنّفا إيّاها في ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، مُقدِّما الاسم على الفعل والحرف، مع تحديد خصائص كلّ قسم.

ـ لم يُقدّم تعريفا للاسم واكتفى بالمثال (رجل ـ فرس ـ حائط)، فاختار في هذه الأمثلة أعلى درجات الاسم، وهي أسماء متمكنة تمكنا تاما تلحقها العلامة الإعرابية والتنوين في مختلف المواقع الإعرابية رفعا ونصبا وجرا.

ـ عرّف الفعل وقدّم أمثلة لكل نوع، مُقدِّما الفعل الماضي على الأمر، والأمر على المضاع.

ـ قدّم الفعل المبني للمعلوم على المبني للمجهول.

ـ قدّم الفعل على المصدر (الأحداث).

وبالرّجوع إلى كتاب سيبويه مدار البحث نجد أنّ الباب الأول من الكتاب "هذا علم ما الكلم من العربيّة" الّذي حدّد فيه المقولات الثلاثة جاء تمهيدا ومدخلا للباب الثاني "باب مجاري أواخر الكلم"، وكان الغرض منه هو تصنيف تلك المقولات إلى مجموعة من الثّنائيّات الصورية" ثنائيّة العامل والمعمول، الإعراب والبناء، التّمكن وعدم التّمكن، وذلك بناءً على المعيار العامليّ، يقول سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة، وهي تجري على ثمانيّة مجارٍ: على النّصب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والضّم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثّمانيّة يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب، فالنّصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرّفع والضّم، والجزم والوقف، وإنّما ذكرت لك ثمانيّة مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ـ وليس شيء منها وهو يزول عنه ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه العامل الّتي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[1] يضيف شارحا " فالرّفع والجرّ والنّصب لحروف الإعراب. وحروف الإعراب

---

1 ـ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13 وما بعدها.

للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزّوائد الأربع...وأمّا الفتح والكسر والضّم والوقف فللأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء لمعنى وليس غير، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف الّتي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ لمعنى"[1]، ثم يقول عن أحوال أواخر المثنى والجمع "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفا ... ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها ... ويكون في النصب كذلك.... وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتُها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلَيْنِ، ومررت بالرجلَيْنِ... وإذا جمعت على حدّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياءٌ مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة...وذلك قولك: المسلمُونَ، ورأيت المسلِمِينَ، ومررت بالمسلِمِينَ"[2].

ويمكن أن نحول هذا إلى الترسيمات الآتية التي تعكس البعد التجريدي في إعادة تصنيف القسمة الثلاثية لأقسام الكلم إلى ثنائيتي المعرب والمبني:

1 ـ المصدر نفسه، ج1، ص 15.

2ـ المصدر نفسه، ج1، ص 17 ـ 18.

1 ــ مجارِي أواخر الكلم

مجرى المعرب
- النّصب
- الجرّ
- الرّفع
- الجزم

مجرى المبني
- الفتح
- الكسر
- الضم
- الوقف (السكون)

2 ــ أحوالُ المعربِ وأنواعُه

للأسماء المتمكّنة
- الرّفع
- النّصب
- الجرّ

الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال

للأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أولها الزوائد (الفعل المضارع)
- الرّفع
- النّصب
- الجزم

4 ــ أحوال المعرب في التثنية

اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان

الأولى منهما حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون

- يكون في الرفع ألفا: هما الرجلان
- يكون في النصب ياء مفتوحا ما قبلها: رأيت الرجلين
- ويكون في النصب كذلك (يعني ياء مفتوح ما قبلها مثله مثل الجر): مررت بالرجلين

وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر

5 ــ أحوال المعرب في الجمع

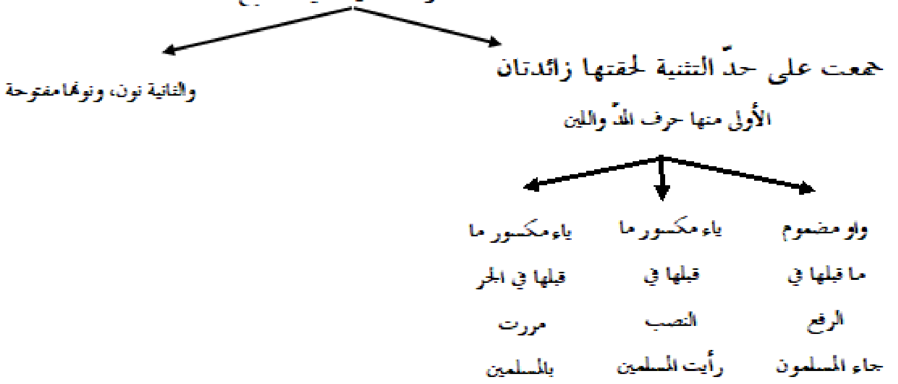

إنّ النّاظر إلى النّص السّابق والترسيمات أعلاه يكتشف أنّ انتقال سيبويه من الباب الأول إلى الباب الثّاني، كان الغرض منه الانتقال إلى مستوى آخر من التّحليل بناء على العامل، الأساس المعرفي ـ كما سيضح فيما بعد ـ المتحكّم في أصناف المقولات، والّذي تمّ الاعتماد عليه في تصنيف أقسام الكلم تصنيفا يعتمد على التصنيف الإعرابيّ البنائيّ، بناء على مصطلحي التمكن وعدم التمكن، والإعراب تبعا لهذا التصنيف سيكون مُختصّا بالأسماء المتمكّنة، والأفعال المضارعة، أمّا البناء فسيكون مختصا بالأسماء غير المتمكّنة والحروف والأفعال غير المضارعة، وآخر يعتمد على تصنيف الكلمات والموازنة بينها من خلال ثنائية الخفة والثقل، جاعلا الأفعال أثقل من الأسماء[1]، والنكرة أخف من المعرفة[2]، والمذكر أخف من المؤنث[3]، وهو تصنيف يعكس حضور معالم

1 ـ الكتاب، سيبويه، ج1، ص 20.

2ـ المصدر نفسه، ص 22.

3ـ المصدر نفسه ص 22.

التجريد في التبويب السيبويهي، ويظهر ذلك جليا في إبراز وجوه الائتلاف والاختلاف بين الإعراب والبناء، والتي يمكن تحديدها في النقاط الآتية[1]:

- وجه الائتلاف: يتفق الإعراب مع البناء في مسألتين ذكرهما سيبويه، هما: العُدة واللفظ، إذ إن الإعراب أربعة أقسام، والبناء أربعة أقسام، ولفظ كل قسم من أقسام الإعراب كلفظ القسم الذي يقابله من أقسام البناء، ففتحة الإعراب كفتحة البناء، وضمته كضمته، وكسرته ككسرته، وسكونه كوقفه.

- وجه الاختلاف: يختلف الإعراب عن البناء في مسألتين، هما: التسمية والمعنى، فمصطلحات الإعراب هي، الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ومصطلحات البناء هي، الضم، والفتح، والكسر والوقف، ومعنى الإعراب تغيير آخر الكلمة لتغير العوامل، ومعنى البناء ثبات آخر الكلمة مع تغير العوامل.

وإذا تركنا باب المجاري وانتقلنا إلى الباب الذي يليه، وهو "باب المسند والمسند إليه"، فإن معالم التجريد تظهر جليا وتبرز في المفاهيم والمصطلحات التي وضعها سيبويه، كما تظهر سمة التدرج والتسلسل المنطقي في عرض الأبواب النحوية والمناسبة بينها[2]، فمن تحليل أقسام أكلم وتصنفيها، ومجاري الأسماء والأفعال في الباب الثاني، ينتقل بنا سيبويه في هذا الباب للحديث عن

1 ـ الدينوري، ثمار الصناعة، ص 190 ـ 191.

2ـ هادي نهر، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه، عام الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 106.

الوظائف والعمد الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في بنية الجملة العربية، مصنفا إياها بناء على ثنائية "المسند والمسند إليه" التي استطاع من خلالها أن يجمل أبرز العلاقات التركيبية في الكلام العربي، بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وكل من المبتدأ والفاعل هو المسند إليه، والخبر والفعل هو المسند، وهما المحددان الأساسيان والعمدتان الرئيسيتان لأركان الجملتين الابتدائية أو الاسمية، والفعلية، حيث إن هذين الطرفين لا ينفصلان، ولا يستقيم الكلام إلا بهما معا، ولذلك وجدناه يقول فيهما "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"[1].

وهكذا يمضي مع سائر الأبواب في تجريد المادة النحوية وتصنيفها في أبواب تصنيفا دقيقا، محددا طبيعة العلاقة بين عناصر الباب المدروس، بناء على أسس معرفية عقلانية تنظيرية تعكس مدى التبويب المحكم للصناعة السيبويهية.

3. العاملية السيبويهية في التبويب والتصنيف:

يكشف الباب الأول من الكتاب هذا باب علم الكلم من العربية كما مر بنا تعريف المقولات (أنواع الكلم) تمهيدا للمشروع العاملي الذي أفصح عنه سيبويه في الباب الثاني من الكتاب، حيث يقول فيه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب

1ـ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 23

واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ـ وليس شيء منها وهو يزول عنه ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه العامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[1] يضيف شارحا " فالرفع والجر والنصب لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع....وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى وليس غير، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ لمعنى"[2].

فقد شرع سيبويه في هذا الباب في دراسة أواخر المقولات مقدما دراسته لها بتصنيف حالات البناء والإعراب، حيث جعل حالات البناء في أربع؛ هي الفتح والكسر والضم والوقف، والشيء نفسه فعل في حالات الإعراب، حيث حددها في أربع؛ النصب والجر والرفع والجزم.

وهكذا نلاحظ أن انتقال سيبويه من الباب الأول إلى الباب الثاني كان تصريحا منه بالأساس المعرفي المنهجي المتحكم في كل صنف من أصناف

---

1 ـ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13 وما بعدها.

2 ـ المصدر نفسه، ج1، ص 15.

أحوال المقولات هو الأساس العاملي، ويمكن تتبع هذا الأساس من خلال ثنائية الإعراب والبناء، وذلك من خلال قاعدتين اثنتين:

- الأصل في الأسماء الإعراب.
- الأصل في الأفعال البناء.

وبناء على هاتين القاعدتين تمت إعادة تصنيف المقولات تصنيفا يعتمد على مفهومي العامل والمعمول، ذلك أن العامل لا يأخذ حركة إعرابية، والمعمول يتأثر بهذا العامل، فيأخذ الحركة الإعرابية، والإعراب تبعا لهذا التقسيم سيكون مختصا بالأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة، أما البناء فسيكون مختصا بالأسماء غير المتمكنة والحروف والأفعال غير المضارعة، وبذلك يمكن استنباط قاعدتين عامليتين اثنتين تقومان على مبدأ الأصالة والفرعية هما:

- الأصل في الأسماء المعمولية.
- الأصل في الأفعال والحروف العاملية.

وتعلن أبواب الكتاب التي تلي الوسائل النظرية المعرفية المؤسسة للتبويب النحوي عن اهتمام واضح بالعاملية، نقول على لسان سيبويه في أول باب بعد الوسائل النظرية " باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها،

وما أجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قوته، ما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما انه لا يقوى قوة الفعل ما مجرى مجراه وليس بفعل"[1].

إن المتأمل للنص السابق يكشف التصور السيبويهي للتبويب القائم على تصور معرفي مبني على العامل، ذلك أن النص حديث عن الفعل وعمله، وما ألحق به في العمل من أسماء الفاعلين، والمفعولين، وسائر المشتقات التي تعمل عمل الفعل، لينتقل بعد هذا الباب إلى تصنيف النص إلى عناوين فرعية شرحا وتفصيلا.

إن ما يلاحظ بخصوص العاملية السيبويهية في التبويب أنه قدم الوحدات التي يقوم بينها العمل (المعربات والمبنيات) بناء على الأصول العاملية، إذ قدّم الأصول التي ليس فيها إشكال، وبعد الأصول انتقل إلى الاشتغال باعتباره تراكيب إشكالية؛ لأنها تحتاج إلى تعليل عاملي؛ أي أنها أشكال فرعية، وبعد أن تم له ذلك انتقل إلى التقييدات العملية؛ أي إلى الفروع التي تعلل بأسباب

1ـ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 33.

عاملية، ولكنها تستدعي تعليلا من نوع آخر، وذلك مثل قواعد الحذف والنيابة العاملية[1]، ثم انتقل بعد ذلك إلى القواعد الخاصة باللفظ واحد[2]

وبذلك يكون شكل الكتاب من حيث الترتيب والتبويب:

- مقدمات نظرية (الوسائل النظرية للصناعة)
- أصول عاملية
- مشاكل عاملية/ الاشتغال.
- قواعد عملية.
- قواعد لفظية.

هذا التخطيط الداخلي للكتاب الذي يمكن تعديله بتفاصيل أخرى من خلال التدبر في ثنايا الكتاب يكفي أن تبين تنظيم الكتاب على نحو منهجي عقلاني معرفي مخصوص دقيق قائم على أساس العامل المتحكم في أقسام الكلم، وترتيبها في بناء الجملة العربية.

4. الأصل والفرع في التبويب النحوي السيبويهي:

تعد ثنائية الأصل والفرع من الأسس العقلانية التي وجهت التبويب النحوي السيبويهي، ويتبين ذلك في مجموعة من المفاهيم النحوية التي استعملها في وصف الكلام وترتيب الأبواب وإلحاق بعضها ببعض منها: أول وغير أول،

1ـ أحمد العلوي، العقلانية اللغوية، ص 76.

2ـ أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، مجلة الموقف، 1407هـ/1987م، ص 25.

هذا باب مايجري[1]، هذا باب ما يحمل[2]، هذا باب ما جرى[3]، وتكمن أهمية هذا النوع من التفكير في مزاوجة حضوره في المنهج والموضوع؛ فهو "منهج تفكيري عقلاني أقيمت عليه قواعد الاستدلال، وموضوع من حيث ضبطه لمسائل الباب وقواعده وترتيبها كلية أو جزئية"، وهذا يدل على أن التراكيب النحوية عند سيبويه مراتب، فبعض الفئات من عناصرها وتراكيبها هي أسبق من بعض، والشيء نفسه ينطبق على الأبواب النحوية ومسائلها.

فقد رتب سيبويه أقسام الكلم في الباب الأول ترتيبا خاصا معتمدا في ذلك على ثنائية الأصل والفرع، حيث قدم فيه الاسم على الفعل وبعدهما الحرف كما مرّ بنا، قال "فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى"[4]، وقد علل سيبويه هذا الترتيب في ثنايا الكتاب بمجموعة من النصوص بقوله: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض؛ فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم...ألا ترى أن الفعل لا بد به من

1ـ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 57.

2ـ المصدر نفسه، ج1، ص 91.

3 ـ المصدر نفسه، ج1، ص 108.

4 ـ المصدر نفسه، ج1، ص 12.

الاسم وإلا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل"[1]، ثم يضيف "الاسم أبدا له من القوة ما ليس لغيره"[2].

والمتأمل لهذين النصين إضافة إلى نصوص أخرى، يلاحظ أن سيبويه قدم الاسم على الفعل بناء على ثنائية الأصل والفرع، ذلك أن الاسم أصل، والفعل فرع عليه، وذلك بناء على المعايير الآتية:

- ثنائية الثقل والخفة: الاسم أخف من الفعل، ويجدر بالأصل أن يكون خفيفا قبل أن تثقله الدواخل.
- ثنائية التمكن وعدم التمكن: الأسماء هي الأولى، لأنها أشد تمكنا، فهي تقبل الحركات الإعرابية والتنوين، والأجدر بالأصل أن يكون له من التمكن والجريان ما ليس لغيره من الفروع.
- ثنائية الاستغناء وعدم الاستغناء: الاسم قادر على تكوين جملة بمعزل عن الفعل، في حين أن الفعل يعجز عن ذلك، إذ لا بد لكل فعل من فاعل.
- ثنائية القوة والضعف: من خلال الخصائص التي يتميز بها الاسم والتي أشرنا إلى بعضها، في المعايير الثلاثة المتقدمة، اكتسب الاسم صفة القوة، لأنه يمتلك من الخصائص ما ليس لغيره، على عكس الفعل الذي اكتسب صفة الضعف، لأنه لا يمتلك من الخصائص ما يمتلكه الاسم حتى يقوى قوته، ولذلك قدّم ما هو أقوى وأصل، وهو الاسم.

---

1 ـ المصدر نفسه، ج1، ص 20 ـ 21.

2 ـ المصدر نفسه، ج4، ص 218.

وإذا تركنا باب أقسام الكلم، وانتقلنا إلى الباب الثاني الذي تحدث فيه سيبويه عن أحوال أقسام الكلم بناء على ثنائية الإعراب والبناء، فإننا واجدون سيبويه يرتب هذه الأحوال بناء على ثنائية الأصل والفرع، فما دام أن الاسم أصل والفعل فرع عليه ، لأن الاسم هو الأول وأشد تمكنا باعتباره يقبل الحركات الإعرابية والتنوين كما مرّ بنا، فقد كان من الطبيعي أن يقدم سيبويه في كلامه عن أحوال أقسام الكلم الإعراب على البناء، لأن الإعراب أسبق من البناء، فتحدث عن حركات الإعراب الأصلية في الاسم، إلى أن يستوفيها، ثم يتحدث عن حركات الإعراب في الفعل المضارع، باعتبار الفعل فرعا على الاسم، وإعراب الفعل فرع فيه، لأن الأصل في الأفعال البناء.

كما أن العلامات اللفظية التي تناسب المجاري الإعرابية مرتبة بدورها بحسب ثنائية الأصل والفرع، ذلك أن العلامات اللفظية الأصلية هي الضمة والفتحة والكسرة، وقد بين المبرد مقصد سيبويه بقوله: "الحركات إنما هي في الأصل للإعراب"[1]، وهي أصل لمناسبتها الأصل في مجاري الاسم التي هي الرفع والنصب والجر[2]، والعلامات الإعرابية التي تكون بالحروف فرع عليها، وهي فرع لمناسبتها الفرع في مجاري الاسم في حالتي التثنية والجمع، وهكذا يمضي سيبويه في تقديم الأصول على الفروع، مقدما في ذلك الكلمات التي تعرب بالحركات لأنها الأصل، على الكلمات التي تعرب بالحروف، والكلمات التي

1 ـ المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص 173.

2ـ عبد الرحمان بودرع، الأسس المعرفية للغويات العربية، ص 151.

تعرب إعرابا خاصا، كالإعراب التقديري والنيابي، وجميع الثلاثة الأخيرة فروع عن الإعراب بالحركات.

نعود إلى الاسم لنقول على لسان كتّاب سيبويه "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك، إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلق، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقا، أو قلت: كان عبد الله منطلقا، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقا، بالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة"[1].

فالمتأمل للنص السابق يكتشف أن سيبويه يرتب الأحوال الخاصة بالاسم، بحيث إنه يكون مرفوعا أولا، ثم منصوبا ثانيا، ومجرورا في الأخير في أحوال لها وضع خاص[2]، وحين يتم وصف الاسم بناء على هذه التراتبية الإعرابية، فإننا نقر بوجود حالتين للرفع تعدّ الأصل لكل مرفوع، وبهذا تنظم الجملة وعلى أساسها ستوزع الأبواب وهي راجعة لما قام عليه النحو العربي: جملة الابتداء

1ـ سيبويه، الكتاب، ص 23 ـ 24.

2 ـ عبد الرحيم بودلال، بنية الجملة العربية: الأصول المؤسسة للتعقيد النحوي العربي، مركزية سيبويه في الدراسات الثقافة العربية، ص 681.

(الاسمية) وجملة الفعل (الفعلية)[1]، وذلك بناء على العامل المتحكم في معمولاته والمانح إياها الحركات الإعرابية المناسبة وهي تنتظم داخل الجملة.

وهذه العوامل بدورها منها ما هو أصل في العمل، ومنها ما هو فرع عن الأصل، فيتقدم الأصل على الفرع، ذلك أن الأصول تنحط أبدا عن درجة الفروع[2]، وأن الأصل أقوى من الفرع والفرع أضعف[3]. وفي حديث سيبويه عن جملة الفعل (الفعلية) في باب الفاعل، ما يقوي هذا النوع من النظر القائم على تقدم الأصل وتأخر الفرع، يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قوته، ما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض،

---

1 ـ المرجع نفسه، ص 682.

2 ـ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رضمان عبد التواب، الشركة الدولية للطباعة، ط1، ص 60.

3 ـ المصدر نفسه، ص 238.

وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما انه لا يقوى قوة الفعل ما مجرى مجراه وليس بفعل"[1].

والمتأمل للنص السابق يكشف التصور السيبويهي للتبويب القائم على تصور معرفي مبني على تقديم الحديث عن العامل الأصل، قبل العامل الفرع، ذلك أن النص حديث عن الفعل وعمله، وما ألحق به في العمل من أسماء الفاعلين، والمفعولين، وسائر المشتقات التي تعمل عمل الفعل، وراجعة إليه بوجه من الوجوه، وهي فروع في عملها عن الفعل العامل الأصل، وعملها لا يكون إلا بشروط، ذلك أن العوامل ليست على درجة واحدة من قوة العمل، فمنها ما هو قوي يعمل بدون شروط (الفعل)، ومنها ما هو ضعيف يعمل بشروط (اسم الفاعل ـ الصفة المشبهة ـ اسم التفضيل...).

إن استنباط ثنائية الأصل والفرع ودورها في التبويب النحوي السيبويهي، أمثلة كثيرة تشمل جلّ الأبواب النحوية، والمقام هنا مقام تدليل وتمثيل لا سرد واستقصاء، فالاقتصار على الأمثلة والنماذج صون لوضوح الفكرة والتدليل عليها.

خاتمة:

1ـ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988، ج1، ص 33.

إن البحث في الأسس العقلانية المؤسسة للصناعة النحوية في تبويب الكتاب، بحث شاق يحتاج إلى جهد كبير بسبب ما في الكتاب من أبواب صعبة التفسير، إلا أنّ قارئ الكتاب مطالب بالصبر والتأمل الجميل في أبوابه لمعرفة نظامه المعرفي المنهجي الدقيق القائم على أسس معرفية تنظيرية، لا يجدر للباحث أن يتجاوزها. وإذا كان لهذا البحث من نتائج تستحق الذكر فهي تؤكد على ما يلي:

- إن التبويب النحوي السيبويهي قائم على أسس عقلانية تنظيرية أشرنا إلى بعضها في متن البحث، لولاها لما ظهر الكتاب محكوم البناء مرتب الأبواب بشكل منطقي هندسي منظم، لا يمكن من خلالها تقديم باب على باب، وهي أسس عقلانية ترجع إلى واقع اللغة، وإلى وحدة المعرفة في التصور والتفكير في الحضارة العربية الإسلامية في الآن ذاته، ذلك أن الصناعة النحوية ليست إلا جوهرة وسط عقد من العلوم والمعارف، وفي ذلك وعي بوحدة العقل والفكر والتصور والمرجع والدّراسة.

- إن استنباط الأسس العقلانية التي أشرنا إلى بعضها في متن البحث وبيان معالمها في جل الأبواب النحوية، أمثلة كثيرة تشمل الأبواب النحوية في الكتاب، والمقام هنا مقام تدليل وتمثيل لا سرد واستقصاء، فالاقتصار بالأمثلة والنماذج صون لوضوح الفكرة والتدليل عليها.

ـ إن الأسس العقلانية التي أشرنا إلى بعضها في هذه الصفحات، يمكن أن تكون ردا على من يتهم الصناعة النحوية بالفوضى وعدم الترتيب المنطقي للأبواب إلى غير ذلك من التهم الباطلة.

لائحة المصادر والمراجع

- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2008.
- أحمد العلوي، العقلانية اللغوية العربية، منشورات فكر، ط1، 2014.
- أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، مجلة الموقف، 1407هـ/1987م.
- إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، عالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن، ط3، 2019.
- الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه، وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -المملكة المغربية، ط1، 1999.
- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رضمان عبد التواب، الشركة الدولية للطباعة، ط1.
- تمام حسان، الأصول دراسة إيبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو فقه اللغة البلاغة، عالم الكتب،1420هـ /2000م.

- الرماني، شرح كتاب سيبويه، إعداد وتحقيق عثمان غزال، المكتبة الأزهرية، مصر، ط1، 1437هـ/2016م.
- زكرياء أرسلان، إبستمولوجيا اللغة النحوية بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز المعرفة، ط1، 1437هـ/2016م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988، ج1، ص 33.
- عبد الرحمن بودرع، الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
- عبد الرحمن بودرع، العلم بمداخل الكلم في العربية، عند سيبويه، مركزية سيبويه في الثقافة العربية الإسلامية.
- عبد الرحيم بودلال، بنية الجملة العربية: الأصول المؤسسة للتعقيد النحوي العربي، مركزية سيبويه في الدراسات الثقافة العربية.
- عدنان أجانة، من قضايا النحو والدلالة في كتاب سيبويه، ضمن أعمال ندوة مركزية سيبويه في الثقافة العربية.
- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت ج3.
- محمد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، ط1، 1429هـ/2009م.

▪ محمد كاظم البكاء، كتاب سيبويه، تصنيف منهجي وتحقيق علمي، مؤسسة الرسالة، بيروت ودار البشير عمان الأردن، ط1.

▪ هادي نهر، الشرح المعاصر لكتاب سيبويه، عام الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

البلاغة العربية القديمة: سيرورة التأسيس والتأثر

يوسف العمراوي[1]

ملخص:

إن البلاغة الكونية كلّ معرفي متّصل على مدارِ تاريخها إلى الآن، فهي بلاغيات لو صحّ المصطلحُ، فالبلاغة القديمة أصلٌ، والبلاغة الجديدة عندنا امتدادٌ لشقيقاتها، هذا على المستوى الكوني، أما بلاغتنا العربية فهي بدورها متنوّعة وموغلة في التعقيد، فكلّ واحدة لها أرضية تتجذر فيها مفاهيمُها، وفيها تنمو الأفكار التي استنبتها البلاغيون القدامى والباحثون فيها لاحقا، ومن هنا فلا شيء يأتي من لا شيء، ولا شيء يكون من أجل لا شيء، ومن ثمّ لا بد من ضبط مرجعياتها، وهنا نروم مناقشة إشكاليتين متجانستين، تعبّر عنها الأسئلة التاليّة:

- ما الخلفيات المعرفية التي أطرت فعلَ التفكير البلاغي القديم ومنه التصنيف؟

- وما مقاصد قيام علم البلاغة قديمها وجديدها؟

1- باحث في سلك الدكتوراه في مجال المصطلح البلاغي واللساني، كلية اللغات والآداب والفنون جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.

- كيف حضر التّواصل المعرفي والمنهجي بين البلاغة العربية القديمة والجديدة من جهة، والبلاغة العربية والغربية من جهةٍ ثانيةٍ؟

- كيف تمّت صناعةُ المصطلح البلاغي العربي، وما مدى حضور "الآخر" في العملية؟

إنّما نفترض أن ثمة تفاعلا ثقافيا وتواصلا معرفيا بين "أنا" العربي و"الآخر" الغربي، والأمر حاصلٌ في القديم كما في الحديث، وما مِن حدودٍ في ذلك، فقديما تطور البحث البلاغي مع دخول الآخر اليوناني إلى النسق العربي، وحديثا ثمة تواصل لساني بمختلف تشكّلاته بين المشرق والمغرب، إذ تداخلت العلوم، وقامتِ الجسور، وهكذا تمّ تحديث العلم، وتجديد الفهم.

إننا نرمي إلى وصف الظاهرة، ثم تفسيرها، وهنا من حيث منهجيتنا نشير إلى أنّ ورقتنا بمثابة دراسة مقارنة، وأهميتها تتمثّل في رصد تنوع الثقافة وتتبّع التلاقح العلمي، وتفسير بواعث قيام هذا الأخير، مع البحث في الجذور الفلسفية للعالم البلاغي العربي، والاشتغال على بنياته الذهنية في التفكير والتقعيد.

مقدمة:

بات من المعلوم أن للبلاغة العربية -على غرار باقي العلوم-بذورا معرفية شتى تناولها العلماء قديما وحديثا. ورغم أن المجال ذاته يبقى واسعا لما يحتوي عليه من دراسات أكاديمية ومؤلفات علمية كثيرة، فإن الفضاء يبقى أرحب لدراسة قضايا أخرى تتعلق بنفس الموضوع، لذلك سعينا إلى ملامسة بعض

الجوانب التي كانت لها صلة مباشرة بتأسيس علم البلاغة، آملين أن نصل إلى نتائج علمية طيبة.

وقد رأينا تناول هذه القضية عبر عدة تجليات منها:

- الوقوف عند الدراسات المنجزة حول قيمة الشعر ونقده في المرحلة الجاهلية وصدر الإسلام التي أنجزها نقاد وباحثون وعلماء ينتمون إلى مشارب فكرية متنوعة، وأثرها في نشأة البلاغة العربية وتطورها.

- استنطاق ما أُنجز حول الإعجاز القرآني وأثره في الدرس البلاغي.

- الدراسات الأدبية واللغوية باعتبارها مهد البلاغة العربية خاصة مع الجاحظ، وإسهامها في وضع الأسس العلمية التي ستقوم عليها البلاغة.

- قيمة التأثير والتأثر بين الثقافة العربية والثقافة اليونانية، في تأسيس علوم العربية والبلاغة على وجه الخصوص.

إن المشترك بين هذه التجليات هو تركيزها على السيرورة التاريخية لنشأة علم البلاغة وأهم ما استفاد منه هذا العلم من العلوم الأخرى (القرآن - التفسير - الشعر-الخطابة - الفلسفة ...).

يدعونا هذا الوضع، في ظل التراكم الكمي والنوعي الذي تحقق في المجال، من لدن عدد من الباحثين عرب ومغاربة على وجه الخصوص، إلى التفكير في هذا الموضوع، وطرح أسئلة تسعى الإجاباتُ عنها تجاوزَ الإشكالات التي تتصل بالموضوع:

- ما الوضع الذي تحتله البلاغة في كل تجلٍّ من هذه التجليات؟

-إلى أي حد أسهم الإعجاز القرآني في التقعيد للبلاغة العربية؟

- ما دور العلماء والنقاد والأدباء في تقعيد الدرس البلاغي؟

- ما الطابع الفلسفي للبلاغة العربية؟ أو بصيغة أخرى: ما التأثير الذي تركته الفلسفة في البلاغة؟

1-أثر شعر العصر الجاهلي ونقده في البلاغة العربية:

مما لا شك فيه أن العرب في العصر الجاهلي قد بلغوا مرتبة رفيعة من البلاغة والبيان، وكان من أكبر الدلالات على ما حذقوه من حسن البيان وطول باعهم في البلاغة وفنون الكلام، أن كانت معجزة الرسول الأكرم، محمد صلى الله عليه وسلم، من جنس ما يتقنون وما هم بارعون فيه، فكانت بذلك دليلا واضحا على تمكنهم من ناصية القول، وقد صور القرآن الكريم ذلك في أكثر من آية، فقال عز وجل: " وإن يقولوا تسمع لقولهم[1]"، وقوله أيضا في سورة الأحزاب : "فإذا ذهب الخوفُ سلقوكم بألسنة حداد[2]". يقول الدكتور شوقي ضيف في هذا الصدد: "ومن أكبر الدلالة على ما حذقوه من حسن البيان أن كانت معجزة الرسول الكريم وحجّته القاطعة لهم، أن دعا أقصاهم إلى معارضة القرآن في بلاغته الباهرة (المعجزة)، وهي دعوة تدل في وضوح على ما أتوه من اللَّسنِ والفصاحة والقدرة على حَوْكِ الكلامِ[3]".

1- سورة المنافقون، الآية 4.

2- سورة الأحزاب، الآية 19.

3- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، الطبعة الرابعة، (د ت)، ص: 9.

ويروى أن "الوليد بن المغيرة"، أحد خصوم الرسول الألداء، استمع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يتلو بعض آي الذكر الحكيم، فقال: "والله لقد سمعت من محمد كلاما ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، وإن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق[1]".

فمن خلال هذا القول، يظهر جليا كيف كانوا يعبرون عن إعجابهم ببلاغة القول في تصاوير بيانية وبلاغية، رغم جحود بعضهم، فابن المغيرة يعبر بطريقة أو بأخرى عن مخالفة هذا الكلام تماما في روعته ونظمه وأسلوبه، لما اعتاد على سماعه من كلام الإنس والجن. وهذا ما يجعلنا نتلمس حسهم البلاغي في التعبير وباعهم الطويل فيه. وقد وقف "أبو عثمان عمرو الجاحظ" مرارا في كتابه "البيان والتبين" ينوه بشعرائهم وخطبائهم حيث يقول مثلا: "ومن شعراء العرب من كان يَدَعُ القصيدة تمكث عنده حولا كريتا وزمنا طويلا، يردد فيها نظره ويُجِيلُ فيها عقله ويقلب فيها رأيه تتبعا على نفسه، فيجعل عقله زِمَاما على رأيه ورأيه عياراً على شعره إشفاقا على أدبه، وإحرازا لما خوله الله من نعمته، وكانوا يسمون تلك القصائد: الحوليات والمقلدات، والمنقحات، والمحكمات، ليصير قائلها فحلا خِنذيذا وشاعرا مفلقا[2]"

1- نفسه ص 9.

2- الجاحظ (أبو عثمان عمرو 255هـ) البيان والتبين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة مطبعة المدني القاهرة،1985م الجزء الثاني ص:9.

وقد كان لأسواقهم الكبيرة دور أساسي فيما وصلوا إليه من البيان والذوق وخاصة منها سوق عكاظ بجوار مكة، إذ كان الخطباء والشعراء يجتمعون فيه ليتباروا بينهم، فيستحسنون الحسن من الكلام ويردون وينتقدون ما دون ذلك. ففي الأغاني "أن العرب كانت تعرض أشعارها على قريش، فما قبلوه منها كان مقبولا وما ردوه منها كان مردودا[1]". فكان الشعراء يحتكمون إلى نقاد الشعر ودارسيه، ومنهم "النابغة الذبياني"، فمن نوه بشعره طارت شهرته في الآفاق، ومن رده على أعقابه عاد منكسرا منقطعا. وقصته مع "حسان بن ثابت" الذي دخل عليه والأعشى والخنساء في حضرته، من أكبر الأدلة على ما أشرنا إليه.

وعموما فإن الصورة الموجزة التي قدمناها حول العصر الجاهلي بالإضافة إلى ما تزخر به القصائد الشعرية التي وصلتنا تؤكد بالملموس على أن شعراء هذا العصر كانوا يقفون عند اختيار الألفاظ والمعاني والصور وكانوا أحيانا يسوقون ملاحظات لا ريب في أنها أصل الملاحظات البيانية في بلاغتنا العربية، مما يدل على أن الجاهليين كان لهم، إلى جانب حسهم النقدي فيما نُقل عنهم في كتب النقد، حس بلاغي بالموازاة معه.

2-مرحلة صدر الإسلام ودورها في التبشير بعلم البلاغة:

1- أبو الفرج الأصفهاني(356هـ)، الأغاني، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية 1418هـ 1997م، الجزء 21 ص: 112.

لقد شاء الله لأهل الجزيرة العربية أن يخرجوا من ظلمات الجهل الديني والعقدي، إلى نور الإسلام، ومن عبادة الأوثان والعباد إلى عبادة رب العباد. فقد كان لهذا الحدث العظيم أثره في جميع الميادين والمجالات، ومنها الأدب وما يقتضيه من البلاغة والتفنن في الكلام، إذ أخذت الملاحظات البلاغية تزداد وتنمو وتتطور وأصبحت بوادر العلم تتكشف شيئا فشيئا، خصوصا لحظة نزول المعجزة البيانية، فانبهر الناس بها ووقفوا مشدوهين ببلاغتها وطريقة نظمها وجمال صورها.

فقد كان للرسول صلى الله عليه وسلم نهجه وطريقته في البلاغة، وأحاديثه تفيض بالمجازات والأساليب البلاغية التي بلغت ذروة البيان العربي، فاعتبر أسلوبه في القول في المرتبة الثانية بعد أسلوب القرآن الكريم. بل إنه سلك في نشر الدعوة الإسلامية سبيل الإقناع البلاغي الذي أذعن له العرب ثم كان القرآن الكريم معجزة الرسول حجة بلاغية، فقد تحدى الله به العرب أن يأتوا بمثله أو بسورة واحدة فعجزوا. يقول الله عز وجل في محكم كتابه العزيز عن ذلك العجز: "قل لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثل ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا[1]". وبهذا تحداهم فوقع عجزهم عن الإتيان بمثله في الروعة وحسن التأليف، والإخبار بالغيب...

3-أثر الاعجاز القرآني في نشأة البلاغة العربية وتطورها:

1- سورة الإسراء، الآية: 88.

كان للقرآن الكريم معجزة محمد، صلى الله عليه وسلم، أعظم الأثر في علوم اللغة العربية، فقد صدرت عنه، واستقت من معينه، ووقفت تكشف أسراره وتعنى بأساليبه وتفسر إعجازه. وكانت البلاغة من تلك العلوم التي نشأت في كنف كتاب الله عز وجل.

فبات تأثيره فيها واضحا وجليا، يقول عبد العزيز عرفة: " إن قضية الإعجاز القرآني تكاد تكون الموجه الأكبر لبلاغتنا العربية في أطوارها المختلفة نشأة ونموا وازدهارا[1]".

لهذا فقد تصدى لقضية الإعجاز القرآني وبحث عن وجوهها المتعددة والمتنوعة كثير من العلماء، سواء منهم القدماء أو المحدثون. ولا تزال هذه المعجزة الربانية التي انبهر بها العرب وهم أهل فصاحة وبيان؛ تكشف في كل يوم عن سر من أسرار هذا الكتاب الخالد. يقول الدكتور محمود محمد شاكر: "إن الحديث عن إعجاز القرآن لهو من أكثر الموضوعات جدلا وتشعبا، ولا يزال الحديث عنه دائرا من كل وجه، فهو تارة قمة البلاغة العربية والبيان الإنساني، وتارة أخرى هو للإعجاز العلمي مثل يحتذى وبيان شاف[2]". ودافعهم في ذلك هو ضرورة المحافظة على سلامة الذوق العربي، وليظل القرآن مفهوما. فإذا عدنا إلى الكتب التي ألفت في المراحل الأولى

1- عبد العزيز عبد المعطي عرفة، قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين اللغة العربية، عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى 1985، ص: 5.

2- محمود محمد شاكر (مداخل إلى إعجاز القرآن، مطبعة المدني (د.ط) (د.ت) ص:3.

بعد صدر الإسلام نجدها كتبا في التفسير إلا أنها تطرقت لمباحث بلاغية مهمة، فهذا أبو عبيدة في كتابه " مجاز القرآن " أغنى غناء محمودا فيما يتعلق بالبوادر الأولى لنشأة علم البلاغة، فقد كان عالما ضليعا بهذا العلم، فحاول أن يثير قضايا بلاغية غاية في الأهمية من قبيل: (الالتفات) و(التقديم والتأخير) و(الاستفهام) و(المجاز) و(الاستعارة)....، وكذلك فعل الفراء في كتابه "معاني النحو" حين حاول أن يتطرق إلى المسائل البلاغية خاصة في تعرضه لما استشكل على الناس فهمه من آيات الذكر الحكيم، فخاض في(الإطناب) و(التقديم والتأخير) وكذا (الإيجاز والمجاز)، فقد قال عن الإيجاز مثلا: " إنه من شأن العرب الإيجاز وتقدير الكلام[1]".

فكان النقاش في البداية يدور حول مسألة سر إعجاز القرآن الكريم، هل هو في ألفاظه أم في معانيه؟ إلى أن جاء "عبد القاهر الجرجاني" في كتابه "دلائل الإعجاز" وقال بنظرية النظم، وإن كان قد سبقه إلى ذلك "أبو عثمان عمرو الجاحظ" في كتابه" البيان والتبين" و"الباقلاني في "إعجاز القرآن"، إلا أن الفضل يعود "لعبد القاهر"، في جمع تلك الأقوال وتفصيل القول فيها في كتابه الذي يعتبر كنزا من كنوز تراثنا اللغوي القديم، كما تحدث المحدثون أيضا عن قضية الإعجاز كثيرا ولا تزيد الأيام هذه المعجزة إلا خلودا وبيانا، وقد أشار الدكتور" وليد قصاب" إلى وجوه الإعجاز القرآني، وحددها في أربعة وجوه:

1- نفسه، ص: 120، (بتصرف).

1. الإعجاز الغيبي.
2. الإعجاز التشريعي.
3. الإعجاز العلمي.
4. الإعجاز البياني.

ويعتبر الوجه البياني محور موضوعنا، وفي ذلك يقول وليد قصاب:" فببلاغة القرآن وفصاحته تحدى الله تعالى أرباب البيان، وفرسان اللسن والقول وبهذا وحده وقعت عليه الحجة، وثبت عجزهم عن معارضته ثبوتا لا يخفى على أحد[1]".

وقد حضي هذا الجانب، منذ القرنين الثاني والثالث الهجريين بالخصوص إلى اليوم، باهتمام كبير من لدن الباحثين والعلماء، ولأجل ذلك تنبه جهابذة الفكر العربي منذ القديم إلى أن أحق العلوم بالتعلم وأولاها بالتحفظ بعد المعرفة بالله جل ثناؤه علم البلاغة ومعرفة الفصاحة الذي به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى.

فالقرآن الكريم المعجز ببيانه وبلاغته وقوة تأثيره في النفوس والقلوب ليبرز الجمال الفني المحض الذي يتميز به عن غيره، ولذلك سنحاول في هذه الصفحات أن نقف عند بعض أوجه هذا الجمال وأثره في نشأة البلاغة العربية:

1- وليد قصاب، في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، ط الأولى، دار القلم،1421/2000، ص.26.

أولا-أسلوبه الفريد: إضافة إلى نزول القرآن الكريم بلغة أهل العرب بحروفها وألفاظها ووجوه تأليف الكلام فيها، من تراكيب ومفردات، ومراعاته لأهم القواعد النحوية والصرفية، فإنه تميز بأسلوب جديد لم تعرفه العرب في كلامها على كثرة ما عرفت من الأساليب والطرائق التعبيرية، فهو خارج عن جنس كلام العرب من النظم والنثر والخطب والشعر، فأسلوبه يأخذ من كل هذه الفنون بطرف، فقد تأتي عبارات على أوزان الشعر ومنه ما يشبه السجع.

إن أسلوب القرآن الكريم نمط متفرد، فيه جماع أساليب العرب كلها، إنه ذروة سنام ما عرفته البلاغة العربية، وهذا الأمر أدركته العرب من الوهلة الأولى لنزول القرآن الحكيم والأخبار حول ذلك كثيرا [1]".

ثانيا - فصاحة ألفاظه: لقد نزل القرآن الكريم بلغة العرب واستخدم ألفاظها استخداما بلاغيا فريدا إذ لا يخفى على أرباب الكلام وفقهائه ما لتغيير الألفاظ من جمال في تركيب الكلام وإضفاء رونق بلاغي عليه، باختيار الألفاظ المألوفة الاستعمال، البعيدة عن الغرابة والقريبة إلى الأفهام والأذهان. يقول ابن الأثير: "إن الألفاظ داخلة في حيز الأصوات، لأنها مركبة من مخارج الحروف، فما استلذه السمع منها فهو الحسن وما كرهه ونبا عنه فهو القبيح... وقد رأيت جماعة من الجهال إذا قيل لأحدهم: إن هذه اللفظة حسنة وهذه قبيحة أنكروا ذلك وقالوا: كل الألفاظ حسنة،

1- نفسه، ص.30-31-32، (بتصرف).

والواضع لم يضع إلا حسنا، ومن يبلغ جهله إلى ألا يفرق بين لفظة "الغصن" ولفظة "العسلوخ"... فلا ينبغي أن يخاطب بخطاب[1]".

والذي يرجع إلى كتب القدماء سيجد أنهم حددوا شروطا لفصاحة اللفظ وحرصوا على ذلك، كما أن الذي يرجع إلى القرآن الكريم يجده قد بلغ في ذلك الغاية واستوفى صفة الكلام في الحسن والاختيار بحسب السياق ومقتضى الحال.

ثالثا-بلاغة نظمه: وهذا الوجه الذي تصدى له الإمام "عبد القاهر الجرجاني" بتفصيل، إذ نجده ينطلق من مسلمة مفادها أن القرآن معجز لا يستطيع أحد أن يأتي بشيء ولو قليل مثله قال تعالى: "وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين[2]".

وقد وضع "عبد القاهر الجرجاني" لتلك الغاية كتابه المشهور" دلائل الإعجاز" ليبين مواطن الإعجاز في القرآن الكريم ويقيم الدليل عليها. وفي هذا النطاق نجده يتساءل: هل الإعجاز في الألفاظ؟ ويجيب بالنفي القاطع. يقول: "فقد اتضح إذن اتضاحا لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ لا تتفاضل

1- ابن الأثير (ضياء الدين 637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، القسم الأول، نهضة مصر(د.ت) ص: 169-170.

2- سورة البقرة، الآية: 23.

من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك مما تعلق له بصريح اللفظ[1]". ويضيف إلى ذلك قوله: "وإذا كان إعجاز القرآن لا يعود إلى ألفاظه أو فواصله أو انسجام حروفه...لأن هذه الأمور منفردة ليس فيها سر من أسرار الجمال أو قيمة من قيم التعبير، فقد ثبت أن مكان الإعجاز الذي ينبغي أن يكون فيه، إنما هو في النظم والتأليف[2]". هذا وقد خصص الشيخ" محمد عبده" في كتابه" تفسير الذكر الحكيم" فصلا للحديث عن وجوه الإعجاز، تناول فيه مسألة النظم، حيث قال:" ومن اللطائف البديعة التي يخالف بها نظم القرآن نظم كلام العرب من شعر أو نثر، أنك ترى السور ذات النظم الخاص والقوافي المقفاة، تأتي في بعض آخر آياته مخالفة لسائر آيها في فواصلها وزنا وقافية، فترفع قدرها وتكسوها جلالا وتكسبها روعة وعظمة، وتجدد من نشاط القارئ وترهف من سمع المستمع. وكان ينبغي

1- عبد القاهر الجرجاني (471)، دلائل الإعجاز تحقيق الدكتور ياسين الأيوبي المكتبة العصرية (د.ط) 2002/1422. ص.23.

2- نفسه ص. 391.

للخطباء والمترسلين أن يحاكوا هذا النوع من محاسنه، وإن كانوا يعجزون عن معارضة السورة في جملتها أو الصعود إلى أفق بلاغتها[1]".

إن وجه الإعجاز عنده، هنا، هو اشتمال القرآن الكريم على النظم القريب، المخالف لما استنبطه البلغاء من كلام العرب من شعر ونثر وسجع...

رابعا-بلاغة تصويره الفني والبياني: يعتبر التصوير الفني وجها من وجوه الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، ينضاف إلى الوجوه السابقة الذكر ويكملها، إذ يشير "وليد قصاب" إلى أن "السيد قطب" يعتبر من أوائل من استعمل هذا المصطلح في العصر الحديث، ولا أدل على ذلك من كتابه المعنون ب:"التصوير الفني في القرآن"، ويتميز هذا الأسلوب بكونه يجسم المعاني ويشخص الأفكار الذهنية، حتى تبدو للقارئ وكأنها صورة محسوسة مدركة تراها العين أو تسمع بها الأذن أو يحس بها إحساسا ماديا بإحدى حواسه المعروفة[2]".

وقد حدد السيد قطب أوجه هذا التصوير وأنواعه، فمنه على سبيل المثال لا الحصر؛ التصوير باللون والتصوير بالحركة والتصوير بالتخييل والتمثيل...وهو تصوير مرجعه الأساس في ذلك، في أحيان كثيرة إلى

1- محمد عبده، تفسير الذكر الحكيم. ج. الأول.ص.197، نقلت عنه عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ، في "الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق دراسة قرآنية لغوية وبيانية، دار المعارف، الطبعة الثانية، ص: 130-131.

2- وليد قصاب: في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، مرجع سابق، ص: 147.

الطبيعة، والمغزى من وراء ذلك؛ أن يستطيع الإنسان إدراك كنهه وجماله. ومن ذلك قوله عز وجل في محكم كتابه: "إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط[1]".

لذلك يمكن إجمال أشكال التصوير الفني في القرآن الكريم في أربعة أساليب كما حددها وليد قصاب وهي:

- التصوير باللفظ.
- التصوير بالتأليف.
- التصوير بالحوار.
- التصوير البياني.

ويعتبر هذا الأسلوب الأخير موضع اهتمامنا، لما له من علاقة وارتباط بعلم بالبلاغة. وقد عرفه "وليد قصاب" بقوله: أي استخدام طرائق البيان المعروفة من: تشبيه واستعارة وكناية...وهي أساليب معروفة في كلام العرب[2]".

فالقرآن وإن كان قد درج على عادات العرب في كلامهم البلاغي، إلا أنه زاد على ذلك، حسن التوظيف والنظم البديع الذي لا يقدر على مثله الفصحاء والبلغاء منهم. والأمثلة والشواهد على ذلك من آيات الذكر الحكيم

1- سورة الأعراف، الآية 30.

2- وليد قصاب، في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، مرجع سابق، ص: 151-152.

لا تعد ولا تحصى كثرة وتنوعا، من مختلف ضروب علم البيان والمعاني والبديع، والدليل الواضح على ذلك، أنك لا تكاد تجد كتابا في البلاغة وأقسامها الثلاثة، إلا وتجد نصيبا أوفر للشواهد القرآنية، سواء في التمثيل أو التطبيق. والقرآن في تصويره الفني لا يكتفي بما له علاقة بما تشير إليه البلاغة، بل له تصاوير فنية أخرى يدخل فيها الإيقاع والنغم والموسيقى، ناهيك عما يتميز به عند إيراد حوار أو قصة مما لا يعلم سره وكنهه إلا من حباه الله ملكة الجمال والتذوق الرصين لكتابه العزيز.

وعموما فقد كان للإعجاز القرآني دور هام في تطور الدرس البلاغي، خصوصا بعد ظهور كتاب "دلائل الإعجاز" لصاحبه "عبد القاهر الجرجاني. الذي اعتبر خير من فصل القول في النظم تفصيلا، وجعل الذين أتوا بعده يقسمون البلاغة إلى علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع. وضمن هذا الإطار تحدث عبد العزيز عرفة عن مجموعة من القضايا التي تبين أثر الإعجاز القرآني في البلاغة العربية وذكر من بينها:

- ظهور أحكام نقدية عامة على لسان المؤمنين والمشركين، عند سماع القرآن، وهذه الأحكام استحالت على أيدي البلاغيين -فيما بعد-إلى قواعد بلاغية...

- الحرص على معرفة أسباب نزول القرآن الكريم، كان وراء تعريف البلاغيين للبلاغة بقولهم:" البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال*".
- سار البيان، بفضل قضية الإعجاز، طريقا للإيمان ومن ثمة أصبح تعلمه من أمور الدين[1].

هكذا استأثرت قضية الإعجاز القرآني باهتمام القدماء والمحدثين، كلهم اندفعوا لكشف سر هذا الإعجاز الذي أسكت صناديد القول من العرب، وهم أهل الفصاحة والبلاغة والبيان، فتحداهم بأن يأتوا بسورة من مثله في الروعة وحسن النظم. والجدير بالذكر أن هذا النوع من البحوث لا يزال يأتي بالجديد مادامت السماوات والأرض إلى ما شاء ربك، إنه المعجزة الخالدة التي لا يزيدها توالي الأيام والشهور إلا اكتشافا ورسوخا، كما أن البحث في خصائصه البلاغية من دراسة لألفاظه ومعانيه وأسلوبه الفني الجمالي؛ لهو بحث في أسراره ومواطن إعجازه.

ونؤكد مرة أخرى أن الدراسات البلاغية اعتبرت ثمرة من ثمرات الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، لذلك فإن أثر الإعجاز القرآني في تطور الدرس البلاغي لم يقف عند هذه الجوانب التي ذكرها، بل هناك جوانب كثيرة كان له دور في ظهورها وتطورها. وما يؤكد هذا الأمر هو خوض

---

* - مقتضى الحال: مناسبة الخطاب للسياق، مع مراعاة المخاطَبين الذين يُتوجه إليهم بهذا الخطاب.

1- عبد العزيز عرفة، قضية الإعجاز القرآني، مرجع سابق، ص: 9.

العلماء والمفسرين في جميع مباحث هذا العلم، فأصبحت البلاغة بذلك سبيلا تفضي إلى رحاب القرآن الكريم، فكانت بذلك مقدمة لدراسة كتاب الله عز وجل وتفسيره وإدراك فصاحته وكنهه وجماله الفني.

وبذلك تكون قضية الإعجاز القرآني من أهم المواضيع والقضايا التي خاض فيها علماؤنا، قديما وحديثا، محاولين، أولا، الكشف عن نكت إعجاز كتاب الله العزيز وأسراره، فكان الإعجاز البلاغي أحد هذه الوجوه التي عني بها كثيرا، خصوصا وأن الحضارة العربية حضارة بلاغة وبيان، فدرسوا صوره الفنية من بيان وبديع ومعان. وقد قادتهم هذه الدراسة إلى استنتاج مهم مفاده؛ أن الجانب البلاغي يعتبر من أهم العناصر التي يجب تناولها وبحث قضية الإعجاز القرآني فيها، مستهدفين بذلك الحفاظ على سلامة الذوق العربي ليظل القرآن العظيم مفهوما ميسرا. ولأجل ذلك حاولنا، جاهدين، الكشف عن بعض الصور التي تدخل ضمن هذا الإطار مبرزين، في الوقت نفسه، الدور الكبير الذي قامت به مسألة الإعجاز في نشأة العلوم العربية قاطبة؛ من نحو وصرف وعلم تفسير وأصول الفقه...بصفة عامة وعلم البلاغة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى دورها في الدفع قُدما بالدراسات البلاغية العربية إلى الأمام.

4-ملحوظات الجاحظ وأثرها في البلاغة العربية:

يعد أبو عثمان عمرو الجاحظ المعتزلي، بحق، مؤسس علم البلاغة العربية، إذ يعتبر من أوائل الأدباء العرب الذين توسعوا في دراسة هذا العلم ومنحوه

اهتماما قل نظيره، وصنفوا فيه، من خلال نشاطه الأدبي والفكري فهو يعتبر من أوائل الذين قاموا بجمع كلام السلف، فضلا عن الاطلاع على ما كتبه معاصروه، مما يتصل بالبلاغة العربية فقام بشرحه وتفصيل القول في ذلك كلّه، وأضاف إليها ما بدا له من أفكار وآراء بلاغية، وقد كان لهذا الأثر البارز في تاريخ البلاغة.

لقد ألف الجاحظ في اللغة والأدب والنحو وعلم الكلام، وفي الشعر وتاريخه، إلا أن النزعة الأدبية غلبت على كل ما كتب، وعموما فإن كتبه التي ألفها تعتبر من كنوز المعارف العربية، وكان أهم كتبه التي عنى فيها بالبيان والبلاغة ونقد الكلام والشعر كتابان هما: "الحيوان" و "البيان والتبين[1]". أما كتاب "الحيوان" فهو ليس مقصورا على الحيوان أو ما يمت إليه بصلة، كما يوهم اسمه وعنوانه، وإنما هو موسوعة كبرى تعكس ثقافة العصر العباسي. أما الكتاب الآخر "البيان والتبين" فقد أتى متأخرا في التأليف عن الحيوان وقد ألفه في أخريات حياته.

وبما أن دراستنا منصبة حول الحديث عن تاريخ البلاغة العربية، فإن "البيان والتبين" هو الكتاب الذي يعنينا هنا أكثر من غيره، من الكتب التي

1- فضلا عن كتابه المفقود، نظم القرآن.

ألفها. فهو أوفى هذه الكتب، خاصة في شؤون البيان والبلاغة، وذلك بشهادة القدامى والمحدثين" على حد تعبير الدكتور عبد العزيز عتيق[1].

إن المتصفح لكتاب "البيان والتبين" ليجد أن أبا عثمان عمرو الجاحظ" قد أورد لفظة "البلاغة" في نصوص عديدة، وبمعانٍ متعددة، فمرة جاءت بمعنى الخطابة، وتارة بمعنى النثر وتارة أخرى بمعنى فنون القول، فقد أورد عددا من التعريفات للبلاغة بعضها منسوب إلى العرب وبعضها الآخر منسوب إلى غيرهم، فهو وإن كان لم يقدم تعريفا خاصا للبلاغة فقد اختار من التعريفات التي أوردها تعريفا استحسنه وفضله على ما عداه، وذلك حين قال: "وقال بعضهم - وهو من أحسن ما اجتبيناه ودوناه - لا يكون الكلام يستحق البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك[2]". وقال أيضا: قال "معاوية لصحار العبدي": ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال الإيجاز. قال له معاوية: وما الإيجاز؟ قال صحار: أن تجيب فلا تبطئ، وتقول فلا تخطئ، فقال له معاوية: أَوَ كذلك تقول يا صحار؟ فقال صحار: اقلني يا أمير المؤمنين، وألا تبطئ ولا تخطئ[3]". وقال في موضع آخر، قال "ابن الأعرابي": "قال لي

1- عبد العزيز عتيق، تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان 1970 ص 59.

2- الجاحظ (أبو عثمان عمرو) البيان والتبين، مصدر سابق، ج.1 ص: 91.

3- عبد العزيز عتيق، تاريخ البلاغة العربي، مرجع سابق، ص:60.

المفضل بن محمد الضبي: قلت لأعرابي مِنّا، ما البلاغة؟ قال لي: الإيجاز في غير عجز والإطناب في غير خطل. قال ابن الأعرابي: فقلت للمفضل: ما الإيجاز عندك؟ فقال: حذف الفضول وتقريب البعيد[1]".

والجدير بالذكر هنا، أن الجاحظ قد خاض في أغلب فنون البلاغة تقريبا، من: تشبيه واستعارة وحقيقة ومجاز وسجع واقتباس... إلى غير ذلك من الفنون.

وعموما، فقد ظلت كتابات الجاحظ وملاحظاته في البيان والبلاغة معينا لا ينفذ للأجيال التي تلت عصره، ومرجعا للدرس البلاغي كُلٌّ يستمد منها حسب قدرته ومهارته الذهنية، ولأجل ذلك لا نبالغ إذا قلنا بأن الجاحظ يعد بلا منازع ولا منافس ـ مؤسس الأول للبلاغة العربية، وذلك بإفراده لها أول كتاب وصلنا عنها، وهو كتابه "البيان والتبين".

5-الدرس البلاغي عند الجرجاني، من الجمع إلى التنظير:

إنها مرحلة مهمة من مراحل بلاغتنا العربية، مرحلة عَرفت فيها البلاغة ازدهارا وتطورا جعل منها نظرية لغوية عربية قائمة الذات لها مفاهيمها وأقسامها ومناهجها في التحليل والدراسة. وهذه المرحلة هي ما يعرف بمرحلة ازدهار البلاغة العربية مع الشيخ والعلامة "عبد القاهر الجرجاني" من خلال كتابيه: "دلائل الإعجاز في علم المعاني" و"أسرار البلاغة". ويعد هذا الرجل بحق من بين الرجال القلائل الذين قلما جاد

1- الجاحظ (أبو عثمان عمرو) البيان والتبين، مصدر سابق، ج 1ص 97.

الدهر بمثلهم، إذ حاول من خلال كتابيه السابقي الذكر أن يجمع ما تفرق في كتب من سبقوه من العلماء الأجلاء، وعلى رأسهم الجاحظ وأبو بكر الباقلاني والقاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي"... فخصص كتابه الأول (دلائل الإعجاز في علم المعاني) لبحث نظرية المعاني، في حين خصص (أسرار البلاغة) لبحث نظرية البيان، يقول شوقي ضيف: "ولعبد القاهر مكانة كبيرة في تاريخ البلاغة، إذ استطاع أن يضع نظريتي علم المعاني والبيان وضعا دقيقا[1]".

وقد استفاد "عبد القاهر الجرجاني" من الخلافات التي دارت قبل عصره حول سر الإعجاز في القرآن الكريم، بين من قال بالصرفة وبين من أرجعه إلى الألفاظ وبين من أعاده إلى المعاني وفريق رابع يرده إلى الصور البيانية التي يتضمنها كتاب الله عز وجل، فكان ذلك، كما يقول شوقي ضيف: "شعاعا مضيئا ألهم عبد القاهر تفسيره للنظم[2]".

فسِرُّ فصاحة القرآن الكريم وبلاغته عند "عبد القاهر الجرجاني" ترجع إلى النظم لا إلى ما سواه، أي إلى الأسلوب وخصائصه وكيفية تأليف الآيات فيما بينها. وبذلك يكون قد رد على كل الذين قالوا بأن الإعجاز في فصاحة ألفاظه لا في النظم المخصوص للقرآن والعلاقة بين ألفاظه ومعانيه. يقول عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز في علم المعاني: إن

1- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق ص 160.

2- نفسه ص 161.

"الألفاظ لا تتفاضَلُ من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخِلافُها، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ. ومما يَشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقلُ عليك، وتوحشك في موضع آخر[1]".

وكما رد "عبد القاهر الجرجاني" على أنصار اللفظ، رد على من اعتبر سر الإعجاز القرآني يكمن في المعاني التي تستفاد من قراءة آياته. يقول: "اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك، وعلمت علما لا يعترضه الشَّك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل[2]". ويقول في موضع آخر من الكتاب: " اعلم أن الداء الدري الذي أعيي وصف أمره.... من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفاظ باللفظ[3]". ثم يستدل بعد هذا على فساد هذا المذهب بما صنفه القدماء من مصنفات في البلاغة، وكيف أنهم كانوا ينكرون هذا الرأي ويعيبونه.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق الدكتور ياسين الأيوبي المكتبة العصرية (د.ط) 2002/1422. ص 99.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مصدر سابق، ص. 106.

3- نفسه: ص.134.

من خلال هذا يتبين بأن الجرجاني أنكر هذا المذهب وغيره (مذهب القائلين بأن سر الإعجاز يرجع إلى الألفاظ ومذهب القائلين بأن مرجعه إلى المعاني). وأعطى تفسيرا جديدا لقضية الإعجاز، يتمثل في الأساليب التعبيرية والصور البيانية التي تضمنها وكل ما يتعلق بنظم القرآن وتأليفه، والنظم الذي هو مدار الكلام في دلائل الإعجاز، عرفه بقوله: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"[1]. من خلال هذا التعريف يظهر لنا جليا مدى الارتباط الوثيق بين فكرة النظم والنحو باعتباره قانونا من قوانين اللغة التي ينبغي مراعاتها في كل تأليف وتركيب. فشرط النظم أولا الالتزام بقواعد النحو وعدم الخروج عنها أو الإخلال بها، وهكذا يمضي عبد القاهر في الاستدلال على أن النظم هو سر الإعجاز القرآني.

أما كتابه "أسرار البلاغة" فقد أراد له صاحبه أن يكون مصنفا مؤسسا لنظرية البيان في البلاغة العربية -كما قلنا سابقا-يقول الدكتور "عبد العزيز عتيق": "وأسرار البلاغة هو الكتاب الذي وضع فيه عبد القاهر نظرية "علم البيان" بقواعده ومباحثه وشعبه وتفريعاته الكثيرة. والحق يقال إنه كتاب فريد في بابه فهو بحث في البيان العربي غير مسبوق لا ملحوق[2]".

1- نفسه. ص.127.

2- عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية مرجع سابق ص 247.

فهو بحث بلاغي اهتم فيه صاحبه بكل ما يتعلق بـ"علم البيان" من استعارة وتشبيه ومجاز وكناية... محاولا تعريف كل منها، مع تحديد أقسامها وفروعها. فهو يقول عن الاستعارة مثلا: "بأن جمالها إنما يرجع قبل كل شيء إلى حسن الصياغة والتأليف[1]". وعرفها بقوله: "أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروف تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل وينقله إليه نقلا غير لازم، فيكون هناك كالعارية[2]". ويعلق الدكتور "شوقي ضيف" عن هذا التعريف بأن "الجرجاني"، جعل الاستعارة هنا مجازا أو عملا لغويا، في حين أشار في الدلائل إلى أنها عمل عقلي[3]". مما يبين بأن بعض الملاحظات البيانية التي كان قد أشار إليها في كتابه الأول (دلائل الإعجاز) قد دقق النظر فيها بشدة، وهو يرسي دعائم علم البيان. وهكذا كان يتعامل "عبد القاهر" مع باقي القضايا البلاغية الأخرى، مع إيراده لآيات قرآنية أو أبيات شعرية يستشهد بها على ما يورده من القضايا.

6-أثر الفلسفة اليونانية في تأسيس البلاغة العربية:

1- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ مرجع سابق ص 192.

2- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى 1412هـ -1991م، ص: 30.

3- نفسه ص 193.

وجبت الإشارة بداية إلى أن العديد من الباحثين يتساءلون حول مغزى مثل هذه الدراسات التي تحاول أن تبرز علاقة الفلسفة اليونانية بالبلاغة العربية، ويبدو لأول وهلة أن الأسباب التي تجعلنا نبحث في مثل هذه المواضيع ترجع أساسا إلى كشف الروابط التاريخية والحضارية بين الثقافتين من خلال عمليتي التأثير والتأثر بين الخطابين اليوناني والعربي بشكل عام، وفي هذا الصدد يشير عز الدين إسماعيل إلى أن الدارسين المعاصرين واجهوا تراثين؛ التراث الأرسطي مترجما، والتراث البلاغي والنقدي عند العرب، ونتيجة الاطلاع على التراثين، تمثلت في وقوفهم على مفاهيم يتضح فيها التشابه بين التناول العربي والتناول الأرسطي[1]. كما وقفوا عند إشارات وأدلة مستخلصة من البلاغة التي تحيل بشكل مباشر أو غير مباشر على وجود التراث الأجنبي في البلاغة العربية، وقد سعى الباحث حمادي صمود إلى استخلاص هذه الإشارات التي كانت بمثابة خصائص ملتصقة بها سواء في كيفية تناولها للمسألة أم في تعبيرها عن آراء ومواقف لم تعهدها الفترات السابقة[2].

1- عز الدين إسماعيل، الأسس الجمالية في النقد العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1974، ص: 300 وما بعدها (بتصرف).

2- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الثالثة 2010، ص: 64-75.

وبالعودة إلى قضية تأثير الفلسفة اليونانية في البلاغة العربية، يمكن رصد ثلاثة مواقف؛ الأول يؤكد أصحابه على التأثر العميق والواسع للبلاغة العربية بالفلسفة اليونانية، أما الثاني فيقر بمحدودية هذا التأثر، في حين ينفي أصحاب الموقف الثالث تأثر الدرس البلاغي بالمنطق الأرسطي، وهو ما أفرز عدم الثبات والاستقرار على رأي واحد في هذه المسألة. وسيأتي تفصيل ذلك.

لا يخفى على دارس البلاغة العربية، تأثرها بالفلسفة اليونانية، وقد تأتى لها ذلك لما انفتحت العلوم العربية على العلوم اللاتينية خاصة في الفترة العباسية وما بعدها. وقد بسط عدد من الباحثين قدماء ومحدثين القول في هذه القضية، مؤكدين على أن جل المباحث البلاغية قد تأثرت بالمنطق الأرسطي، خاصة من حيث المصطلحات والمفاهيم والحدود والتقسيمات والأسلوب، ومن هؤلاء عميد الأدب العربي طه حسين الذي أقر بتأثر البلاغة العربية بالمنطق اليوناني، حيث ذكر في هذا الصدد أن عبد القاهر الجرجاني لم يكن " إلا فيلسوفا يجيد شرح أرسطو والتعليق عليه، وإنا لنجد في كتابه المذكور جراثيم الطريقة التقريرية التي أودت بالبيان العربي في القرن السادس....ولا يسع من يقرأ دلائل الإعجاز إلا أن يعترف بما أنفق عبد القاهر من جهد صادق خصب في التأليف بين قواعد النحو العربي، وبين ما لأرسطو في الجملة والأسلوب والفصل في الآراء العامة، وقد وفق

عبد القاهر فيما حاول توفيقا يدعوا إلى الإعجاب[1]". وإلى نفس الرأي ذهب شوقي ضيف حين أشار إلى أن فلسفة أرسطو تسربت إلى كتابات عبد القاهر عن طريق أساتذته وثقافة عصره، معتبرا عبد القاهر عالما نحويا كبيرا قد أشربت روحه كل ما كتبه أساتذته من أمثال أبي علي الفارسي وابن جني، فاضطرمت مباحثهم في نفسه، واضطرمت معها مباحث البلاغيين من قبله، ومباحث الخطابة ونقد الشعر، فكان كلامه في بعض المواضع من كتبه شديد الصلة بكلام المناطقة، مما يدل على تثقفه بالمنطق واصطلاحاته وقوانينه[2]. مؤكدا في الوقت نفسه أن أبحاث عبد القاهر حين تصفيها من عباراته المنمقة وحماسته البالغة لنظريته لا تجد فيها إلا هذا النحو المعقد المتفلسف الذي يحمل اللغة ما لا تطيق، والذي يستحيل إلى ضرب من التجارب العقلية، والتأويلات الفلسفية للأساليب العربية[3].

هذا وأعلن علي عشري زايد عن تأثر البلاغة بالفلسفة مشيرا إلى أن ثقافة السكاكي الفلسفية والمنطقية والكلامية الخاصة جعلته يتجه بالبحث البلاغي إلى هذه الوجهة، فقد كان في نظره فيلسوفا ومنطقيا متكلما، كما كان متأثرا

1- طه حسين، تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، تحقيق عبد الحميد العبادي، دار الكتب العلمية، بيروت 1980، ص: 29.

2- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف القاهرة، الطبعة التاسعة (د ت)، ص: 167-181، (بتصرف).

3- شوقي ضيف، كتاب النقد، دار المعارف (د ت)، ص: 87-89.

بشيوع الاهتمامات الفلسفية والمنطقية في عصره، حتى أصبحت هذه العلوم هي نموذج ثقافة العصر، فلم يقتصر تأثيرها على البلاغة، وإنما شمل كل العلوم التي تحولت إلى مجموعة من المتون أو التلخيصات، وأصبح الجانب الذهني العقلي أكثرا بروزا ووضوحا من الجانب الذوقي الذي شاع في الدراسات العربية في فترة نشأتها[1].

ولم يكن فضل حسن عباس ممن أثبتوا تأثر البلاغة العربية -خاصة مع السكاكي- بالفكر الأرسطي بتلك الدرجة التي تناولها كل من طه حسين وشوقي ضيف وعلي عشري زايد، يقول في هذا الصدد: "يظن الكثيرون أن السكاكي أقحم المسائل البلاغية بالقضايا الفلسفية، على معنى أنه خلط مباحث هذه بتلك وهذا صحيح، لكن من حيث الأسلوب، أي الطريقة التي اتبعها السكاكي في دراسة البلاغة تصلح لأن تدرس بها الفلسفة، ولكنه لم يرجع البلاغة العربية إلى أصول يونانية، فالمباحث التي ذكرها في القسم الثالث من "مفتاحه" عربية الأصالة لكن فلسفها من حيث التبويب والتنظيم[2].

1- علي عشري زايد، البلاغة العربية تاريخها مصادرها مناهجها، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة السابعة 2009، ص: 145.

2- فضل حسن عباس، البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية، دار الفرقان، الطبعة الثانية 1999، ص: 146.

وفي موقف مخالف للرأيين الأول والثاني يصل أحمد بدوي إلى ما يشبه اليقين بكون عبد القاهر لم يكن على صلة بكتابي أرسطو "الخطابة" و "فن الشعر"، فالموازنة بين ما كتبه أرسطو وما كتبه عبد القاهر في مسألة الاستعارة -مثلا – تظهر أن الصلة بين الدراستين إذا تشابهت في القليل فذلك لأن طبيعة العمل الفني تتشابه في اللغات بطبيعتها، ولذلك لم يستفد عبد القاهر كثيرا مما كتبه أرسطو[1].

خاتمة:

يبدو من خلال بسطنا لهذه الأفكار أن البلاغة العربية قد نهلت من عدة علوم ومعارف، شأنها في ذلك شأن باقي العلوم العربية، من معجم ونحو وصرف...، وهو أمر طبيعي خاصة ونحن نناقش علما يتصل بالعلوم الإنسانية عامة، وبناء عليه فإن الأسس التي تناولناها في هذه الورقة (الشعر-النقد-الإعجاز القرآني-الأدب-الفلسفة) لا تشكل سوى جزء من مرجعيات ومعارف شتى أسهمت في نشأة علم البلاغة وتطوره. ولعل الخلاصة التي يمكن الخروج بها من خلال هذا الدراسة المقتضبة أن البلاغة العربية قامت على أسس متنوعة كل منها أسهم بقسط وافر في ميلاد هذا العلم بفروعه وتقسيماته ومصطلحاته، وسيظل علم البلاغة من المواضيع المتجددة بحثا ودراسة لاعتبارات كثيرة، لعل أبرزها ارتباطه بالقرآن

1- أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، مكتبة مصر (د ت)، ص: 215-216-217، (بتصرف).

الكريم مصدر التشريع الإسلامي والحديث النبوي الشريف، علاوة على إسهامه بدرجة كبيرة في نشأة عدة علوم منها علم اللغة الحديث بفروعه المختلفة كالأسلوبية وعلم الجمال... **لائحة المصادر والمراجع**

- القرآن الكريم برواية ورش
- ابن الأثير (ضياء الدين)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، القسم الأول، نهضة مصر (د.ت).
- أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية 1418هـ 1997م.
- أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، مكتبة مصر (د ت).
- الجاحظ (أبو عمرو عثمان) البيان والتبين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة مطبعة المدني القاهرة،1985م.
- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، دار الكتّاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الثالثة 2010.
- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، الطبعة الرابعة (د ت).
- طه حسين، تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، تحقيق عبد الحميد العبادي، دار الكتب العلمية، بيروت 1980.

▪ عبد العزيز عبد المعطي عرفة، قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين اللغة العربية، عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى 1985.

▪ عبد العزيز عتيق، تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان 1970.

▪ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى 1412هـ -1991م.

▪ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق الدكتور ياسين الأيوبي المكتبة العصرية (د.ط) 2002/1422.

▪ عز الدين إسماعيل، الأسس الجمالية في النقد العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1974.

▪ علي عشري زايد، البلاغة العربية تاريخها مصادرها مناهجها، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة السابعة 2009.

▪ فضل حسن عباس، البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية، دار الفرقان، الطبعة الثانية 1999.

▪ محمد عبده، تفسير الذكر الحكيم. ج. الأول.ص.197، نقلت عنه عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ، في"الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق دراسة قرآنية لغوية وبيانية، دار المعارف، الطبعة الثانية.

▪ محمود محمد شاكر: مداخل إلى إعجاز القرآن، مطبعة المدني (د.ط) (د.ت).

▪ وليد قصاب، في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، ط الأولى، دار القلم،1421/2000.

جينيالوجيا البلاغة العربية: بحثٌ في أصول الدرس البلاغي العربي وأُسسه

رفعت الكنياري[1]

مقدمة:

يَحْفِر هذا البحث في ذاكرة البلاغة العربية، محاولا استغوار أصولها العميقة، وذلك باستحضار ما آلت إليه الأمور في هذه البلاغة الآن من تطور كبير في الغرب، ثم ما تشهده الساحة العربية اليوم من سعي حثيث إلى بناء حقل البلاغة بناء جديدا يمتح من المنجز البلاغي الغربي، ويستحضر المنجَز البلاغي العربي الكلاسي الذي يحوي جهودًا ومناطق وجب الوقوف عندها وإحياؤها.

يفترض هذا البحث أن البلاغة العربية القديمة قد تعرضت أحيانا لسُوء قراءة؛ لأغراض وأسباب شتى منها الإسقاط، والتوجيه المتعسف... ولهذا، فإن الوقوف عند أصل البلاغة اليوم، وإعادة التنقيب والبحث، حري بإحياء البلاغة، ومدّ شرايينها بدم جديد. ولعل من أهم ما يمكن التركيز عليه اليوم، في عملية إعادة قراءة التراث البلاغي، موقع الحجاج ضمن هذا التراث؛ فهل

---

1 ـ باحث في البلاغة والنقد وتحليل الخطاب، جامعة عبد المالك السعدي كلية الآداب تطوان، فرقة البلاغة وتحليل الخطاب.

كانت البلاغة العربية القديمة ذات توجه حجاجي أم جمالي أم هي ذات طبيعة خاصة تتغيا المزج بينهما؟

ولعل الحفر الجينيالوجي عن أصول الدرس البلاغي القديم كفيل بفضح طابع البداهة المزعوم الذي يغلّف معطيات الوقائع، والرجوع إلى أصل تشكل المفهوم وتبلوره، بغية قلبه وعكْسه، واجتثاث أشكال الميتافيزيقا منه حتى نرى له هيأة أخرى مغايرة.

نشأت البلاغة العربية مرتبطة بصناعة الخطاب، واستهدفت فهم سبل تحقيق النجاعة القصوى، سواء أكانت نجاعة تداولية حجاجية أم جمالية إمتاعية، واستطاعت أن توحّد بين الأفقين بطريقة فريدة عكست هذا التلازم بين الإقناع والإمتاع، بين التخييل والتداول.. هذا المبدأ حضر في التراث البلاغي العربي بصور مختلفة خاصة عند كبار البلاغيين كالجُرجاني والسكاكي وحازم... ممن رأوا في المقومات الأسلوبية أغراضا ومعاني وفوائد يجنيها المتلقي[1]. ولكن ما الذي حصل، فجعل البلاغة قوائم من الصور الجافة الميتة؟ من أخرجها من سياقها التداولي التأثيري، جماليا كان أو حجاجيا؟ كيف هُمّش الجانب الحجاجي في البلاغة ولماذا؟ وهل تتسع البلاغة العربية القديمة للأفقين التداولي والحجاجي؟

عرف العالم العربي محاولات وجهودا رائدة لتجديد البلاغة العربية، وإعادة قراءة المنتَج البلاغي العربي القديم، من خلال مساءلته ونقده، والتفاعل سلبا أو إيجابا مع همومه المعرفية والإبستمولوجية، وذلك من خلال مقولة شكلت

---

1 ـ محمد مشبال، البلاغة والأدب، دار العين، القاهرة، 2010، ص 22.

ركيزة أساسا في الانطلاق نحو كل تجديد، هذه المقولة يمكن أن تُختصر في قول أمين الخولي: "إن أول التجديد هو قتل القديم فهْما"[1]. وعلى الرغم من أن هذه المنطلقات، الرامية إلى إعادة قراءة التراث البلاغي القديم، وإيفائه حقه من الفهم والتمحيص دون حيف ولا شطط، تقتضي الإقرار بوجود أكثر من بلاغة في تراثنا لكل بلاغة منها طريقة في النظر إلا أن الملاحَظ أن عددا من الدارسين عمدوا إلى انتقاء تصور بعينه، هو تصور "البلاغة الأدبية"، في مقابل تصور بلاغي آخر هيمن حقيقةً على الدرس البلاغي العربي القديم، هو التصور الحجاجي أو الخطابي الذي عمدت البلاغة الحديثة إلى إزاحته بنقده وهدمه بدل استثماره وتطويره. قامت خطة النقض والتقويض على مرتكزيْ بناء مفهوم البلاغة الأدبية ونقد مرتكزات البلاغة الحجاجية التداولية الخطابية التي اصطلحوا عليها تسميات مختلفة من قبيل: "البلاغة النظرية" و"البلاغة الكلامية" و"البلاغة المدرسية"... وإذا كان المكوِّن الحجاجي حاضرا في البلاغة الغربية كما عند أرسطو في خطابته، ناهيك عن إعادة إحيائه في البلاغة الأوروبية حديثا، فإن حضور هذا المكون في البلاغة العربية ليس بارزا بالشكل الكافي، فقد هيمنت على قراءاتنا لمشاريعها وأسئلتها التصورات الأدبية والجمالية التي جعلتنا لا نبصر

1 أمين الخولي، مناهج التجديد، دار المعرفة، القاهرة 1961، ص 128.

ما تحمله في ثناياها من أفكار ومفاهيم بلاغية منذ نشأة التفكير البلاغي الحجاجي العربي[1].

وعلى الرغم من وجود محاولات تستلهم تصورا بلاغيا يدمج بين التخييل والحجاج في إنتاج الفعل البلاغي باعتباره فعلا تأثيريا يروم الإقناع كما كان الأمر مع محمد عبده ورشيد رضا... تصورا يدافع عن الأدب بمفهومه التخييلي، انطلاقا من مفاهيم بلاغة الحجاج، دون وعي واضح بالمفارقة بين دعوته وبين منطلقاته كما كان الأمر مع حسن الزيات وأحمد الشايب[2] إلا أنه، في العصر الحديث، آلت الهيمنة للتصور الجمالي الذي يروم جعل البلاغة نظرية في الخطاب الجميل، أو لنقُلْ: جعلها نظرية في الأدب بمفهومه التخييلي الجمالي الصرف[3].

إن هذه القراءات، بقدر ما تسعى إلى إنتاج معرفة بلاغية أدبية جديدة بوسائل الأسلوب في الأدب، توجه -بذريعة الدفاع عن جمالية الأدب-طعنات قاسية إلى بلاغة الحجاج، "غير مدركِة حقيقة مهمة وهي أن الأدب، الذي

1مشبال محمد، عن بدايات الخطاب البلاغي العربي الحديث: نحو بلاغة موسعة، دار كنوز المعرفة الأردن، 2020 ط1ص5.

2 لمراجعة هذا الطرح بتفصيل، يُنظر محمد مشبال، عن بدايات الخطاب البلاغي العربي، ص 13 – 66.

3 عمدنا إلى تمييز هذه الرؤية الجمالية للأدب التي ترى الأدب مفهوما تخييليا خالصا، لا مجال للجانب الحجاجي التداولي فيه، عن الرؤية التي نتبناها للأدب، والتي لا تفصل بين الحجاج والتخييل لدى النظر إلى الأعمال الأدبية.

دافعوا عنه، لم يكن عاريا من الحجاج، وأن البلاغة العربية القديمة، التي تصَدَّوا لإعادة صياغتها، لم تكن خالصة الوجه للأدب بالمفهوم النقي الذي كان يجول في خاطرهم[1]". هذا التصور، الذي خاصم -في الظاهر -بلاغة الحجاج خصام الشِّقاق، وانحاز بكُلِّيته إلى البلاغة الأدبية التي لا ننكر أنه أبلى فيها بلاء حسنا، سيتبين في الواقع أنه سواء الطلائعية التأسيسية منه (كمحاولة الخولي) أو التي سارت في ركابها مُعلِنةً الوفاءَ له ولمرتكزاته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة... لم يكن بعيدا عن التصور الحجاجي رغم إعلانه الخصومة مع مفهوماتها"[2]!.. هذا الواقع فرضته طبيعة النصوص التي كانت ذات طابع تداولي حجاجي[3].

انطلاقا مما سبق، وفي سياق بلاغي جديد مغاير، شهد تناميا مطّردا، واهتماما متجدِّدا ببلاغة الحجاج، يحق لنا أن نعيد قراءة هذا المنتج البلاغي

---

1 محمد مشبال، في بلاغة الحجاج، ص9.

2 محمد مشبال، البلاغة والأدب، ص 100.

3 أدى هذا المأزق، الذي وقعت فيه التيارات الجمالية، إلى نظرة القدماء للشعر، وللأدب عامة. وإذا كنا قد نقبل تصحيح التصورات، فإن كل ذي لب لن يقبل بتغيير المعطيات؛ فإنه من غير الجائز البتة تغيير واقع التصور الأدبي القديم الذي كان مغايرا لتصورات المحدثين؛ لأنه بكل بساطة أدب كلاسي، له قيمه الجمالية التي تختلف عن التصور الجمالي الذي نشأ في أوروبا منذ القرن الثامن عشر، وانتهى إلى فكرة الجمال البحت، أو الفن لأجل الفن. وسيحاول هذا البحث أن يوضح طبيعة النصوص الأدبية التي انطلق منها البحث البلاغي العربي وهي نصوص ذات بعد تداولي وحجاجي تمزج بين الإقناع والإمتاع. كما أن البلاغة الواصفة لها هي بلاغة حجاجية تداولية، لا تميز تمييزا واضحا بين ما هو جمالي وما هو تداولي.

العربي القديم قراءة مغايرة تحاول تجديد خط السير، بهدف إعادة النظر في البلاغة، بوصفها حقلا يَسَعُ الخطابين التداولي والحجاجي. ولتحقيق المطلب سلكنا مسلكا نقف فيه عند أصول البلاغة العربية بنظرة نقدية تفكيكية.ولعل أهم هذه الأسس: أساس الثقافة (الممارسة النقدية -القيم الاجتماعية...)، وأساس الهوية (القرآن الكريم وعلومه -اللغة العربية والتقعيد لها -البعد التعليمي...)، وأساس المثاقفة (التأثيرات الأجنبية...).

المبحث الأول أساس الثقافة: نقد الشعر:

لم تنشأ البلاغة العربية في الفراغ ولا منه، وإنما هي نتاج تفكير في اللغة وفي القول، تفكير حاول أن يرصد مكامن القوة والنجاعة في أداء قولي مقابل أداء آخر، بمعنى آخر: كيف يكون قول أبلغ إلى القلوب والأسماع من قول آخر؟ فالبلاغةُ من البلوغ أي الوصول والانتهاء، ففي "لسان العرب": "بَلَغَ الشَّيءَ يَبْلُغ بُلوغا وبَلاغا: وَصَلَ وانْتَهى. تَبَلَّغ بالشَّيْء: وَصَلَ إلى مُرادِه. الإبلاغ: الإيصال. بَلَغْتُ المكانَ بُلوغًا: وَصلْتُ إِليْه[1]". يفضي بنا المعنى اللغوي إلى دَوال متعددة: الوصول، الإبلاغ، الغاية، النهاية... وكلها دوالّ ترتكز على محور وصول الغاية في الشيء. ولما أطلق لفظ "بلاغة" على أداء لغوي (كلام)؛ فقيل إنه بليغ، أو على مؤدٍّ (متكلم)؛ فقيل إنه بليغ، فإنما كان يقصد به أنه يؤدي المعنى في غاية النهاية. يقول ابن منظور: "رجل بليغ: حسن الكلام فصيحُه، يبلّغ بعبارة لسانه

1 ابن منظور، لسان العرب، مادة ب ل غ، ج8 ص419، دار صادر بيروت.

كُنه ما في قلبه[1]"، أي: إنه يحقق غاية المراد من الكلام، وهو الإفصاح عمّا في الصدور. هكذا، يسلّمنا النظر في الجذر اللغوي إلى القول إن البلاغة كانت عند العرب محاولة لفهم سُبل تأثير قول دون قول في السامع، سواء أكان هذا التأثير جماليا أم حجاجيا تداوليا.

ويرى معظم مؤرخي البلاغة العربية أنها نشأت نتيجة عوامل متعددة، داخلية وخارجية[2]، كاختيار الشعر وتقويمه، ومعيرة اللغة، والبحث في قضايا الإعجاز... كل هذه القضايا أسهمت بشكل أو بآخر في تعميق البحث في البلاغة العربية. ومن الأسس المهمة التي أسهمت في نشوء البلاغة العربية، تلك التأملات النقدية التي بدأت جنينية في العصر الجاهلي لتتطور وتستوي على سُوقها عبر عصور تطور الأدب والنقد والبلاغة العربية. هذه التأملات أفضت إلى ممارسة نقدية واعية، كانت -تبعا للنصوص التي أفرزتها -تُنتج مقولات بلاغية ذات حدّين: إمتاع وإقناع.

وقد شكل نقد الشعر، والتفاعل مع موضوعاته، رافدا أساسيا للبلاغة العربية؛ فمنذ الملاحظات الأولى كانت البلاغة والنقد، وكان العربي القديم يؤسس فهمه للخطاب على أسس معينة، سواء أكانت موضوعية أم ذاتية ذوقية. فلقد وصلنا أن العرب عقدوا لشِعرهم المجالس والحلقات والأسواق

1 نفسه.

2 ينظر في هذا الشأن: العمري محمد، البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، 1999 أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص 18 وما بعدها.

والمواسم إعلاءً لشأنه، ومحاولةً منهم لتثقيفه وتجويده، وليس ذلك إلا لأنه ديوان علومهم وأخلاقهم وعاداتهم. يقول ابن خلدون: "اعلم أن فن الشعر من بين الكلام كان شريفا عند العرب؛ ولذلك جعلوه ديوان علومهم وأخبارهم، وشاهد صوابهم وخطئهم، وأصلا يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمهم[1]". هذه المكانة المنيفة التي تبوّأها الشعر عند العرب، تعود إلى كونه قد يرفع أقواما ويحط من أخرى. ولعل ذلك ما يحرضنا على تتبع الطابع التداولي الخطابي لهذا الشعر في جذوره القديمة، بوصفه من أبرز خصائص الحضارة العربية الإسلامية، ومدخلا ضروريا لدراستها، وفهم روحها[2]؛ باعتبار هذا الطابع سيُرْخي بظلاله على البلاغة العربية التي ستخلص إلى مبادئ ذات طابع خطابي حجاجي يجب الاعتناء بها، وتطويرها، والنظر إليها بعين القبول.

إن مكانة الشعر عند العرب مردها إلى وظائفه ذات البعد التداولي الخطابي؛ حيث شكل التلازم بين التصوير والإقناع، أو الإمتاع والفائدة، أو الأسلوب والمعنى، أو الوظيفة الجمالية والوظيفة الخطابية، أحد المبادئ الشائعة في تصور موروثنا لجوهر بلاغة الشعر[3]. تظهر ملامح هذه القيمة الخطابية التداولية للشعر العربي القديم في الكثير مما حُكي عن ملابسات قول الشعر

---

1 ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق: الدرويش عبد الله محمد، ط1 2004، دار يعرب، ج2، ص 396.

2 صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب، 1981 منشورات الجامعة التونسية، ص23.

3مشبال محمد، البلاغة والأدب، ص 24.

والحكم عليه ونقده، كما تظهر في المكانة التي كانت العرب توليها للشاعر، وهي مكانة رفيعة ترى في الشعر والشاعر مكسبا ومنفعة عملية لجماعته. يقول ابن رشيق القيرواني (ت 463هـ): "كانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهنّأتها، وصنعت الأطعمة، واجتمعت النساء يلعَبْن بالمزاهر، كما يصنعون في الأعراس، ويتباشر الرجال والولدان؛ لأنه حماية لأعراضهم، وذبٌّ عن أحسابهم، وتخليد لمآثرهم، وإشادة بذِكْرهم"[1]. يظهر من القولة البعد الوظيفي للشاعر في المجتمع العربي القديم؛ لكونه حامي حمى القبيلة المعلي من شأنها، الرافع لرايتها بين القبائل؛ فالشعر عند العرب سلاح وشَرف وسُمعة. وقد أورد القيرواني، في السياق نفسه (في باب احتماء الشعراء بقبائلها)، العديد من الروايات التي تبيّن الطابع العملي للشعر، وهي التي تمثلت في الدفاع عن القبيلة. إن الشاعر يعادل الجيوش ذات العُدة والعَدد؛ يدفع عن القبيلة الأذى المعنوي كما يدفع الجيش الأذى المادي، ويذوذ عن حِياض الشرف كما يذوذ الفارس عن حمى الدار. ولعله من أجل ذلك رأى القيرواني أنهم كانوا لا يفرحون إلا بنبوغ شاعر، أو نتاج فرس، أو ولادة غلام يقول: " كانوا لا يُهنئون إلا بغلام يولد، أو شاعر ينبغ فيهم، أو فرس تنتج. فمّن حمى قبيلته زياد الأعجم، وذلك أن الفرزدق همَّ بهجاء عبد القيس، فبلغ ذلك زياداً، وهو

1 القيرواني ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محي الدين عبد الحميد، ط5 1981، دار الجيل، ج1، ص65.

منهم، فبعث إليه: لا تعجل، وأنا مُهْدٍ إليك هدية، فانتظر الفرزدق الهدية، فجاءه من عنده {الطويل}:

فَمَا تَرَكَ الهَاجونَ لي إِنْ هَجَوْتُهُ مُصِحاً أَراهُ في أَدِيمِ الفَرزدقِ
ولا تركوا عظماً يرى تحت لحمه لكاسره أبقوه للمتعرق
سأكسر ما أبقوا له من عظامه وأنكت مخ الساق منه وأنتقي
فأنا وما تهدي لنا إن هجوتنا لَكَالبحر مهما يلق في البحر يغرق

فلما بلَغته الأبيات، كف عما أراد، وقال: لا سبيل إلى هجاء هؤلاء ما عاش هذا العبد فيهم"[1].

إن الناظر في هذا الخبر يرى أن هذه الأبيات الشعرية قد دفعت عن القبيلة أذى الهجاء، وهو أذى معنوي، له دلالته في الثقافة العربية القديمة؛ فيا ويل من يهجى هجاء مقذعا، ويالَسَوْءة من عرّض به شاعر مفلق. يكون مصيره دوام التّعْيير، وسقوط الشأو، ووضاعة الشأن. الأمر إذن حرب كلام، وحربُ مكانة؛ صراع له تكتيكاته، وقواعده، وفرسانه. فرُبّ بيت من الشعر يقوله شاعر يرفع به قدر وضيع، أو يضع قدر شريف! فكم بنى الشعر لأقوام بيوتا شامخة، وكم هدم لآخرين أبنية رفيعة![2]. ويتضح دفع الأذى في قول الفرزدق "لا سبيل إلى هجاء هؤلاء ما عاش هذا العبد فيهم". وفيه تظهر الوظيفة العملية

1 نفسه

2 الحصري إبراهيم بن علي، زهر اللآداب، تح: علي محمد البجاوي، 1953، دار إحياء الكتب العربية، ج1، ص22.

للشعر العربي القديم، وهي تحقيق الأثر العملي المغَيِّر، أو الدافع إلى التغيير. وانتبهْ إلى هذا الأثر الذي أورده الحصري، حيث قال: "قال أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي: سمعت أبا عمرٍو بن العلاء يقول: إنما الشعر كالميسم، فقال: وكيف يكون ذلك كذلك، والميسم يذهب بذهاب الجلد، ويدرس مع طول العهد، والشعر يبقى على الأبناء بعد الآباء ما بقيت الأرض والسماء!"[1]. القضية قضية فناء أو بقاء، قضية حضارية ثقافية وجودية تتعلق برغبة الإنسان في خلود ذكره.

من ناحية أخرى اعتُبر الشعر ديوان العرب، ومخزن أسرار ثقافتهم، لذلك، فإن فهمهم له لم يخرج عن قواعدهم الثقافية، بل عمل هذا الفهم على تكريس هذه القواعد، والحكم على الشعر انطلاقا منها. و"قد احتفظت المصادر بجملة من الأخبار عن هذه الفترة تتضمن ملاحظات تمثل، رغم تواضعها، اللبنة الأولى في العمل النقدي والبلاغي[2]"، من ذلك مثلا ما ورد عن احتكام شاعرين فحلين من شعراء الجاهلية، هما امرؤ القيس وعلقمة الفحل، إلى جُندب للمفاضلة بينهما أيهما أشعر، حيث حكمت بتفوق علقمة على زوجها امرئ القيس إذ قالت: "علقمة أشعرُ منك. قال: كيف؟ قالت: لأنك قلت:

فَلِلسَّوْطِ أُلْهوبٌ وللسّاق دَرَّةٌ ... وللزَّجْرِ مِنهُ وقع أخرج مهذب

فجهدتَ فرسك بسوطك في زجرك، ومريته، فأتعبته بساقك. وقال علقمة:

---

1 نفــسه.

2 صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب، ص 25.

فَأَدْرَكَهُنَّ ثانيا مِنْ عِنانِهِ يَمُرّ كَمَرّ الرَّائِحِ المُتَحَلّبِ

فأدرك فرسه ثانيا من عنانه، ولم يضربه، ولم يتْعِبه"[1].

حكم أم جندب هو حكم للذائقة العربية للبلاغة العربية الذي فضل علقمة على امرئ القيس انطلاقا من الاحتكام إلى قواعد القول الأبلغ، والقول الأبلغ ما راعى قواعد التداول العربي القديم؛ حيث إن الأبلغ والأشعَر هو مَنِ احترم العُرف الثقافي العربي في معاملة الخيل، وأعلى من قيمته؛ فالشعر عندهم فعل تداولي قبل كل شيء. ولا يجوز في نظرنا الحطُّ من أحكامهم حول أشعارهم؛ لنَظَرهم فيها هذا النظرَ التداولي الخطابي. وقول حمادي صمود: "واضح من هذه الرواية أن علقمة تفوق على امرئ القيس لا بفنّه الشعري، وإنما بتعبيره أكثر منه عن طبيعة الحياة الجاهلية؛ فوصف سرعة جواده طبق قوانين الأصالة عندهم"[2]، هو من سِنخ ما راج في النقد العربي الحديث من أحكام تحاسب الشعر العربي القديم بمقاييس الشعر الحديث، وترى الشعر بعيون الجماليات الحديثة، وهو من الحكم الجائر على بلاغة الشعر العربي القديم الذي كان ذا طبيعة مغايرة، ووظيفة مختلفة. ولو احتكم هؤلاء الحاكمون إلى طبيعة البلاغة التداولية الخطابية للشعر، وآمنوا أنها هي خصيصته الحقيقية، لَمَا حكموا عليه بمثل هذه الأحكام. فالفن الشعري عند أم جندب، وعند الناقد العربي القديم

---

1 المرزباني أبو عبد الله بن موسى، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من الشعر، تح: علي محمد البجاوي، 1965، دار النهضة مصر، ص 24.

2 صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب ص 26.

عموما، هو فن مرتبط بمقامات تحقق مخصوصة ذات أبعاد خطابية؛ حيث إن التجربة الأدبية الإنسانية تجربة تاريخية، مرتبطة بقواعد متغيرة في الزمان والمكان. لذلك، فلا مناص من قبول مسلّمة خَطابية الشعر العربي القديم، وليس بموضوعي قراءة هذا الشعر بنموذج شعري آخر غريبٍ عنه[1].

وعلى هذا لم يكن الشعر، عند العرب القدامى، بوْحا وتعبيرا عن ذات المتكلم، وترجمة لانفعالاته الشخصية؛ كما يرى المحْدَثون. إن وظيفة الشعر عند القدماء مختلفة تماما عنها اليوم... وظيفة الشعر ليست دائما وأبدا تعبيرا عن مشاعر وانفعالات، وكشفا عن عوالم داخلية للشاعر. ومن ثم، بدأ الحديث عن الإيحاء والشفافية والتهويم والاندفاع التلقائي في عالم الخيال"[2]... هذه المقاييس الفنية قد تصف بعضا من الشعر العربي القديم، لكنها لا يمكن بحالٍ أن تنسحب على خارطة الشعر العربي القديم؛ لأنه بكل بساطة ذو بُعد خطابي، يروم إنهاض النفوس إلى الفعل والعمل، وتحقيق القيم التي يدافع عنها الشاعر[3].

1مشبال محمد، الاستعارة بين المقاربتين الخطابية والجمالية، مجلة "البلاغة والنقد الأدبي"، العدد 14، خريف شتاء 2019، ص 205 بتصرف.

2 عصفور جابر، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، 1980 دار المعارف، القاهرة، ص225، بتصرف.

3 غرضنا في هذا الباب التمثيل لا غير، ولا نروم تتبع جميع ما كتب في باب خطابية الشعر العربي القديم.

لذلك، فإن الممارسة النقدية والبلاغية للعرب التي اتخذت من شعرهم منطَلَقًا لها، وأنتجت المقولات البلاغية التي شكلت فيما بعْدُ ركائز علم البلاغة العربي، كانت تعبر عن طبيعة الثقافة الشعرية العربية التي تراهن على البعد التداولي للشعر العربي. يقول حازم في هذا الصدد: "فأما طريق التهدي إلى تحسينات الأشياء وتقبيحاتها بالمحاكاة، فإنه لما كان المقصود بالشعر إنهاض النفوس إلى فعل شيء أو طلبه أو اعتقاده، أو التخلي عن فعله أو طلبه أو اعتقاده بما يخيَّل لها فيه من حُسن أو قبح، وجلالة أو خسّة، وجب أن تكون موضوعات صناعة الشعر الأشياء التي لها انتساب إلى ما يفعله الإنسان، ويطلبه، ويعتقده"[1]. إن حديث حازم عن إنهاض النفوس للفعل أو الترك... لهو من تصوره لبلاغة الشعر، الجامعة بين التخييل والإقناع؛ بلاغة تتغيّا الإنهاض الفعلي لتحقيق المكاسب العملية في سجالات المعتقدات، والتنافخ بالأنساب، وإعلاء القيم؛ كلٌّ حسب مشربه.

هكذا لا نَعْدم في البلاغة العربية أحكاما ذات طابع تداولي، تركز على الجانب الخطابي للشعر، يشكل التلازم بين حدّي البلاغة الإقناع والإمتاع أسَّها وأساسَها. نتأمل مرةً أخرى كلاما لحازم لنرى مدى تلازم الوظيفتين الجمالية والحجاجية. يقول، معرِّفا الشعر: "كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبّب للنفس ما قُصد تحبيبه إليها، ويكرّه إليها ما قُصد تكريهه؛ لتُحمل بذلك على طلبه أو

1القرطاجني حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بلخوجة، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص71.

الهرب منه، بما يتضمن من حُسن تخييل له، ومحاكاة مستقلة بنفسها ومتصوَّرة بحسن هيئة تأليف الكلام، أو قوة صدقه أو قوة شهرته، أو بمجموع ذلك"[1]. لا يمكنك الفصل في هذا الكلام بين الوظيفة الجمالية والوظيفة الخطابية الإقناعية؛ لأنهما وجهان لعُملة الشعر؛ فالتأثير الجمالي هو في الآن نفسه تأثير تداولي؛ فالتحبيب والتكريه والحَمْل على الطلب أو الهرب... هي أفعال نجمت عن تأثر المتلقي بالشعر، وهي أفعال ذات صبغة عملية تؤدي إلى التخلق بخُلق أو ترك آخر، أو الانتهاض لعمل أو الرجوع عن غيره... هذا، لأن طبيعة الشعر العربي القديم، الذي انطلق منه البلاغي في صوغ مقولاته، خطابية، ولأن وظيفة الشعر عند العرب وظيفة خطابية؛ كما سبق أن وضّحْنا.

نجد التصور ذا البعد الخطابي التداولي، عند الآمدي (ت 370هـ)، وهو يرد على أبي تمام، مُبْدِيا رفضه لمذهبه الشعري؛ حيث يقول: "ليس الشعر، عند أهل العلم به، إلا حسن التأتي، وقرب المأخذ، وحسن اختيار الكلام، ووضع الألفاظ في مواضعها، وأنْ يورد المعنى باللفظ المعتاد فيه، المستعمَل في مثله، وأن تكون الاستعارات والتمثيلات لائقة بما استُعيرت له، وغير منافرة لمعناها؛ فإن الكلام لا يكتسي البهاء والرونق إلا إذا كان بهذا الوصف، وتلك طريقة البحتري. قالوا: وهذا أصل يحتاج إليه الشاعر والخطيب صاحب النثر؛ لأن الشعر أجوده أبلغه، والبلاغة إنما هي إصابة المعنى، وإدراك الغرض بألفاظ

---

1 المصدر نفسه، ص 71.

سهلة عذبة مستعملة سليمة من التكلف، لا تبلغ الهذر الزائد على قدر الحاجة، ولا تنقص نقصاناً يقف دون الغاية"[1].

يصوغ الآمدي نموذجا إرشاديا، يبين فيه ماهية الشعر عنده؛ هذه الماهية لا تعدو أن تكون جملة من المبادئ ذات الطابع التداولي الخطابي؛ فالشاعر المجيدُ هو الذي ينضبط لمعيار التوافق مع التراث الشعري؛ أي إنه يحترم ثقافة المتلقين ومفضّلاتهم؛ لأن المتلقين اعتادوا على شعر يتناغم ومقاصدَهم التداولية العملية، التي من جملتها الذوذ عن حياض القبيلة، والمدح، والهجاء، وغيرها من الأغراض ذات البعد الخطابي، ولعله من أجل ذلك عقّب قائلا: "وهذا أصل يحتاج إليه الشاعر والخطيب". إن الشعر، عند الآمدي، صَناعة وحذق، يقترب من الخطابة (بدلالة العطف: "يحتاج إليه الشاعر والخطيب")، وهو ما تنبه إليه جابر عصفور في قوله: "لأنه -الناقد القديم -يصدر عن مقولة أساسية، مؤداها أن الشعر صناعة ذهنية أو تخييل عقلي. ولكي يصحَّ العمل الشعري، لا بد من المشابهة والمناسبة وقرب المجاز من الحقيقة"[2]. هذا الرأي جاء في معرض انتقاده لمفهوم الشعر عند النقاد القدامى؛ حيث يرى أن البلاغي أو الناقد العربي القديم "لم يكن يهتم كثيرا بذات الشاعر، أو بوقع العالم الخارجي

1الآمدي أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، سلسلة "ذخائر العرب" (25)، المجلد الأول، ص424.

2 عصفور جابر، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3 1992، ص 206.

عليها... إنه مهتم بالشعر ذاته، ومَعْني بمدى توافقه مع مقتضيات الأحوال الخارجية، وقواعد الفهم الثاقب"[1]. والحال أن هذا الحكم عنده يتسع ليشمل جل البلاغيين والنقاد. يقول: "فابن طباطَبا والحاتمي وقُدامة والآمدي نماذجُ متنوعة تكشف عن اتفاق أربعة من نقاد القرن الرابع فيما يتصل بطبيعة النظر إلى الاستعارة...[2]". ثم يضيف قائلا: "ولن نجد هذه النظرة إلى الاستعارة عند ابن طباطبا وقدامة والحاتمي والآمدي فحَسْبُ، بل نجدها عند غير هؤلاء من بلاغيِّي القرن الرابع ونقادِه؛ أمثال الرّماني، والخطابي، وأبي الحسن الجرجاني، والعسكري؛ بل نجد هذه النظرة تستمر وتسود في القرن الخامس، يؤمن بها ابن رشيق وابن سنان، ويصْدُر عنها الباقلاني والمرزوقي والشريف الرضي"[3]. إذن، فقد بلغت الظاهرة حد الاطّراد والتواتر، لماذا؟ لأن البلاغة العربية القديمة ببساطة كانت ذات بعد تداولي؛ ذلك أنها تنطلق من نصوص ذات نزعة خطابية، وتشتغل بإشكالات إبستيمولوجية ذات بُعد تداولي (تقعيد اللغة، حفظ العربية من التغيير ومواجهة اللحن، فهم القرآن، مناهضة الشعوبية...)؛ فلا ننتظر من النقاد والبلاغيين القدامى غير مثل هذه الأحكام التي لا ينبغي أن نهمّشها، ونصفها بأقذع النعوت، بل علينا التسليم بهذا التصور الخطابي

---

1 المرجع نفسه، ص 221.

2 المرجع نفسه، ص 222.

3 المرجع نفسه، ص 223.

التداولي للشعر، وتطويره في ضوء المفاهيم الحجاجية التي عادت إلى الساحة البلاغة العالمية، بعد أن اختفت مُدةً غير يسيرة.

كان قصدنا، في هذا المبحث، التمثيل فحسب، وإلا فإن الآثار الواردة في خطابية الشعر العربي أكثر منْ أنْ تُحصى. هذه الخطابية أنتجت أحكاما نقدية بلاغية ذات بعد تداولي حجاجي، يمنح الأولوية للإقناع العقلي، والتوافق مع مقامات التلقي، وعدم خرق الأفق الثقافي.

المبحث الثاني: أساس الهوية:

أ. القرآن الكريم وعلومه:

انشغلت العرب بالقرآن، منذ نزوله، تفاعلا وانفعالا، تذوقا وتخلقا، معارضة وعنادا. كان الكتاب الجليل يأسِر منهم الألباب، ويحير العقول؛ فتظل كلالا في مشهدية جماله وجلاله، ولم تستطع العرب "إلا أن تقرّ بخصائصه الأسلوبية المتميزة، وتسلّم بها[1]". كان هذا التفاعل الحي مع القرآن الكريم بلاغة؛ فليست البلاغة إلا محاولة فهم الخطاب، واستثماره.

وهكذا، نشأت العلوم المتمحورة حول النص المعجزة؛ تشرح وتفسر، تضيء وتبين، تذود عن الحياض، وتمنع من الشطط، لاسيما وأن القرآن أعلن التحدي منذ البداية؛ وذلك من خلال مجموعة من الآيات التي يُعجّزُ فيها العرب

---

1 صمود حمادي، التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص 34.

عن الإتيان بمثل هذا الكلام[1]، فكانت البلاغة، منذ وهلة الوحي الأولى، تحديا يتمحور حول القدرة اللغوية الخارقة، والعرب على مسكة عظيمة من لغتهم؛ يتفننون في تقليب أوجه القول فيها، ويصطنعون لها المحافل ومقامات القول المخصوص المُعلى، فيأتي هذا القول فيُعجزهم، حتى أصبح الإيمان حكما نقديا وبلاغيا أدركه العربي بفطرته السليمة، ودربته بلغته؛ هذه الدربة التي أوحت له أن هذا الكلام هو من عند الله. ولْنتأمل هذا الخبر الوارد في تفاعل قريش مع القرآن الكريم... روى الحاكم، وغيره، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، أن الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقرأ عليه القرآن، فكأنه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه، فقال: يا عم، إن قومك يرون أن يجمعوا لك مالًا! قال: لمَ؟ قال: ليعطوكه، فإنك أتيت محمدًا تتعرض لما قبله. قال: قد علمت

1 تحدى الله العرب بأن يأتوا بمثل القرآن، أو بعضه على الأقل، في مواضع عديدة من الكتاب العزيز، وهي قوله تعالى:

- (وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) [البقرة: 23].

- (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) [هود: 13].

- (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) [يونس: 38].

- (قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) [الإسراء: 88].

قريش أني من أكثرها مالًا. قال: فقل فيه قولًا يبلغ قومك أنك منكر له، أو أنك كاره له. قال: وماذا أقول؟! فوالله، ما فيكم من رجل أعلم بالأشعار مني، ولا أعلم برَجَزه، ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن مني، واللهِ ما يشبه الذي يقول شيئًا من هذا، واللهِ إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يعلى، وإنه ليحطم ما تحته. قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه! قال: فدَعْني حتى أفكر. فلمّا فكر، قال: (هذا سحر يؤثر) عن غيره؛ فنزلت: ذرني ومن خلقت وحيدًا.

نتلمس في هذا الخبر ملامح البلاغة الأولى التي نشأت مع القرآن الكريم، وهي بلاغة تداولية؛ لأنها نشأت في حضن التفاعل الحي مع النص، حجاجية؛ لأنها قائمة على الإقناع أساسا؛ بدليل أنه كاد يؤمن بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم إثر هذا التفاعل. لقد صدر الحكم (ما يشبه الذي يقول شيئًا من هذا، والله، إن لقوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يعلى، وإنه ليحطم ما تحته)، وهو حكم أسلوبي يُقِر بالفرادة في نمط القول؛ مما يسبب العجز للمتلقي، ويقر بالبعد الجمالي للنص؛ مما يجعله مؤثرا في السامعين حيث شبه القرآن بالشجرة الطيبة أغصانها منتجة مثمرة، وأصولها مَرْوية مغموسة في الماء. وهذا الحكم البلاغي الأول يقر بأن النص ذو أبعاد حجاجية؛ فالإثمار هو نتيجة التفاعل مع النص؛ حيث إن كل من يقرأ النص سيتغذى من ثماره ولا شك؛ فيحصل له الإيقان والتسليم. وإغداق الذور من دلالات حياة النص الدائمة؛ فهو نص له من العنفوان ما

سيُبقيه حيا مؤثرا مغيرًا، وهو ما حصل بالفعل. ولعله من أجل ذلك سارع الخل الحميم للوليد، والعدو اللذوذ للنبي صلى الله عليه وسلم، إلى ردع صاحبه عن الإيمان التام، مستعمِلا معه كل الحيل والألاعيب الحجاجية التي تثنيه، وإلا فإنهم سيواجهون صبأ قريش كلها[1].

---

1 ينظر الخبر في تفسير الألوسي شهاب الدين "روح المعاني". والخبر ورد فيه كالآتي: روي أن الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه القرآن فكأن رق له فبلغ ذلك أبا جهل فقال يا عم إن قومك يريدون أن يجمعوا لك ما لا فيعطوكه فإنك أتيت محمداً لتصيب مما عنده قال قد علمت قريش أني من أكثرها مالا قال فقل فيه قولاً يبلغ قومك إنك منكر له وانك كاره له قال وماذا أقول فوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني لا برجزه ولا بقصيده ولا باشعار الجن والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا ووالله ان لقوله الذي يقوله حلاوة وان عليه لطلاوة وانه لمثمر أعلاه مغدق أسفله وإنه ليعلو ولا يعلى وانه ليحطم ما تحته قال لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه قال دعني حتى أفكر فلما فكر قال ما هو إلا سحر يؤثر فعجبوا بذلك وقال محيي السنة لما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم {حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم} [غافر: 1-3] إلى قوله تعالى المصير قام النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد والوليد قريب منه يسمع قراءته فلما فطن النبي عليه الصلاة والسلام لاستماعه أعاد القراءة فانطلق الوليد إلى مجلس قومه بني مخزوم فقال والله لقد سمعت من محمد آنفا كلاماً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن إن له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان أعلاه لمثمر وان أسفله لمغدق وانه ليعلو وما يعلى فقال قريش صبأ والله الوليد والله لتصبأن قريش كلهم فقال أبو جهل أنا أكفيكموه فقعد إليه حزيناً وكلمه بما أحماه فقام فأتاهم فقال تزعمون أن محمداً مجنون فهل رأيتموه يخنق وتقولون انه كاهن فهل رأيتموه قط يتكهن وتزعمون انه شاعر فهل رأيتموه يتعاطى شعراً وتزعمون أنه كذاب فهل جربتم عليه شيئاً من الكذب فقالوا في كل ذلك اللهم لاثم

نخلص، من تحليل هذا الخبر، إلى أن العرب تأثرت بالقرآن الكريم تأثرا عمليا، أدى إلى تغيير المعتقدات، هذا يدل على البعد الحجاجي للقرآن الكريم، كما يدل على التفاعل البلاغي معه. إن الأحكام التي صدرت بصدد القرآن كانت أحكاما بلاغية ذات أبعاد تداولية حجاجية كما رأينا. ومنه، فإن البذرة الأولى للبلاغة القرآنية كانت حجاجية تداولية.

إذا كانت الأحكام البلاغية الأولى قد تميزت بالانطباعية والعفوية، فإننا ما نلبث أن نجد في التراث البلاغي أحكاما ستؤسس للتصور البلاغي القائم على التعليل والتفسير العلمي... هذه البلاغة هي ما عُرف في التاريخ بـ"البلاغة الإعجازية". نتأمل ما أورده الجاحظ في هذا الباب: "إنّ السلفَ الذين جمعوا قول فيما سبق العرض له، إذ قال إن السلف الذين جمعوا القرآن في المصاحف بعدَ أن كان متفرِّقًا في الصُّدور، والذين جمَعُوا النّاس على قراءَة زيد، بعد أن كان غيرُها مُطلَقًا غيرَ محظور، والذين حصَّنوه ومنعوه الزِّيادة والنقصان لو كانوا جمعوا علامات النبي صلى الله عليه وسلم، وبُرهانَه، ودلائلَه، وآياته، وصنوف بدائعه، وأنواع عجائبه في مقامه، وظعنه، وعند دعائه واحتجاجه في الجمع العظيم، وبحضرة العدد الكثير الذي لا يستطيع الشك في خبرهم إلا

قالوا فما هو ففكر فقال ما هو إلا ساحر أما رأيتموه يفرق بين الرجل وأهله وولده ومواليه وما الذي يقوله إلا سحر يأثره عن مسيلمة وعن أهل بابل فارتج النادي فرحاً وتفرقوا معجبين بقوله متعجبين منه. وما يهمنا منه هو القول : فقال قريش صبأ والله الوليد والله لتصبأن قريش كلهم.

الغبي الجاهل، والعدو المائل، لما استطاع اليوم أن يدفع كونها وصحة مجيئها لا زنديق جاهد، ولا دهري معاند، ولا متطرف ماجن، ولا ضعيف ، ولا حدث مغرور، ولكان مشهورا في عوامّنا كشهرته في خواصنا، ولكان استبصار جميع أعياننا في حقهم كاستبصارهم في باطل نصاراهم ومجوسهم، ولما وجد الملحد موضع طمع في غني يستميله وفي حدث يموه له. ولولا كثرة ضعفائنا مع كثرة الدخلاء فينا، الذين نطقوا بألسنتنا، واستعانوا بعقولنا على أغبيائنا وأغمارنا، لما تكلّفنا كشف الظاهر، وإظهار البارز، والاحتجاج الواضح"[1]

إنّ القضية قضية صراع أساسُه فهم نص لغوي؛ قضية بلاغة إذ إن العُذال المناوشين للحضارة العربية وللدين الإسلامي، المتعطشين إلى نقض أسسه ودعائمه، والحط من مقدّسه، راموا ضرب الدين ضرب كتّاب المسلمين لما امتلكوا اللغة العربية، وعرفوا بلاغتها وأسرارها. ولا يخفى علينا تاريخ الصراع الطويل الذي خاضته الحضارة العربية الإسلامية في مواجهة الشعوبية. ما يهمنا أكثر في نص الجاحظ هو الدوافع الإبستيمولوجية التي حركت البحث البلاغي، وأبرزها الدفاع عن القرآن الكريم دفاعا لم تعد تكفي فيه حرارة الإيمان[2]. هكذا "ستستفيد البلاغة العربية من ذلك فائدة كبرى، وستكون بيئة المعتزلة خاصة، والمتكلمين عامة، إحدى البِيئات الرئيسية التي ينشأ في ظلها

---

1 الجاحظ أبو عثمان بن بحر، الرسائل (لعل الأفضل: رسائله)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 226/3

2 صمود حمادي، المرجع التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص 36. ا

التفكير البلاغي، ويترعرع"[1]. ومن هنا ستنشأ بلاغة ذات امتداد كبير وشاسع، تخومُها عند الباقلاني والرماني والقاضي عبد الجبار... حتى إنها ستثمر أهم نظرية في تراثنا البلاغي، وهي نظرية النظم[2]. وإليك بعض النصوص التي تبين ما تحدثنا عنه... يقول يحيى بن حمزة العلوي في كتابه، ذي العنوان المثير إلى دور البلاغة عنده: "إن العلوم الأدبية، وإن عظُم في الشرف شأنها، وعلا في أوج الشمس قدرها ومكانها، خلا أن علم البيان هو أمير جنودها، وواسطة عقودها، فلكها المحيط الدائر، وقمرها الزاهر، وهو أبو عذرتها، وإنسان مقلتها، وشعلة مصباحها، وياقوتة وشاحها، ولولاه لم تر لسانا يحوك الوشي من حلل الكلام، وينفث السحر مفترّ الأكمام، وكيف لا وهو المطّلع على أسرار الإعجاز"[3]. ويقول محمد بن علي الجرجاني (ت 729هـ): "إن علم البلاغة علم شريف، عظيم الشأن؛ لكونها كمال الإنسان، وأصل البيان؛ لأن أحكام الشرع تتوقف على صدق السنة والقرآن، وصدق القرآن يتوقف على أنه منزّل مِنْ عند الرحمان، وذلك يتوقف على غير مقدور للبشر للبلاغة والبيان، وإلا لوجد مثله

---

1 المرجع نفسه، ص 36.

2 المرجع نفسه، ص 38.

3 العلوي يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص5.

قبل التحدي أو بعده في بعض الأزمان، ولو صرفهم الله عن المعارضة لتعجّبوا من العجز بعد قدرتهم على الإتيان"[1].

هذه المؤلفات التي تذوذ عن حياض القرآن الكريم، وتدافع عن إعجازه وتحاول عَلمنة هذا الإعجاز، تحولّت -بل هي أصلا كذلك -إلى مباحث وكتب بلاغية بنكهة عقدية، وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه منذ فرضية هذه الدراسة، بأن أصول البحث البلاغي عند العربي هي أصول تداولية حجاجية، لذلك فإنّ البلاغة التي أنتجتها هي بلاغة حجاجية تداولية كذلك.

إنّ الأساس الثاني الذي قامت عليه البلاغة القرآنية، هو مسألة المجاز القرآني، وهي قضية مرتبطة ببنية اللغات الحية كافة، إذ لا لغة بلا مجاز. هكذا، ومنذ محاولات التفسير الأولى، اعترضتِ المفسرين قضية المجاز في القرآن، ومن المحاولات البلاغية الأولى التي عالجت هذا المجاز كتاب "مجاز القرآن" لأبي عبيدة[2]. فالمجاز وإن كانت تسميته لغوية تعني التفسير، فهو عنده المعْبر إلى فهم القرآن. لقد عالج أبو عبيدة، في مجاز القرآن، كيفية التوصل إلى فهم المعاني القرآنية باحتذاء أساليب العرب في كلامهم، وسُننهم في الإبانة عن المعاني[3]، فيكون كتابه بذلك كتابا في بلاغة القرآن بالمفهوم الذي نراه نحن اليوم. وما

1 الجرجاني محمد بن علي، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ص11.

2- أبو عبيدة، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

3- مطلوب أحمد، فنون بلاغية، دار البحوث العلمية، ص 92.

البلاغة سوى رصد لطرق التعبير التي استنفرها المتكلم في سياق بيانه للمخاطَب مكنون ما لديه؛ رغبةً في جعله يشاركه الفهم والتصورات ووجهات النظر، مستعْمِلا في ذلك إمكانات اللغة، ومتخيِّرا منها ما يناسب مقام القول، ووضع المتلقي.

لقد تتبع أبو عبيدة اختيارات القرآن الكريم الدلالية والتركيبية؛ من حذف، وزيادة، وتقدير، وتكرار، وتوكيد...، فيكون بذلك جامعا لأضرب التعبير اللغوي القرآني الذي يجتاز به السبيل للوصول إلى المعنى، بيد أن هاجسه لم يكن التفسير والتأويل، بقدْر ما كان لغويا إحصائيا لكنه فتح الباب نحو البلاغة لتشتغل في هذه المنطقة، وبالأحرى فالبلاغة هي التي فتحت الطريق لنفسها بنفسها؛ إذ هي اشتغال باللغة والرؤية للعالم؛ فأينما كانت السجالات والنقاشات واحتدام الصراع، تكون البلاغة. وعليه، فإن نشأة البلاغة العربية، في حضن هذا الإشكال القرآني، يؤكد مرةً أخرى أن قضايا البلاغة العربية القديمة ليست قضايا جمالية، وإنما هي قضايا عملية تداولية حجاجية.

ويبدو أن الجاحظ هو أول من استعمل المجاز استعمالا مفهوميا، وذلك للدلالة على مجمل الوجوه البلاغية؛ فهو يعبر عن الاستعارة والتشبيه والتمثيل والمجاز نفسه... جميعا بالمجاز، أو على المعنى المقابل للحقيقة. يتضح هذا جليا في أغلب استعمالات الجاحظ البلاغية التي يطلق عليها اسم "المجاز"، وقد انسحب هذا على المجاز القرآني لديه. ويرى بعضُهم أن إطلاق المجاز بمعناه الدقيق إنما بدأ مع المعتزلة، وهم مجوِّزون له؛ لوروده في القرآن، وقد أشار إلى ذلك ابن

تيمية، واعتبر المجاز دون مسوغ أمرا حادثا، وفنا عارضا، لم يتكلم به الأوائل من الأئمة والصحابة والتابعين"[1]. إن هذا الإشكال في فهم المجاز هو إشكال بلاغي؛ حيث النظر إلى اللغة من زاوية التواصل الصرف.

واجتهد ابن جني (ت 392هـ) في هذا الباب، وذهب إلى القول بأولوية المجاز في الكلام. يقول: "اِعلم أن أكثر اللغة، مع تأمله، مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال؛ نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بِشر، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء. ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية. فقولك "قام زيد" معناه: كان منه القيام، وكيف يكون ذلك، وهو جنس، والجنس يطْبق جميع الماضي، وجميع الحاضر، وجميع الآتي من الكائنات مِن كل مَن وُجد منه القيام ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت ولا في مئة ألف سنة مضاعفة القيام كله، الداخل تحت الوهم... هذا محالٌ عند كل ذي لبّ، فإذا كان كذلك، علمت أن "قام زيد" مجاز لا حقيقة، وإنما هو وضع الكل موضع البعض؛ للاتساع، والمبالغة، وتشبيه القليل بالكثير"[2].

وقد انبرى للمجاز كل من ابن قتيبة والرماني والباقلاني والعسكري والشريف الرضي والزمخشري، يشتغلون بموضوعاته اشتغالا دقيقا. فقد: "عقد

---

1 الصغير محمد حسين علي، مجاز القرآن خصائصه الفنيّة وبلاغته العربيّة، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان، ص19.

2 ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1953. ج2، ص448.

ابن قتيبة بابا خاصا للمجاز في كتابه "تأويل مشكل القرآن"[1]. ويبدو أن الهدف من ذلك كان كلاميا، لأن أكثر غلط المتأوِّلين كان من جهة المجاز في التأويل، فتشعّبت بهم الطرق، واختلفت النِّحَل، وكان بإمكان هؤلاء أن يرجعوا الى سَعة المجاز، فيُحسم الأمر، وتتبسط الدلالات، لا أن يحملوا ما ورد منه في القرآن على الحقيقة، فتُضِلّهم الشبهات. وقد عمد ابن قتيبة لأبعاضٍ من آيات القرآن الكريم، وشرح في ضوئها ما يذهب إليه أهل التأويل القائلين بالحقيقة دون المجاز، ليعود بذلك الى دائرة المجاز، فينفي ما قالوا جملة وتفصيلا. وسيمر علينا، في مجال التطبيق على آيات القرآن، المزيد من رده على القائلين ببطلان المجاز في القرآن، مستشهِدا على صحة القول به من خلال الاستعمال الميداني عند العرب في حياتهم اليومية لألفاظ متداوَلة، وعبارات قائمة، لا يمكن تأويلها إلا بالمجاز"[2]. فسر ابن قتيبة -حسب ما ذكره الدارس-المجاز القرآني من خلال ربطه بالاستعمال الميداني عند العرب، أي كان يثْبت الجانب التداولي للمجاز، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، نلاحظ أن الاشتغال بالمجاز كان رد فعل للدفاع عن التأويل الصحيح للقرآن الذي تنتج عنه عقائد المسلمين، فالاشتغال هنا اشتغالٌ عملي تداولي أساسا.

أفضى بنا الاشتغال بقضايا البلاغة القرآنية -ولو بعُجالة -إلى القول إن البلاغة، سواء منها التي انشغلت بالإعجاز أو بالمجاز، ذات أصول تداولية، لأن

---

1 حققه في طبعة منقحة السيد أحمد صقر.

2 الصغير محمد حسين علي، المرجع السابق، ص 25.

الموضوعات التي تناولتها هي موضوعات عملية، تنتج عنها عقائد ومفاهيم دينية في مجتمعٍ قطبُ رحى حياته الدين. لذلك، فلا بدْعَ أن نقول إن البلاغة العربية كانت في أصلها ذات طابع حجاجي تداولي.

ب. تقعيد اللغة العربية:

اتسعت رقعة العربية، وكثر الأعاجم، وتعلموا العربية، واختلطت الألسن، فسرى اللحن فيها، وشاب صفاءَها الأول الكدرُ، فخشيت العرب على لغتها، وعلى القرآن بالخصوص. فالأمر ليس أمر ترف أو بذخ لغوي، إنما الأمر أمر دين. هكذا، انبرى العلماء يقعِّدون للّغة العربية، ويجمعون المتون النقية، ويسمعون العربية من أهلها الذين لم يمتد إليهم اللحن كما تغلغل في المدن.

وقد أسفرت حركة جمع المتن النقي للعربية، ووضْع قواعدها، عن نشأة مباحث بلاغية تعرض لها النحويون في مصنفاتهم، ثم "أُلحقت في وقت متأخر بالبلاغة، بينما كانت في مؤلفاتهم شديدة الصلة بالنحو، ممتزجة به"[1]. من هنا، بدأ التقعيد للغة، وتقنين استعمالها، وذلك بالوقوف على كل الخصائص اللغوية الصوتية والتعبيرية والإنجازية، وهنا ستتداخل البلاغة بالنحو، لأن البلاغة تعنى بالإنجازات غير المطردة على محور الدلالة، والنحو يعنى بالحفاظ على السلامة اللغوية، ويسعى إلى حفظ قواعد التركيب كما ينبغي أن تكون انطلاقا من اللغة المعيار، الشعر القديم، والقرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة. وهذا ما ألمح إليه حمادي صمود حين قال "وظيفة النحو استخراجُ مبادئ اللغة، ونظمها،

---

1 صمود حمادي، التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص 48

استنادا الى الاستعمال المشترك، أو ما يُظَنّ أنه استعمال مشترك، وغايته القصوى حماية اللغة من الفساد، والحرص على أن تواصل وظيفتها الأصلية: الإبلاغ، ووسيلته في ذلك ضبطُ المعايير التي نفصل بها بين الخطإ والصواب، ويطابق المتكلم باحترامها بينها وبين حاجته في التعبير المستقيم"[1]. أضاف أما البلاغة، فوظيفتها وصف الطرق الخاصة في استعمال اللغة، وتصنيف الأساليب بحسب تمكنها في التعبير عن الغرض تعبيرا يتجاوز الإبلاغ إلى التأثير في المتكلم أو إقناعه بما نقول، أو إشراكه في ما نحّس به، وغايتها مدُّ المستعمِل بما تعتبره أنجح طريقة في بلوغ المقاصد"[2]. كِلا العلمين ترعرع في حضن التقعيد اللغوي، واستمد مادته الأولية من اللغة المستعمَلة المحفوظة في نصوص متواترة، والغرض من العلمين، متداخِلَي النشأة، حفظ اللغة من الضياع. ومن أجل ذلك، كانت البلاغة العربية والنحو ذوَي أبعاد تداولية حجاجية؛ لأن الغاية من كليهما نفعية عملية.

عَدَّ شوقي ضيف عمل الجاحظ، وابن قتيبة -الذي يرى أنه حذا حذوه، من عمل اللغويين، قال عن غرض ابن قتيبة من تصنيف كتابه "تأويل مشكل القرآن"): "وقد صنفه للرد على الملاحِدة وأشباههم الذين يطعنون في القرآن الكريم؛ فيقولون إن به تناقضا وفسادا في النظم، واضطرابا في الإعراب، وهو

---

1 المرجع نفسه، ص47.

2 نفسه.

طعن مردُّه إلى جهلهم بأساليب العربية"[1]. موضوع العقيدة يتداخل مع التقعيد للّغة، وإن شئت قلت: إن موضوع التقعيد للغة أصلُه، والدافع إليه عقدي بالدرجة الأولى. هكذا، نشأت الملاحظات البلاغية في كنف قضايا ذات أبعاد إنجازية إذ لم تكن مناقشة المجاز، أو الوجوه البلاغية بصفة عامة، إلا استجابة لمطالب خارجية، تتلخص في الدفاع عن القرآن، ولغة القرآن.

وسار على النهج نفسِه المبرد[2]، الذي بث، في كامِلِه، ملاحظات بلاغية لعل من أهمها ما يتعلق بتنوع أضرب الخبر والمعنى واحد، يحكى أن الكندي قال له يوما: إني أجد في كلام العرب حشوا، يقولون: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم، والمعنى واحد؛ فأجابه قائلا: بل المعاني مختلفة؛ فعبد الله قائم إخبار عن قيامه، وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر"[3]. نلاحظ في هذه الإجابة ربط المبرد بين البنية اللغوية والمحتوى الإنجازي؛ أي إنه اعتبر اللغة حدثا إنجازيا، القولُ فيه يساوي الفعل، حيث لما تغير العامل اللغوي تغير الأداء الإنجازي تبعا لذلك. نتنبه أيضا إلى قضية السُّلم الحجاجي في هذا الكلام؛ فكل مستوى من الإنجازات اللغوية المذكورة إلا وهو أقوى في سلم الإنجاز، وفي سلم الحِجاج، من سابقه.

---

1 ضيف شوقي، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، الطبعة التاسعة، د. ت ص58.

2المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تح: عبد الحميد هنداوي، وزارة الأوقاف السعودية، 1998، ص 200.

3 نفسه، ص 123.

تفضي بنا هذه الملاحظات إلى الوقوف على الجانب التداولي الصرف لمثل هذه القضايا اللغوية، التي أُلحقت فيما بعد بمباحث علم المعاني.

نسجل إذن اطِّراد هذا التداخل بين ما هو لغوي وما هو عقدي، كما نلاحظ نشأة القضايا البلاغية على هامش هذه المناقشات. فقد: " اكتست حركة التقعيد اللغوي عند العرب خاصية جوهرية، جمعت بين الدرس النحوي والدرس البلاغي، وهذا ما تعكسه مصنفات أدرجت في دائرة النحو، لكن معظم مادتها في البلاغة... والسبب وراء ذلك كامنٌ في الطريقة التي تم بها جمع المادة اللغوية، التي يدور معظمُها في دائرة الحفاظ على اللغة في الجوانب التي تأخذ سبيل الضبط السليم للّغة نطقا وبنية وتركيبا وإعرابا... كل هذا خدمةً للغة العربية، وحفاظا عليها من اللكنة واللهجات التي تخدش جمالها، وتسْلب منها خصائصها النطقية والتركيبية"[1].

تهدينا هذه الملاحظات إلى إقرار ما سبق أن انطلقنا منه من تغلغل جذور البلاغة العربية في تربة تداولية حجاجية، مرتبطة بمقامات ذات أهداف إجرائية محددة في خدمة العربية، الحفاظ على نقائها اللغوي، الحفاظ على القرآن... لذلك، فلا غرو أن تأتي ملاحظاتهم ذات طابع تداولي حجاجي. ويبدو ما قام به ابن جني من عمل، يتداخل فيه النحو وفقه اللغة العربية والبلاغة، من سِنْخ ما أشرنا إليه. يقول ابن جني: "الحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضْعه في اللغة، والمجاز ما كان بضدِّ ذلك، وإنما يقع المجاز، ويعاد إلى الحقيقة؛ لمعان

1العنيكري خالد، منابت البلاغة العربية، أوراق نماء، مركز نماء للبحوث والدراسات، ص16.

ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف، كانت الحقيقة البتة"[1]. ولم أجد خيرا من حمادي صمود، معلقا على هذا الكلام، أتبيَّن من خلاله الأبعاد التداولية الحجاجية للقضايا البلاغية في التاريخ العربي، يقول: "لقد ذكر مصطلحي (اللغة) و(الاستعمال) معا، وعلق بالأول مفهوم المواضعة، وبالثاني فعل الإقرار، فجاء الاستعمال عنده إقرارا بمواضعة لغوية، ينتج عنه أن الحقيقة ممارسة لغوية تقر القوانين التواضعية، وبذلك تخرج المقابلة بين الحقيقة والمجاز عن كونها مقابلة بين اللغة والاستعمال إلى كونها مقابلة بين استعمالين، فكأن اللغة، من هذا الوجه، متصوَّر وهمي، لا وجود له البتة... على أن المجاز احتمال في اللغة، وحدث طارئ على الحقيقة، مرتبط بها في ثنائية لا تنفصم، يطلق عليه ابن جني، في نفس السياق، مصطلح العدول"[2]. يبدو أن الباحث يناقش القضية من منطلق لساني صرف، حيث عنّ له أنها تتعلق باللغة والكلام، فالمجاز ليس مقابلة بين هذين المستويين، بل هو من نفس المستوى، الإنجاز أو الاستعمال. أدى به هذا إلى استنتاجِ أنّ مفهوم "اللغة"، بالمعنى السوسيري، غير موجود في هذا التصور، وأن المجاز يتحقق في الكلام، أي إنه تنويع عليه، انطلاقا من كون الكلام ذا معيار ثابت (هو ليس اللغة)، والمجاز انزياح عنه (عدول)، وهنا استفاد من "نظرية الانزياح" كما طورتها

---

1 ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006، ص 188

2 صمود حمادي، التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص59.

المدارس اللسانية الحديثة. ما يلفت انتباهنا، في هذا التحليل، هو ارتباط المجاز بمقامات تحقق مخصوصة، هي التي دعت إليه، وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه؛ أي إن عند القدماء ضرورة تداولية وحجاجية، مرتبطة برغبات المتكلم الزائدة عن التواصل؛ رغبات إقناعية أو إفهامية أو تعبيرية... فالمجاز إذن، عند ابن جني، ذو طبيعة تداولية صرفة.

المبحث الثالث أساس المثاقفة:

لا يمكن الحديث الآن عن البلاغة العربية دون الوقوف عند قضية تأثرها بفكر الحضارات الأخرى غير العربية. ولئن استنكف البعض، وأنكر أن يكون للبيان العربي صلة بمباحث أرسطو وغيره من فلاسفة يونان، فإن البعض الآخر لم يجد بُدّا من الإقرار بهذا التأثر، ورأى أنه من سُنن الكون؛ فتأثر الحضارات بعضها ببعض، واستفادة بعضها من بعض، أمر عادي وجاري به العمل[1].

كان أول من أشار إلى هذه القضية طه حسين، في بحثه الذي قدمه بالفرنسية للمؤتمر الثاني عشر لجماعة المستشرقين الذي عُقد في سبتمبر 1931

1 انقسم الدارسون في شأن مسألة التأثير الأرسطي في العالم العربي إلى ثلاثة اتجاهات؛ اتجاه يقر بالتأثير، كأمين الخولي "فن القول"، وطه حسين "في الشعر الجاهلي"، ونجيب محمود البهبيتي "المدخل إلى دراسة الأدب والتاريخ الغربيين"، وشكري عياد "تجارب في الأدب والنقد"، وزغلول محمد سلام "دراسات في القصة العربية الحديثة"، وعباس ارحيلة "البلاغة العربية ومسألة التأثير الأرسطي"... واتجاه قائل بعدم وجود تأثير مطلقا، كعباس فضل حسن "بلاغتنا المفترى عليها"، ومحمد أبو موسى "المسكوت عنه في التراث البلاغي"...

بمدينة ليدن، وهو البحث الموسوم بـ"البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر"، ترجمه عبد الحميد العبادي، ومهّد به لتحقيقه كتابَ "نقد النثر"، الذي نُسب خطأً إلى قدامة بن جعفر، ثم أمين الخولي، في مبحث له بعنوان "البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها". فانطلاقًا من هذين البحثين، اتجه الفكر العربي نحو إعادة قراءة المنجَز العربي في ضوء التفاعل الثقافي فيها، وقد شكل هذا زعزعة للباحث المتعصب، الذي يُرجع كلّ ما ميّز العربي تأليفًا وتنظيرًا في مجال اللغة... إلى نبوغ العقلية العربية الخالصة، ولا وجود للأثر اليوناني فيها، وهي قضية أثارت جملة من الإشكالات نحت منحى أيديولوجيا أكثر مما هو علمي ومعرفي وثقافي[1].

بالنسبة لنا في هذا البحث، فإننا نعد التأثير الأرسطي رافدا مهما من روافد البلاغة العربية، أسهم في ازدهارها، وتطوير آلياتها الوصفية، ولا أدلَّ على ذلك من بروز سِفر عظيم، من أسفار البلاغة العربية، يمتح من التصور الأرسطي ويطوّره، وهو "منهاج البلغاء وسراج الأدباء" لحازم القرطاجني.

اطّلع على شعرية أرسطو، من خلال جهود الفلاسفة المسلمين ممن عُنُوا بموضوع "الشعرية"، واستوعب تصوراتهم للشعر، وعَرف من شروحهم أن أرسطو حاول، من خلال كتابه "فن الشعر"، إقامة علم خاص بالشعر عند

---

1 العنيكري خالد، منابت البلاغة العربية، ص20.

اليونان، وعلمٍ للشعر المطلق؛ أي كُليات الشعر التي تشترك فيها أشعار الأمم جميعًا[1].

ويلاحِظ دارسو حازم اليوم ملامح تصور تداولي لا يخفى؛ من خلال مجموعة من المباحث في منهاجه، فمثلا، في الفصل المعنون ب: "معلم دال على طرق العلم بما ينقسم إليه الشعر بحسب اختلافات أنحاء التخاطب"، يقول: "لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى معاونة بعضهم بعضا على تحصيل المنافع وإزاحة المضار، وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها، وجب أن يكون المتكلم يبتغي إما إفادة المخاطب، أو الاستفادة منه؛ إما بأنْ يلقي إليه لفظا يدل المخاطب إما على تأدية شيء من المتكلم إليه بالفعل أو تأدية معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول، وإما بأن يلقي إليه لفظا يدله على اقتضاء شيء منه إلى المتكلم بالفعل أو اقتضاء معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول"[2]، بحيث يظهر من كلامه أنه يَعتبر أصل العلاقة التخاطبية في الحوار، ويبني عليها فهمه للشعر. كما أنه يربط قضايا الأداء القولي بالمقام، وبالغرض من إلقاء الكلام... كل ذلك يُفضي بنا إلى القول بأن بلاغته ذات أبعاد تداولية، لا تخطئها العين البصيرة الناقدة. يقول محمد أديوان في هذا الصدد: "إن علم البلاغة عند حازم يتجاوز هذا الإطار

1الغرافي مصطفى، الأبعاد التداولية في بلاغة حازم، "عالم الفكر"، ع1، المجلد 40، يوليو-سبتمبر 2011، ص257.

2القرطاجني حازم، منهاج البلغاء، ص311.

الأخلاقي، ذا الأبعاد المعيارية، وهو إطار يحاصِر فيه رجل البلاغة التقليدي نفسه بإعداد وصفات جاهزة؛ لتحسين الكلام وتنسيقه، ليعانق مفهوما أكثر شمولية وانفتاحا من جهة، وتشعبا وعمقا نظريا من جهة أخرى. فالبلاغة عند حازم، من هذا المنظور تهتم بدراسة مهمة العمل الأدبي ثقافيا واجتماعيا، وتنكبّ على دراسة هذا العمل، ودراسة الأدوات التعبيرية التي يتم توظيفها لبناء الماهية، ولتحقيق المهمة"[1]. البلاغة، عند حازم، تروم بناء تصور جديد، نسقي تداولي حجاجي، يتضمن مفاهيم كلية واصفة لشتى أنواع الخطاب، ولها الكفاية الجمالية والحجاجية لتلِمّ بالشعر والخطابة معا.

يستلهم حازم نظرية أرسطو الشعرية؛ هذا مما لا جدال فيه، لكنه يستلهمها بإبداع حيث أخضعها لمراجعة لتتكيف وطبيعةَ الشعر العربي؛ فكانت تجربة حازم بذلك تجربة "مثاقفة" تقوم على استرفاد منتَج الآخر، والتفاعل معه إيجابيا، وتبيئته ليصلح لوصف الظاهرة المحلية. لقد كان حازم على معرفة ووعي باختلاف الشعريتين اليونانية والعربية؛ مما جعله يؤسس صرح بلاغته على المزج بين الشعريتين بطريقة فذة، لم تتيسر إلا لعقلية فذة كعقلية حازم، ولعل ذلك ما جعل الباحثة نوال الإبراهيم تَعتبر كتابه "ثمرة النضج الأخير الذي امتزجت معه الجهود العقلية والنقلية لنقد الشعر عند العرب، والجهود الخاصة بعلوم

1أديوان محمد، الخطاب البلاغي عند حازم: المشكل والغاية، مجلة "فكر ونقد"، ع41، ص 41.

العرب التي صاغها البلاغيون واللغويون، وعلوم الأوائل التي طرحها شُرّاح الفلسفة اليونانية ومفسّروها"[1].

كما تنبه الباحث مصطفى الغرافي، في مقاله الموسوم بـ"البعد التداولي في بلاغة حازم"، إلى مجموعة من الأبعاد التداولية في منهاجه، لخصها في قوله: "على الرغم من أن حازمًا يوجه كتابه المنهاج نحو بلاغة الشعر تخصيصًا، حتى صُنف الكتاب-ضدًا على عنوانه -ضمن كتب نقد الشعر، فإن الدارس لا يعدم عنده انشغالاً بمجموعة من القضايا النقدية، التي تفتح بلاغته على المجال التداولي بشكل عام. ومن القضايا التي تكشف هذا الانشغال:

أ -إلحاحه على وظيفية النص الشعري؛ بالنظر إلى مقاصد منجِزه.

ب -اهتمامه بالمقام التواصلي، الذي يدخل في سياق "التبليغ الخطابي".

ج -انشغاله بقضية التداخل بين الخطابات؛ من خلال المقارنة بين التخييل والتصديق.

د -عنايته بالغرض، بوصفه معيارًا موجّهًا في قراءة النص الشعري[2].

إنّ التأثير الأرسطي في البلاغة العربية امتد من قدامة إلى حازم وابن عميرة وابن البناء لكن وقوفنا عند أنموذج واحد كان كافيا لنقف عند جذر آخر من

---

1 نوال الإبراهيم، طبيعة الشعر عند حازم القرطاجني، "فصول"، ع2، ج5، 1986، ص 83.

2 الغرافي مصطفى، الأبعاد التداولية في بلاغة حازم، "عالم الفكر"، ع1، المجلد 40، يوليو-سبتمبر 2011، ص 267.

جذور البلاغة العربية، الجذر المبني على "المثاقفة" واسترفاد التصور الأرسطي، لنرى فيه المزج بين ما هو جمالي وما هو تداولي، ولنقف مرةً أخرى على الأبعاد الحجاجية والتداولية للبلاغة العربية، هذه الأبعاد التي وجب الآن إيلاؤها العناية والاهتمام الكافيْن.

خاتمة:

كشف هذا البحث عن مناطق من تاريخ البلاغة العربية كانت تحتاج إلى مزيد من التأمل النقدي والحفر الجينيالوجي الذي أبان عن أصول حجاجية للبلاغة العربية. لقد حاولنا أن نعيد قراءة المنتج البلاغي العربي القديم قراءة مغايرة تحاول تجديد خط السير، بهدف إعادة النظر في البلاغة، بوصفها حقلا يَسَعُ الخطابين التداولي والحجاجي. وذلك بوقوفنا على أصول البلاغة العربية بنظرة نقدية تفكيكية ولعل أهم هذه الأسس: أساس الثقافة، وأساس الهوية، وأساس المثاقفة.

كشف هذا البحث عن قضايا تتعلق بالجذور الحجاجية التداولية للبلاغة العربية، ذلك أن الأصول الثلاثة التي وقفنا عندها كانت تشتغل في منطقة تداولية وفي هموم تداولية حجاجية، وعليه فإن البلاغة التي أنتجتها هي بلاغة حجاجية.

لائحة المصادر والمراجع

- الآمدي أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح السيد أحمد صقر، دار المعارف سلسلة ذخائر العرب (25)، المجلد الأول.

- أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي القاهرة.
- أديوان محمد، الخطاب البلاغي عند حازم المشكل والغاية، مجلة فكر ونقد، ع41.
- أمين الخولي، مناهج التجديد، دار المعرفة، 1961.
- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق: الدرويش عبد الله محمد، ط1 2004، دار يعرب، ج2.
- الجرجاني محمد بن علي، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجاحظ أبو عثمان بن بحر، الرسائل، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، ج3.
- الحصري إبراهيم بن علي، تحقيق علي محمد البجاوي، 1953 دار إحياء الكتب العربية، ج1.
- صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب، 1981 منشورات الجامعة التونسية.
- الصغير محمد حسين علي، مجاز القرآن خصائصه الفنيّة وبلاغته العربيّة، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان.
- ضيف شوقي، البلاغة: تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، الطبعة التاسعة،

• عصفور جابر، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي بيروت، ط3 1992.

• العلوي يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية بيروت، ج1.

• العنيكري خالد، منابت البلاغة العربية، أوراق نماء، مركز نماء للبحوث والدراسات.

• العمري محمد، البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، 1999 أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

• القرطاجني حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، تونس.

• القيرواني، ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط5 1981، دار الجيل، ج1.

• الغرافي مصطفى الأبعاد التداولية في بلاغة حازم، عالم الفكر، المجلد 40، ع1 ،

يوليو-سبتمبر، 2011.

• المرزباني أبو عبد الله بن موسى، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من الشعر، تحقيق علي محمد البجاوي، 1965 دار النهضة مصر.

• مشبال محمد،

- البلاغة والأدب، 2010 دار العين، القاهرة.

ـ عن بدايات الخطاب البلاغي العربي الحديث: نحو بلاغة موسعة، 2020 ط1، دار كنوز المعرفة، الأردن.

ـ في بلاغة الحجاج، 2019 ط1، دار كنوز المعرفة.

ـ الاستعارة بين المقاربتين الخطابية والجمالية، مجلة البلاغة والنقد الأدبي، العدد 14 خريف شتاء 2019.

- مطلوب أحمد، فنون بلاغية، دار البحوث العلمية، بغداد {د ت}
- نوال الإبراهيم، طبيعة الشعر عند حازم القرطاجني، فصول مج5، ع2، 1986.

الأسس اللغوية والمنهجية المؤسسة للدرس المعجمي العربي: قراءة في المنجز "الخليلي"

عبد العلي صغيري[1]

ملخص:

يناقش هذا البحث الإشكالية الآتية: ما مدى صحة القول بوجود أسس لغوية ومنهجية في الدرس المعجمي العربي القديم؟

وتأتي هذه الإشكالية في سياق الكشف عن الخلفيات المعلنة والمضمرة في بناء المعجم العربي الأول، ثم بيان العلل المسوغة لذلك الاختيار، قصد النظر في مدى أهلية تلك الأسس في النهوض بقاموس العربية المعاصر، استجلاء لمعالم النظرية المعجمية العربية المنشودة.

وقد قاربنا هذا الموضوع من خلال الوقوف عند كتاب "العين" باعتباره كتابا مؤسسا للدرس المعجمي، افترضنا أنه قائم على أسس لغوية ومنهجية، قد تكون هي التي مكنت "الخليل" من طرق العديد من القضايا المعجمية التي ما تزال تحتاج إلى عمق معرفي ولساني يميط اللثام عنها، ومنها: قضية المستعمل والمهمل، وقضية المعرّب والدخيل، وقضيتا الجمع والتبويب...

1. عبد العلي صغيري، باحث في الدراسات المعجمية جامعة محمد الأول -وجدة-المغرب-

وإذ نضع أمامنا هذا الافتراض فإننا عملنا على مقاربة الموضوع بما يسمح به المنهج الوصفي والتحليلي، بغاية الكشف عن تلك الأسس وتجليات حضورها في "العين" ثم رصد أبعادها المعرفية.

وقد كان الأمل معقودا على النبش في النصوص البانية التي من شأنها إبراز الأسس والضوابط المعرفية التي حكمت المشروع المعجمي المؤسس، فكانت بحق أسسا نابعة من صميم اللغة، ومعبرة عن إدراك عميق لفلسفة بناء المفردة العربية، بما يحفظ للغة خصوصيتها، ويسمح لها بمواكبة مستجدات التطور والتغير التي تلحق الألسن البشرية عامة.

مقدمة:

لا مراء في أن التقعيد اللغوي العربي عموما قد قام على أسس صِيغَت بعد استقراء المُقَعِّدِينَ الأوائل ودراستِهم للنصوص المُؤَسِّسَة للعربية الفصحى. وهي أسسٌ قامت في مجملها على وعي بضرورة ضبط حدود الصناعة اللغوية؛ بسنِّ قواعد تحمي اللغة من التأثيرات الداخلية والخارجية التي لا يمكن حصرها بالقوة المادية، فآمن علماء اللغة الأوائل بأهمية التأسيس في حماية اللسان العربي من كل جديد لا ينسجم مع فلسفة البناء اللغوي الموصوف، مقابل السماح بمرور سلس لكل تطور ملائم للقواعد.

في ضوء هذه الحقيقة تقع دراستنا هذه التي نسعى من خلالها إلى الكشف عن الأسس اللغوية والمنهجية المُؤَسِّسَة للدرس المعجمي العربي،

ونُبيّن مسوغات اختيارها وآفاقها المعرفية، كما نأمل أن نشير إلى قدرة تلك الأسس على الاستجابة لمطالب مستعملي العربية اليوم.

وسيلاحظ قارئ هذا العمل تركيزا على ما سنَّهُ "الخليلُ بن أحمدَ الفَراهيدي" -رحمة الله عليه-من أسس أَهَّلَتْ عَمَلَه المعجمي "العين" ليكون مقدمة لنظرية معجمية عربية يمكن الاستفادة منها في النهوض بالمعجمية الراهنة، تنظيرا وممارسة.

فما الأسس اللغوية والمنهجية المؤسسة للدرس المعجمي الخليلي؟ وما تجلياتها في كتاب "العين"، وما آفاقها المعرفية؟ وما سرُّ صمودها؟ وما مظاهر استثمار اللغويين المحدثين لها؟

1- الدلالة اللغوية للأساس وأهميتها:

لا يستقيم الحديث عن أنواع المعرّف قبل تحديد ماهيته أولا، فإذا ما نحن قصدنا باب قواميسنا اللغوية فإننا نجد في "العين" أن، "الأُسُّ: أصل تأسيس البناء، والجمع الإِساس، وفي لغة: الأَسَسُ: والجميع الآساس"(1).

وهو المعنى نفسه الذي أورده صاحب "مقاييس اللغة" حين نص قائلا: "الهمزة والسين يدلان على الأصل والشيء الوطيد الثابت، فالأُسّ أصل البناء، وجمعه آساس. يقال للواحد أساس بقصر الألف، والجمع أُسُسٌ.

(1). الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت 175 هـ)، كتاب العين: مرتبا على حروف المعجم، ترجمة وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط،1، 2003-1424، دار الكتب العلمية، بيروت، ج،1، ص: 69.

قالوا: الأُسُّ أصل الرجل، والأُسُّ وجْهُ الدّهر، ويقولون كان ذلك على أسّ الدّهر"(1).

يستفاد من النصّين المذكورين، أن الأساس في اللغة يأتي بمعنى الأصل، والقاعدة، وفي هذا المعنى اللغوي دليل قوي على ما للأسس من مكانة ودور في حماية الأشياء وصون ثباتها. ولم تخرج القواميس اللغوية قديمها وحديثها عن هذا المعنى.

أما اصطلاحا فيراد بالأسس عموما المرتكزات والمبادئ العامة التي تخضع لها الأشياء وتتأسس وَفْقَهَا، ومن ذلك العلوم، سواء أكانت علوما إنسانية أم علوما طبيعية.

وقد ظل البحث في الأسس هاجسا علميا يشغل المهتمين في كل حقول المعرفة الإنسانية، حتى بات ذلك شرطا ضروريا من شروط العلمية في البحث، بل لا يكتمل الكلام عن علم ما إلا بعد إحكام أسسه والتأصيل لأصوله. فجاءت أصول الفقه تابعة للفقه، وضابطة له، وكذلك أصول النحو بالنسبة لعلم النحو، وقس على ذلك باقي العلوم الأخرى.

وعليه فحاجة دارس المعجم إلى معرفة أسس الصناعة مثل حاجة الفقيه إلى أصول الفقه، وحاجة النحوي إلى أصول النحو. ومن ثمّ بات إدراك الأصول مدخلا لمعرفة الفروع، بل إن صمود النظرية المعجمية وقدرتها على

---

(1) . ابن فارس أحمد (ت 395 هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، (د.ت)، دار الفكر للطباعة والنشر، ج.1، ص: 14.

ضبط المخزون اللغوي الكائن والممكن، إنما بفضل الأسس التي قامت أو من المفترض أن تقوم عليها.

بناء على ما سلف تقودنا قراءة مقدمة "العين" وتأملها -والتي أجمع الكل على نسبتها "للخليل بن أحمد الفراهيدي" -إلى القول إن الرجل قد بنى تصوره المعجمي على أسس ثلاثة هي:

-الأساس الجذري،

-والأساس الصوتي،

-والأساس الصرفي.

فخطاب الاستهلال لكتاب "العين"، كلّه يدور حول هذه الأسس الثلاثة، لأنها الكفيلة بتحقيق هدفه المتمثل في "معرفة ما تكلمت به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطبتها"(1)، كما أنها وسيلة لإثبات نظامية المعجم.

وهذا ما سنكون ملزمين بإثبات مدى تحققه فيما قاله وما نص عليه من نصوص تثبت إدراك الرجل لفلسفة البناء اللغوي للمفردات العربية، إدراكا ينم عن انبثاق نظرية معجمية مكنت صاحبها من سنّ قواعد ومعايير لغوية مبيّنة لخصائص بنية المفردات العربية الفصيحة.

فما المقصود بكل أساس وما تجليات حضوره في البناء المعجمي الخليلي؟

---

(1). الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت 175 هـ)، كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السمرائي، (د.ط)، (د.ت)، سلسلة المعاجم والفهارس، ج.1، ص: 47.

2. الأساس الجذري:

جاء في كتاب "العين" أن الجذر في اللغة "أصل اللسان وأصل الذَّكَر، وأصل كلّ شيء..."(1). وإذا كان كذلك فهو أصل بناء المفردات اللغوية. وإن في اشتراك مفهوم الأساس والجذر معا في الدلالة على الأصلية أمر يزكي العلاقة بينهما، بل ويدفع إلى مزيد من البحث عن السرّ في هذا الاتفاق؟

أما الدلالة الاصطلاحية للجذر فيمكن القول "إن جذر الكلمة هو حروفها مجردة من الزوائد، وغير مقترنة بصيغة، ويحمل الجذر المعنى الأساسي للأنواع المعجمية المشتقة منه"(2).

وتجلى القيمة العلمية لهذا الأساس في ردّ كل مفردة إلى أصلها اللغوي، مما يمكن من معرفة حروفها الأصلية من الزائدة. وهذا أمر مناسب للعربية باعتبارها لغة اشتقاقية، فرد المفردات إلى أصولها فكرة مكّنت علماء اللغة من حصر جذور العربية ناهيك عن قيمتها في الكشف عن التقليبات الممكنة وغير الممكنة في العربية. وتلك مسألة نظرية تشكل جوهر الدراسة المعجمية. يقول "الفاسي الفهري" هناك؛ "مسائل نظرية بحثة تتعلق بجوهر

---

(1) . الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت 175 هـ)، كتاب العين: مرتبا على حروف المعجم، ج.1، ص: 69.

(2) . أبو عامر يوسف، بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، مقال ضمن كتاب المعجمية العربية: قضايا وآفاق، ط.1، 1435-2014، دار كنوز المعرفة، ج. 2، ص: 100.

النظرية المعجمية مثل تحديد المفردات الممكنة والمفردات غير الممكنة في اللغات الطبيعية بصفة عامة، والمفردات الممكنة أو غير الممكنة في لغة بعينها، وهذا يقتضي النظر في المحدّدات الممكنة للوحدات المعجمية، صوتيا وصرفيا وتركيبيا ودلاليا"(1).

وقد أخذ "الخليل" بهذا الأساس في بناء قاموسه اللغوي، ومما يثبت ذلك قوله: "وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف... (و) الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف. حرف يبتدأ به. وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه"(2).

والذي نفهمه من نص "الخليل" المذكور أن الأسماء والأفعال لا تكون في العربية أقل من ثلاثة جذور ولا أكثر من خمسة، أما الحروف فيجوز فيها أن تكون ثنائية الجذر. وهذا دليل على أن الجذور في العربية إما: ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية. يقول "يوسف حبلص": "والخليل مطرد في كون الكلمة العربية لا تكون أكثر من خمسة أحرف لا في الاسم ولا في الفعل. وهذا يعني أن هناك جذورا ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، ولا

---

(1) . الفاسي الفهري عبد القادر، المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، ط.1، 1986، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص: 15.

(2) . الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج.1، ص: 49.

يستطيع أحد أن يجادل في هذه الحقيقة العلمية بالنسبة للكلمة العربية بصرف النظر عن مفهوم الاسم ومفهوم الفعل"(1).

فالنص المذكور يثبت إدراك "الخليل" لأهمية الأساس الجذري في دراسة المفردات العربية والكشف عن خصائص بنائها، كما يدعمه أيضا البناء المنهجي الذي ارتضاه في تبويب "العين" فقد صنفه وفق تصور لغوي قائم على مبدأ الجذرية، فتجده بعد ذكر عنوان الباب المعجمي، يعقبه بتحديد المادة المعجمية، من ذلك قوله "باب العين مع القاف، باب العين والهاء والزاي، باب العين والصاد والنون وما معهما، باب الخاء والقاف والذال..."(2). ومما يؤكد هذا ما ذهب إليه "عبد القادر عبد الجليل" حين قال: "تسجل الريادة في ميدان المعاجم اللفظية أو المعاجم المجنسة، إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي في العين بعد الشيباني في الجيم، حيث وضع فيه الإمكانات النظرية لحصر اللغة عن طريق معطيات المادة، معتمدا مبدأ الجذرية أساسا في بناء المعجم"(3).

---

(1) . حبلص محمد يوسف، نظرية الخليل المعجمية، ط.1، 1412-1992، دار الثقافة العربية، القاهرة، ص: 150.

(2) . لمزيد من الأمثلة، انظر: فهرس المفردات اللغوية لكل جزء من أجزاء كتاب العين.

(3) . عبد الجليل عبد القادر، المدارس المعجمية: دراسة في البنية التركيبية، ط.2، 1435-2014، دار صفاء، الأردن، ص: 108.

وقال محمد الوادي وهو يتحدث في السياق ذاته: "إن اللغوين العرب القدماء هم أول من لاحظ ورود قيود صواتية في بناء الجذور في اللغة العربية... فبعض تأليفاتهم المعجمية تأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ والقوانين الصوتية التي يقوم عليها بناء الجذور في اللغة العربية. وهكذا فإن معاجم عربية قديمة مثل معجم "العين"... قد رتب المداخل المعجمية بناء على قيود التأليف التي تحكم بناء الجذور في المعجم العربي"(1).

إن بناء "العين" وترتيب مداخله وفق هذا الأساس له أهمية كبيرة في فهم أسرار بناء المفردات، "ففي فلسفة الجذر تكمن أدق خصيصة معجمية تخضع لناموسها الكلمة العربية"(2). ولذلك قيمة كبيرة فيما كان يريد أن يحققه "الفراهيدي" من تمييز بين ما تكلمت به العرب وما تكلم به غيرهم، وهو ما برز في دراسة اللغويين لقضية المعرّب والدخيل في اللغة العربية فيما

---

(1) . الوادي محمد، بناء الجذر في المعجم العربي، مقال ضمن كتاب: قضايا في اللسانيات العربية، ط.1، 1992، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك الدار البيضاء، ص: 154.

(2) . حبلص محمد يوسف، نظرية الخليل المعجمية، ص: 141.

بعد[1] وفي حديثهم أيضا ومحاولة حصرهم لأصناف الجذور الممكنة في المعجم العربي[2].

فإدراك البعد اللغوي لهذا الأساس في الكشف عن مستويات المفردات في العربية؛ الفصيحة والمعرّبة والدخيلة... بناء على معطيات من صميم البحث المعجمي وليس من خارجها يجعلنا نعدّ عمل "الخليل"، "نقلة نوعية في ميدانها؛ فهي أم الرؤى المعجمية العربية لأنها أولها على الإطلاق، ولأنها نشأت وتطورت من ميدان الرسائل المفردة والغريب والنوادر والأضداد إلى ميدان المعجم المكتمل نظريا وتطبيقيا، بفضل تبني فكرة التكامل بين العلوم. فتحولت بالمعجمية العربية من الرواية والسماع إلى تركيزها على معايير لغوية لسانية موثقة معللة، تنطلق من الوصف الصوتي والبنيوي والمقارنة والمقابلة بين اللغات إلى الاستقراء والإحصاء الرياضي،

---

(1) . أمثال: أبو منصور الجواليقي (ت 540 هـ)، وكتابه: المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، وأحمد الخفاجي في "شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل"، ومن تبعهما في المجال.

(2) . ينظر: "أصناف الجذور في المعجم العربي ل"محمد الوادي"، ص: 137، وما بعدها، ضمن كتابه أبحاث صواتية وصرافية في اللغة العربية، ط.1، 1441-2020، دار كنوز المعرفة، بيروت.

وغايتها أساسا الإحاطة بالخطاب العربي ومدى قدرة اللغة على التعبير عن معالم المجتمع ومآثره في الماضي والحاضر والمستقبل"[1].

وإذا كان للجذر وظيفة لغوية (معرفة خصائص اللغة المدروسة-حصر أصناف الجذور الممكنة)، فإن له أيضا وظيفة تنظيمية منهجية تتجلى في دوره في تجميع مشتقات المادة الواحدة في مكان واحد. ولهذا دعا "محمد الوادي" إلى "بناء معجم عربي على أساس جذري، تمثل فيه كل الأصناف الجذرية الواردة في اللغة العربية، وتوضع المشتقات من كل جذر في موضعها الملائم"[2].

نظرا للوظيفتين السالفتين للجذر في البناء المعجمي العربي، اعتبر "يوسف حبلص" مبدأ الجذرية في النظرية المعجمية العربية يشكل، "حجر الزاوية في نظام المعجم"[3]. وقد أخذت كل القواميس اللغوية أقول اللغوية بهذا الأساس في دراستها للوحدات المعجمية ولم تستطع أن تتخلى عنه إلا ما شذ. قال: "يوسف أبو عامر": " وقد اتخذت معظم المعاجم العربية منذ بداية تأليفها جذر الكلمة أساسا تورد تحته كافة أنواع المشتقات، اعتمادا على هذين المبدأين الأساسيين:

---

(1) الحمزاوي رشاد محمد، الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية (مشروع قراءة)، 1994، مجلة المعجمية، العدد 9-10، جمعية المعجمية العربية، تونس، ص: 15.

(2) . الوادي محمد، أبحاث صواتية وصرافية في اللغة العربية، ص: 162.

(3) . حبلص محمد يوسف، نظرية الخليل المعجمية، ص: 141

الجذر هو الأساس الذي تشتق منه الكلمة.

المشتقات المختلفة للجذر الواحد تشترك -ولو جزئيا-في معنى أساسي يحمله الجذر"[1].

هذا غيض من فيض مما يمكن أن يقال عن الأساس الجذري باعتباره أصلا من أصول التقعيد المعجمي العربي، فهو أساس يُمِدّ اللغة العربية بمخزون لغوي لا ينفد، إنه المادة الخام التي تتشكل منها الأصوات، ومنه تتفرع الدلالات وبه تتوالد وتتكاثر المفردات والعبارات، لذلك لا غرو أن شُبِّه "بالعجينة التي تصنع منها الكلمة ويأتي أصل الصيغة ليمثل القالب الذي تصب فيه العجينة فتخرج الكلمة على هيئة معينة بدلالة معجمية عامة، ويأتي السياق بشقيه اللفظي والمقامي ليعين لها الدلالة أو المعنى المحدد الذي تلعبه في الجملة أولا وفي النص أخيرا"[2].

الأساس الصوتي:

يعتبر الصوت أول عنصر من عناصر تشكل الوحدات المعجمية، فهو عند دارسي اللغة قدماء ومحدثين "أصغر وحدة لغوية" قابلة للدارسة، لذلك عُدّ مفهوم "الصوت" من المفاهيم المركزية في كل حديث عن بناء المفردات وتحليلها. وقد تبوأ هذا المفهوم في الدرس المعجمي المؤسس مكانة جلية؛ فعد أصلا من أصول التقعيد اللغوي والمنهجي، ومردّ ذلك إلى ارتباط نشأة

---

(1) . أبو عامر يوسف، بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، ص: 100.

(2) . حبلص محمد يوسف، نظرية الخليل المعجمية، ص: 147.

العلوم العربية عامة بخدمة النص القرآني: لفظا ومعنى. ومما يثبت اعتماد هذا الأساس في البناء المعجمي الخليلي، الأخذ بالمنهج الصوتي في ترتيب المفردات. ذلك أن الخليل "أعمل فكره في (الترتيب الألفبائي) فلم يمكنه أن يبتدئ بالتأليف من أول: ا، ب، ت، ث، وهو الألف، لأن الألف حرف معتل فلما فاته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثاني إلا بعد حجة واستقصاء نظر، فدبر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها (فوجد مخرج الكلام كلّه من الحلق)، فصيّر أولاها بالابتداء أدخل حرف منها"[1].

و"الفراهيدي" وإن لم يستعمل مفهوم "الصوت" بلفظه فقد كان مدركا لمدلوله، فاستعمل لفظ "الحرف"[2] وهو يقصد الجانب النطقي من الكلمة لا جانبها الكتابي.

وقد دفع الاختيار السابق "الفراهيدي" إلى البحث في مخارج الأصوات وبعض صفاتها، وفق قانون "الأرفع فالأرفع"[3]، وإن كان اهتمامه انصب كثيرا على المخارج أكثر من الصفات. وهذا ما ذكره "علاء جبر" حين قال: "لم تكن عناية هذه المدرسة بصفات الأصوات مثلما كانت عنايتها بمخارج الأصوات، إذ أننا أثناء دراستنا للمادة الصوتية عند هذه المدرسة وقفنا على

---

(1). الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج.1، ص: 47. (من مقدمة المحقق)

(2) . انظر المصدر نفسه، ص: 11.

(3) . المصدر نفسه، ص: 47.

عدد من الصفات المتفرقة في مؤلفاتهم، التي لا يجمعها تسلسل منهجي أو علمي كالذي نجده عند النحويين"[1].

ولا غرو في ذلك إذا علمنا أن هدف "الخليل" كان هو معرفة ما يأتلف في بنية المفردات العربية وما لا يأتلف. وتحقيق ذلك يستوجب معرفة مسبقة بمخارج أصوات العربية، لاستخلاص آثار التجاور الصوتي في تحديد طبيعة المفردة. فالمماثلة في البنية المقطعية أقوى أثرا وأعسر في التعبير من المماثلة بين الصوامت بسبب التجاور الأمامي أو التدابر.

إن هذا الأساس اللغوي والمنهجي جعل الدراسين يعتبرون كتاب "العين" الكتاب المؤسس للمدرسة الصوتية في المعجم العربي، فشاع بين نقاد المعجم ودارسيه أن هذه "المدرسة المعجمية تناولت مخارج الأصوات باهتمام كبير وجعلت من ذلك المرتكز الأساس في التصنيف المعجمي ولا سيما عند رأس المدرسة ومؤسسها الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد اعتمد على الترتيب المخرجي اعتمادا كليّا في رصد الألفاظ العربية وبناء المعجم العربي"[2].

وهذا الإثبات تدعمه مواقف كثيرة ويُثبته ما في صفحات "العين" من نصوص دالة على ذلك، لكن ينبغي التأكيد على مسألة وهي أن "الرجل لم

(1) . علاء جبر محمد، المدارس الصوتية عند العرب: النشأة والتطور، ط.1، 1427-2006، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 36.

(2) . المرجع نفسه، ص: 27.

يقدم في كتاب العين دراسة صوتية خالصة، وإنما كان يعالج إشكالية تفسير نظام المعجم العربي، ومحاولة فهم أسرار البنية المعجمية للكلمة العربية أو التعرف على خصائصها التركيبية ونسيجها الصوتي"[1]. وهذا ما يفسر وجود بعض الاختلاف بينه وبين من تعرض لدراسة أصوات العربية، من علماء التجويد واللغويين بعده.

بعد هذا يحق لنا أن نتساءل عن دواعي الاهتمام الكبير بهذا الأساس وعن السرّ الكامن خلفه؟

للإجابة عن هذا الإشكال نستحضر ما دار حول اختيار المدرسة الخليلية للمنهج الصوتي من أقوال وانتقادات بعضها اعتبر ذلك مسلكا وعرا لا يحقق الهدف الأساسي من وضع القواميس اللغوية (تيسير سبل الوصول إلى مدلول المفردات)، وبعضها الآخر حاول البحث عن تعليل لهذا الاختيار. فإذا علمنا أن الهدف العلمي الذي سعى "الخليل" إلى تحقيقه؛ هو معرفة ما تكلمت به العرب مما تكلم به غيرها، علمنا أن غايته كانت تتمثل في "الكشف عن المحركات، أو الميكانيزمات" التي تتحكم في (مفردات اللغة)، بدل التقوقع على القضايا الجزئية التي لا يمكن بحال أن تصل بالباحث إلى تكوين فكرة عن الفلسفة العامة للغة المدروسة"[2].

---

(1) . حبلص محمد يوسف، نظرية الخليل المعجمية، ص: 31.

(2) . ابن حمزة مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية، ط1، 1425-2004، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ص: 14.

وما دام عمله بحثا في كليات اللغة، فقد حاول التركيز على القضايا التي تؤهله للحديث عن نظامية المعجم، داخل النظام الكلي أو التكاملي للغة، فأخذ من "الدرس الصوتي" ما يراه محققا للهدف، محاولا تعديل وترك ما لا يحقق مسعاه. ودليل ذلك تعديله للترتيب النطقي للأصوات العربية، فبدأه بصوت "العين" فقال: "بدأنا مؤلفنا هذا بالعين وهو أقصى الحروف، ونضم إليه ما بعد حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب"(1).

وهو يدرك أن صوتي "الهمزة والهاء" أبعد من "العين في المخرج إلا أن الهمزة تتعرض للتقلب والتغيير فتتأثر بحركتها وحركة ما قبلها، والهاء صوت مهموس خفي، و"الفراهيدي" يسعى لاستيعاب الواضح من كلام العرب قبل الغريب، لذلك نزل إلى صوت "العين" لأنه أنصعها وأوضحها(2). والله أعلم.

ومنه نرى أن الغاية من استحضار "الفراهيدي" للأساس الصوتي تتجاوز البعد المنهجي إلى البعد اللغوي، كمعيار لفهم أسرار التأليف الصوتي للمفردات العربية. أو ما يعبر عنه ب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أمر هام، وهو أن الدراسات المعجمية التي أعقبت المدرسة الخليلية اعتقد أصحابها أن اعتماد "الفراهيدي" على هذا الأساس كان لدواع منهجية، في حين أن الذي نطمئن إليه هو أن البعد المعرفي اللغوي لهذا الأساس أقوى من المنهجي. يدلنا على ذلك ما عرف

(1) . الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج.1، ص: 60.

(2) . انظر أيضا التفسير الذي قدمه يوسف حبلص، نظرية الخليل المعجمية، ص: 38.

عن "الخليل" من عبقرية وشمولية في دراسة اللغة وتحليلها ومن توظيف نتائج العلوم في دراسة العلوم الأخرى والتأسيس لها من منظور تكاملي، وهذا النهج جلي في تقعيده لعلم العروض والقافية. فلا أحد من الناس قديما أو حديثا استطاع أن يطعن فيما نقلته الأخبار مما امتلكه عبقري العربية من حسّ مرهف وذكاء قلّ نظيره[1]. مما تدلنا عليه أقواله النحوية الواردة في "الكتاب" لسيبويه، وما في علم العروض مما أجمع القوم على أنه صاحبه بلا منازع، كما تدلنا على ذلك نتائج الدراسات المُقارِنة بين دراسته الصوتية وما توصلت إليه الدراسات الحديثة في المجال.

الأساس الصرفي:

يعد هذا الأساس المكون الثاني من مكونات الدليل اللغوي، وخاتمة العقد في الحديث عن الأسس، لذلك يعد من صميم المعالجة المعجمية للمفردات باعتبارها: "دليلا لغويا تتكون ثنائيّته من وجهين: الدّال الذي يمثل الشكل والمدلول الذي يمثل المحتوى، والدّال يتكون من تأليف صوتي عناصره الأصوات وبنية صرفية عناصرها الوحدات الصرفية... والمدلول متكون من المعنى أو المفهوم"[2].

(1) . ينظر المخزومي مهدي، كتاب "الفراهيدي عبقري من البصرة"، (د.ط) (د.ت)، عن سلسلة خزانة التراث، وزارة الشؤون العامة بغداد.

(2) . ابن مراد إبراهيم، مقدمة لنظرية المعجم، ط.1، 1997، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص: 37.

بناء على هذه العلاقة المتينة بين الصرف والمعجم نَظَرَ التقعيد المعجمي الخليلي إلى هذا الأساس، فجاء واضحا في التنظير (المقدمة) كما في التطبيق. ففي مقدمة "العين" نصوص تدل بوضوح على أن "الفراهيدي" قد أخذ بهذا الأساس. فهو القائل: "كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي"(1).

فبعد حصره لأصوات العربية في تسعة وعشرين صوتا، انتقل إلى حصر الأبنية، في أربعة، لأنها لا تقل أهمية عن الأصوات في الكشف عن خصائص الكلام العربي. لذلك نعتبر أن هذا الأساس يأخذ بنتائج الأساس السابق (الصوتي) ويتكامل معه. كما أن "اختيار المداخل المعجمية قائم على أسس صرفية بحتة"(2). فنجده يعنون الأبواب بقوله: باب المضاعف، باب الثنائي الصحيح، باب الثلاثي الصحيح، باب الثلاثي المعتل... وكلها تدلنا على حضور الصرف في التبويب والتنظيم، قبل الانتقال إلى الشرح والتمثيل.

هذا عن الوظيفة المنهجية لحضور الصرف في قاموس "العين" أما عن بعده اللغوي والمعرفي، فلا يختلف عن الأساسين السابقين: "الجذري" و "الصوتي" في قدرته على تحقيق الغاية المتمثلة في "معرفة ما تكلمت به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها"(3).

---

(1) . الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج.1، ص: 48.

(2) . أبو عامر يوسف، بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، ص: 99.

(3) . الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج.1، ص: 47.

فهو معيار لغوي يكشف عن انتماء المفردات الجديدة لبنية المفردات المُقَعّد لها سابقا، فهو "صمام أمان" للغة العربية يحفظها من الدخيل، كما يسمح للوافد بالاندماج في معجمها بعد صياغته وفق قوالبها. في هذا السياق يقول: "فخر الدين قباوة": "ولو أننا شغلنا طاقات اللغة العربية، الكامنة في توليد ما تحدثه بالاشتقاقات الصغير والكبير والأكبر وحدها، لكان لدينا ملايين المفردات المعاصرة. فإذا أضفنا إلى ذلك احتمالات الصيغ والأبنية المختلفة والمجاز والاصطلاح كان ما لا يمكن حصره في حدود"(1).

إن في استثمار الصرفيين الخالفين لفكرة الأبنية كما ذكرها "الخليل" بدراستهم لأوزان الأفعال وحصرها مقابل دراسة أبنية الأسماء ومحاولة التقعيد لمواضع الزيادة فيها، دون ربطها بأبنية محددة لدليل على: "أن المعجم العربي بقي مفتوحا على استقبال أسماء غير عربية ولذلك، حددت الأبنية ولم تحدد لوائح الأبنية المستعملة مثل لوائح الأفعال، ومن هنا جاء التنصيص على ضرورة خضوع الألفاظ لميزان العربية لتأخذ صفة العربية"(2)

---

(1) . قباوة فخر الدين، تطور مشكلة الفصاحة، ط.1، 1419-1999، دار الفكر المعاصر، دمشق، ص: 41.

(2). بودلال عبد الرحيم، القوالب الصرفية ودورها في تنمية اللغة العربية، مقال ضمن ندوة: اللغة العربية والتنمية البشرية: الواقع والرهانات، ط.1، 2011، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، وجدة، ج،1، ص: 321.

لقد مكنت القوالب الصرفية التي أرسى دعائمها علماء الصرف، معجم اللغة من استقبال المفردات المستحدثة في اللغة والمعرّبة من اللغات الأخرى، كما وقفت سدا منيعا أمام كل "دخيل" قد يفسد رونق اللغة وتفردها، مما جعل المتخصصين في الدراسات الحاسوبية يُقبلِون على دراسة اللغة العربية ومعالجتها، لم توفره "الأوزان الصرفية (من) قدرة على التعامل مع الطبيعة غير التسلسلية للصرف في اللغة العربية... واعتمادا على هذا الاتجاه في التحليل الصرفي صُمّم عدد من النظم الحاسوبية لتحليل الكلمات العربية أو توليدها"(1).

إن في أخذ اللغويين بفكرة الوزن في قَبول الألفاظ أو ردّها، احتكام إلى أصل من أصول العربية معجميا، لذلك أحجمت القواميس عن متابعة مفردات عديدة جرت على ألسنة الناطقين بالعربية، بل وعبّر بها الكتّاب والصحفيون...لكن سرعان ما تلاشت واندثرت مع الزمن. وهذا ما دفع بعض اللسانيين المنصفين إلى النظر والبحث في القيمة العلمية للأساس الصرفي كما لغيره في صيانة اللغة وتنمية رصيدها. فهذا "محمد الوادي" يقول: " "إن قواعد بناء المفردات في اللغة العربية تحكمها قيود صوتية وصرفية في الآن نفسه "(2).

---

(1) . أبو عامر يوسف، بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، ص: 101.

(2) . الوادي محمد، أبحاث صواتية وصرافية في اللغة العربية، ص: 214.

فمن شأن إعادة النظر في هذا الأساس وغيره أن يؤهل النظرية المعجمية لاستيعاب البنية الصرفية للمفردات العربية، وهو ما سيخدم المخزون اللغوي للعربية باعتباره مخزونا لا ينفد بفضل طرق الوضع والتوليد المعروفة، وبفضل بنيتها الصوتية والصرفية والتركيبية ذات الطبيعة التكاملية التساندية، يخدم بعضها بعضا وليست مستويات ينعزل بعضها عن بعض. فنتائج الدرس الصوتي تعدّ مدخلا لعلم الصرف وهما معا من مكونات النظرية المعجمية، باعتباره دراسة للوحدات المعجمية.

وختاما نؤكد على أن القصد من دراستنا "للعين" باعتباره قاموسا لغويا مؤسسا " هو الإفادة من المعاجم العربية القديمة التي بنيت على مادة لغوية فصيحة من القرآن والحديث والشعر والأقوال والأمثال والمعرّبات التي أقرها القياس اللغوي، واعتمادها أساسا مرجعيا للمفردات التي يحتاج إليها الاستعمال المعاصر. فالغاية استعارة (منهج لصناعة) كلمات فصيحة، يدعو المقام وظروف الخطاب والحاجات المتجددة إلى البحث عنها في المعجم، لسدّ حاجة الدّلالة"[1].

فما كان لهذه الأسس الثلاثة أن تكون وافية وعلمية لولا موسوعية المُؤَسِّس الثقافية والعلمية، "فلم يكن الخليل في هذا الكتاب معجميا فحسب،

---

(1) . بودرع عبد الرحمن، المنتقى من فصيح الألفاظ للمعاني المتداولة: نحو معجم عربي دلالي مبني على مبدأ "التداول اللغوي" وحاجة المتكلم إلى الاستعمال، ط.1، 2008، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ص: 7.

ولكنه كان نحويا، ودارس أصوات، وعالما بالصرف، وهو في كلّ هذا مبدع أو مخترع"[1].

ولذلك نرى أن الأسس اللغوية المذكورة، تشكل أصول التقعيد المعجمي، وهي أصول أدت وظيفتين:

الأولى لغوية: تجلت في قدرتها على المحافظة على خصائص اللغة العربية باعتبارها لغة اشتقاقية، للجذور فيها وظيفية توليدية، كما للأصوات وتأليفها وظيفة تخصيصية تربوية، والأبنية صمام أمان اللغة ووسيلة لفهم وتقريب معاني الألفاظ إلى الأفهام. وهذا هو سرّ بقائها واستثمار نتائجها في الدرس اللغوي الحديث.

والثانية منهجية: تمثل في اعتبارها معايير في تنظيم المادة المعجمية، بناء وتبويبا.

ومن ثم فإن الوقوف عند هذه الأسس وفهمها والبحث في أبعادها، وما تفرزه الدراسة اللسانية من نتائج حولها، بفضل ما توفره التقنية اليوم من آليات يمكن معها تجديد النظر في الأسس تجديدا يحافظ على غايتها ويحقق أهدافها، وييسر للباحث في اللغة سبل إدراك فروعها وفهمها في شتى العلوم العربية.

خاتمة:

(1) . المخزومي مهدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، ط.1، 1960، مطبعة الزهراء، بغداد، ص: 1 (بتصرف).

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة ذكر أسس تقعيد المعجم العربي كما صاغها "الخليل"، على نحو يجعلها أسسا وافية بمتطلبات التنظير والتطبيق، وهي أسس تتكامل وتتداخل فيما بينها، فالجذر مقولة مجردة، تتكون من أصوات تأتلف فيما بينها، وفق قوانين التجاور الصوتي المألوفة لتكون بنية صرفية عربية، لذلك نعتبر معرفة الأسس التي بُني وفقها المعجم العربي شرطا معرفيا ومنهجيا قبل "الشروع في بناء المعجم ذاته"(1) ناهيك عن دراسته والبحث في جوانب التيسير والتجديد فيه.

وهي أسس في مجملها ذات وظيفتين، الأولى لغوية، والثانية منهجية تنظيمية، وهذا هو سرّ خلودها، وباب من أبواب التعليل اللغوي لإعادة النظر في بعض القضايا اللغوية عامة، ومنها: قضية الفصاحة، والاحتجاج اللغوي، والمعرّب والدخيل، بالإضافة إلى إشكالية التبويب والتصنيف، وفكرة المهمل والمستعمل في اللغة...

وهي قضايا من شأن التفكير فيها وطرحها للنقاش اللغوي الجاد والمثمر، البعيد عن التعصب أو التشكيك والتقليل منها، أن يحقق لنا تنمية معجمية، وفق أصول التقعيد المذكورة، خدمة للعربية، وحفاظا على أسرارها اللغوية الكامنة في النصوص المؤسسة لها.

ومجمل القول إن كلّ تقعيد لغوي يسعى لتخطي المنطلقات العامة بدعوى التجديد وتقديم العربية الفصحى في ثوب جديد، إنما يسعى للتأصيل لعربية

(1). أبو عامر يوسف، بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، ص: 99

أخرى، لكن بالمقابل فإن قراءة التراث اللغوي واستحضار منطلقاته وأسسه المذكورة مع تطعميها بما استجد في حقل الدراسات اللغوية الحديثة من شأنه أن يؤسس لفكر لغوي عربي واصل ومُسْتَأنِف، يستطيع أن يحُل الكثير من الإشكالات المتعلقة بموقع الدرس اللغوي العربي عموما، والمعجمي على وجه الخصوص ضمن السياق اللغوي العالمي الجاد والمثمر.

لائحة المصادر والمراجع

- إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1997.
- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ج.1
- الخليل بن أحمد الفراهيدي/ كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح، وترتيب: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1424-2003.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السمرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، (د.ط)، (د.ت)
- عبد الرحمن بودرع، المنتقى من فصيح الألفاظ للمعاني المتداولة: نحو معجم عربي دلالي مبني على مبدأ "التداول اللغوي" وحاجة المتكلم إلى الاستعمال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بتطوان، ط.1، 2008.

- عبد الرحيم بودلال، القوالب الصرفية ودورها في تنمية اللغة العربية، مقال ضمن ندوة: اللغة العربية والتنمية البشرية: الواقع والرهانات، ج.1، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، وجدة، ط.1، 2011
- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، ط.1، 1986.
- عبد القادر عبد الجليل، المدراس المعجمية: دراسة في البنية التركيبية، دار صفاء، الأردن، ط.2، 1435-2014.
- علاء جبر محمد المدارس الصوتية عند العرب: النشأة والتطور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1427-2006.
- فخر الدين قباوة، تطور مشكلة الفصاحة، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط.1، 1419-1999.
- محمد رشاد الحمزاوي، الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية (مشروع قراءة)، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، العدد 9-10، 1994.
- محمد الوادي بناء الجذر في المعجم العربي، مقال ضمن كتاب: قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك الدار البيضاء، ط.1، 1992
- محمد الوادي، أبحاث صواتية وصرافية في اللغة العربية، دار كنوز المعرفة، بيروت، ط.1، 1441-2020.

- محمد يوسف حبلص، نظرية الخليل المعجمية، دار الثقافة العربية، مصر، ط.1، 1412-1992.
- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط.1، 1425-2004.
- المعجمية العربية: قضايا وآفاق، ج، 2، كتاب جماعي، إعداد وتقديم: منتصر أمين عبد الرحيم، وحافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة، ط.1، 1435-2014
- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، ط.1، 1960
- مهدي مخزومي، الفراهيدي عبقري من البصرة، عن سلسلة خزانة التراث، وزارة الشؤون العامة بغداد، ط.2، 1989.
- يوسف أبو عامر، بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، مقال ضمن كتاب المعجمية العربية: قضايا وآفاق، ج، 2، دار كنوز المعرفة، ط.1، 1435-2014، (د.ط)، (د.ت).

مصطفى العادل: باحث في اللسانيات العامة بكلية الآداب،
جامعة محمد الأول-المغرب.
باحث بمركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية.
باحث بمركز فاطمة الفهرية للدراسات والأبحاث (مفاد)
مراجع بمجموعة من المجلات الوطنية والدولية
مشارك في مؤتمرات وطنية ودولية
منسق لأعمال جماعية وندوات وطنية ودولية

سلام اورحمة: أستاذ اللغة العربية بالسلك الثانوي التأهيلي
باحث متخصص في الدراسات اللغوية
شارك في أعمال جماعية وندوات وطنية ودولية

الكتاب

يتضح للباحث الحصيف أن الخوض في أي علم من العلوم لا ينبغي أن يحيد عن البحث في أسسه ومرجعياته، بغية إحكامها وتأصيلها. فهذا مجال من مجالات البحث له أهميته، على غرار بقية المجالات الأخرى التي يُبحث فيها عن موضوعات كل علم على حدة، وعن مصطلحاته، ومناهج تناول ذلك كله...

ولأن موضوع هذا الكتاب يغري الدارسين والباحثين، فما عليهم إلا أن يولوا وجوههم شطره، وأقلامهم نحوه. ومعلوم أنه لا يمكن أن يدرك تلك الأسس والمرجعيات إلا "مَن كَثُرَ نظرُه، واتسع علمُه، وفهِمَ مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب، وما خصَّ الله به لغتها دون جميع اللغات؛ فإنه ليس في جميع الأمم أمةٌ أوتيتْ من العارضة والبيان، واتساع المجال، ما أوتِيَتْهُ العرب".

وكان القاسم المشترك بين بحوث هذا الكتاب هو اجتهاد أصحابها-كل حسب طاقته ووسعه-في الكشف عن تلك الأسس والمرجعيات التي كانت وراء تأليف علمائنا الأفاضل كتبا ورسائل في العلوم اللغوية العربية المختلفة.